وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المرحلة : الثانية
المادة : العراق المعاصر
التدريسي : أ.م.د. حميد فجر الدليمي

الامبراطورية العثمانية بعد ١٩٠٨

- الامبراطورية العثمانية بعد ١٩٠٨
- الجمعيات والأحزاب العربية :

١٤٤٢هـ ٢٠٢١م

الامبراطورية العثمانية بعد ١٩٠٨ :

مع كل هذه المظاهر في الوعي القومي العربي ، فان هذا الوعي قد تضرر بشكل بارز بعد اسقاط السلطان عبد الحميد وصعود جماعة الاتحاد والترقي الى الحكم ومحاولاتهم (مركزة) الامبراطورية عن طريق تتريكها. هذه السياسة كانت استفزازية جداً بالنسبة للعرب وعاملاً أخر على طريق استيقاظ وعيهم القومي

فقبل مجي جمعية الاتحاد والترقي الى الحكم ، كانت الامبراطورية العثمانيه ذات طابع اسلامي غالب وبعيدة عن النزعة القومية التركية . ويرى البروفسور (برنارد لويس) أن مفهوم العثمانية لم يكتسب مدلولاً قومياً الا في القرن التاسع عشر تحت تأثير الليبرالية الأوروبية. وبالرغم من استبدادية السلطان عبد الحميد وسلبياته الأخرى فانه لا يمكن اتهامه بالتعصب القومي الشوفيني التركي . وليس هنا مجال تقييم صراع الاتحاديين مع عبد الحميد ولكن تفضي الاشارة الى أنه على الرغم من تخلف نظامه فان الرجل رفض قبول اسكان اليهود في فلسطين على الرغم من العروض المالية المغرية للصهاينة.

ان الدستوريين العثمانيين قد استثارهم قرار السلطان عبد الحميد في عام ١٨٧٨ بالتخلي عن دستور ١٨٧٦ . وقامت جمعية (تركيا الفتاة) وهي الفئه المعارضه الأساسية والتي غيرت اسمها الى (جمعية الاتحاد والترقي) بانتفاضة عسكرية في عام ١٩٠٨ . لقد انهار عبد الحميد وأعلن في ٢٣ تموز دعوة البرلمان للانعقاد . وفي ١٣ نيسان ١٩٠٩ اضطر عبد الحميد الى التنازل عن العرش بعد (محاولة) فاشلة لإسقاط الاتحاديين . وهكذا عزز الاتحاديون سيطرتهم ، وأصبح السلطان الجديد محمد رشاد)، مجرد حاكم صوري . أن انتصار الاتحاديين ادخل اربعة عوامل جديدة في الوطن العربي ، كان من شأنها أن تلهب النزعات القومية العربية . **فأولاً:** استقبل صدور الدستور بالابتهاج والرضا من جانب كبير من السكان سواء في سورية أو العراق حيث حيا الأدباء ذوو الميول التقدمية والمتأثرين بالأفغاني ، وعبده ، ورضا ، والكواكبي ، بحرارة العهد الجديد .

الا أن هذه الفرحة لم تستمر طويلا فالنظام الجديد عجز عن تنفيذ وعوده . إن الاصلاحات النسبية والمتواضعة التي أدخلها ، لم تستطع ازالة التخلف والفساد من الامبراطورية وبعد مضي سنوات قلائل فقط كشف العهد الجديد عن تعصبه وأخذ يلجأ إلى الاضطهاد الوحشي . وسرعان ما حل الاحباط والخيبة محل موجة الفرح الأولى وكان من الطبيعي أن تمهد المرارة الجديدة الطريق للميول الإستقلالية والنزعات القومية .

ثانياً : ان انتصار الاتحاديين آثار بين بعض الأوساط العربية (المحافظة) نقمة واستياءا كبيرين ، لم يكن مبعثها فشل الاتحاديين في تنفيذ وعودهم بل مجرد الاعلان عن الأهداف الدستورية . أن شعار المساواة بين الناس وتقييد سلطة السلطان سببت ازعاجاً شديداً لبعض الأوساط العراقية المحافظة الذين كانوا ينظرون الى مفهوم (المشروطية) برمته بقلق وتوجس .

كان ذلك أول مظهر لانقسام سياسي و فكري عميق داخل المجتمع العراقي . ذلك أن المشروطية (الدستور) أثارت اهتماما عاما وواسعا . وفي العراق ، كانت المشروطية تحظى بالدرجة الرئيسية بتأييد فئة المتعلمين من الطبقة الوسطى (الأفندية) ذوي الميول القومية العربية وفريق آخر من رجال الدين كان يقودهم المجتهد الكبير الخراساني . وكانت أهم مسألة التقى حولها القوميون العرب والمصلحون الاسلاميون .

وبالرغم من التأييد الحكومي . فان المشروطية واجهت معارضة واسعة وأدينت من قبل كبار الوجهاء والأغنياء وبعض الزعماء الدينيين الذين لم ترق لهم المساواة بين الأغنياء والفقراء ، وبين المسلمين وغير المسلمين . هؤلاء وجدوا في الدستور خطراً على أفكارهم المحافظة وامتيازاتهم الاجتماعية واعتبروا (موقف تركيا الفتاة من الدين والخليفة تدميرا للرباط الوحيد تقريبا بين العرب والحكومة العثمانية) . وسرعان ما تجمعت المعارضة المحافظة حول جماعة (المشورة) التي كان يتزعمها السيد عبد الرحمن الكيلاني . الذي كان سيصبح أول رئيس وزراء للعراق الحديث . ومن معارضي الدستور من مواقع محافظة ويمينية كان الهاشميون الذين كانوا سيقودون فيها بعد حركة ١٩١٦ الاستقلالية التي قامت في الحجاز .

ثالثا : أن العامل الأكثر أهمية من تأثير الاتحاديين على نهوض القومية العربية يكمن في الطابع القومي التركي للاتحاديين والذي كان يتناقض بشكل حاد مع الطابع الاسلامي للعهد السابق . ولقد اتخذ هذا التغيير شكلين : ان اشتراك العرب في تشكيلات الحكومة العثمانية قد بدأ يتناقص ويتضاءل بالنسبة للعهود السابقة .

ومما زاد الوضع سوءا ، النزعات القومية التركية المكشوفة للاتحاديين ومحاولاتهم الهوجاء لغرض اجراءات معينة استفزت العرب وعمقت حساسيتهم القومية . وقد أوضح العزيز علي المصري، وهو قومي عربي بارز (رئيس حزب العهد) كيف أن آماله في تكوين امبراطورية عربية – تركية على غرار الاتحاد بين النمسا والمجر قد تحطمت بفعل

الأفكار (التركية) أو (الطورانية) المعادية للعرب والتي كان يحملها الاتحاديون . ويقول المؤرخ العالمي (توينبي) أن هذا النظام التركي الشوفيني ولد نتيجة خطيرة هي الضد المباشر لما كان بهدف اليه . فقد اتجه نحو تتريك جميع سكان الامبراطورية العثمانية . وكانت النتيجة أن الرعايا المسلمين (العرب) أصبحوا بمرور الزمن قوميين عربا بالجملة .

رابعاً : ان انتصار الاتحاديين واحياء الدستور وفرا حريات نسبية للصحافة والفكر والتعبير والتنظيم السياسي . فقبل تموز ١٩٠٨ ، لم تكن تصدر في العراق الا ثلاث صحف. وغني عن البيان أن صفحاتها كانت تخلو من أية معالجات جدية . وبعد اعلان الدستور وخلال ١٩٠٨ – ١٩١٠ فلقد صدرت حوالي (٧٠) صحيفة في العراق . وأخذت تجري مناقشات صريحة وجدية لمواضيع شتى . ولقد أثار بعض المحررين غضب السلطات وتعرضوا للاعتقال ولتعطيل جرائدهم .

وهكذا فانه من الواضح أن الاتحاديين ساعدوا على تغيير مجرى التاريخ في الجزء في الأسيوي من الوطن العربي : فانهم بمحاولتهم (تتريك) الامبراطورية قد أثاروا (النزعات الاستقلالية والقومية . ومحاولتهم (انزال) السياسة الى عالم الجماهير ، فانهم حركوا تنظيمات ونزعات سياسية لم يستطيعوا احتوائها ، وبإعلانهم عن برامج اصلاحية ، فانهم أنعشوا آمالا لم يستطيعوا تحقيقها في الواقع ، واذا كانت جذور القومية العربية قائمة قبل مجيء الاتحاديين بزمن ، فمن المؤكد أن السياسات التي سار عليها الاتحاديون قد نشطت نمو هذه القومية .

الجمعيات والأحزاب العربية :

قبل عام ١٩٠٨ كانت توجد عدة جمعيات عربية (لاسيما في سوريا الكبرى) . ان صعود الاتحاديين الى الحكم وسياساتهم قد مهد الطريق أمام تأليف جمعيات جديدة تختلف عن القديمة في نقطتين أساسيتين : الأولى ، أنها كانت أوسع في جماهيريتها ، والثانية، أنها كانت أكثر قوة في مطالبتها بالحقوق القومية العربية . وكانت أهم هذه الجمعيات الجديدة : الاخاء العربي – العثماني ، (١٩٠٨) وكان مؤسسها شفيق بك المؤيد الذي أعدمه الاتحاديون عام ١٩١٠ ، والجمعية القحطانية ، (١٩٠٩)، والعربية الفتاة (١٩١٠)، وحزب اللامركزية الإدارية العثمانية (١٩١٢)، وحزب العهد السري ، وكانت مطالب هذه الجمعيات تتراوح بين زيادة الحقوق المحلية ، وزيادة نسبة التعيينات العربية ، والاعتراف

باللغة العربية كلغة رسمية، إلى الحكم الذاتي أو اللامركزية أو العلاقة الكونفدرالية . ان بحثنا هذا سينحصر في حزبي (اللامركزية) و(العهد) لأنهما كانا ذا نشاط في العراق .

-حزب اللامركزية :

تأسس هذا الحزب في مصر على يد بعض المثقفين السوريين ، الذين كانوا ، رغم اختلافهم في البواعث الفكرية والميول السياسية ، متفقين على نقطتين أساسيتين ، هما وحدة الامبراطورية العثمانية وضرورة الادارة اللامركزية التي يتمتع من خلالها العرب بكامل حقوقهم .

وفي كتاب نشر عام ١٩٠٧ ، ذكر رفيق العظم (رئيس الحزب) أن روابط القومية والوطن هي أهم من روابط الدين . وأكد أن الاختلافات الدينية بين العرب يجب أن لا تعيق نمو القومية العربية . وبذات الوقت دعا الى (رابطة اسلامية) للدفاع عن حقوق المسلمين ضد الاستعمار الغربي .

دعا هذا الحزب الى مؤتمر عربي لبحث القضية العربية وطرح المطاليب العربية . وقد عقد هذا المؤتمر في باريس عام ١٩١٣ وكان أول محاولة من نوعها . ومثل العراق فيه توفيق السويدي وسليمان عنبر (كان الاثنان طالبين في باريس) وتلقى المؤتمر برقيتي تأييد من العراق . الأولى من السيد طالب النقيب في البصرة والثانية من بغداد .

ولقد تليت في المؤتمر عدة كلمات وكان من الواضح أن التيار العام للمؤتمر قد دافع عن قضية القومية العربية بشكل لم يسبق له مثيل فانه ، بذات الوقت ، قد أبدى رغبة ملحة ومخلصة في تجنب الانفصال . فمثلا أكد الشهيد عبد الغني العريسي (أعدمه الاتحاديون عام ١٩١٦) أنه طبقاً لكافة النظريات القومية ، فإن العرب يؤلفون أمة يجب أن تتمتع بحقوق الجنسية القومية ، ومع ذلك شدد العريسي على (اننا لا نريد الانفصال طالما بقيت حقوقنا محترمة ومضمونة) .

وكان حزب اللامركزية قد نظم المؤتمر قد اثر سياسياً وفكرياً على الحركة القومية الناشئة في العراق والتي تمثلت بشكلها الجنيني في النادي الوطني في بغداد والجمعية الاصلاحية في البصرة اللذان تبنيا البرنامج السياسي للحزب وكانا على اتصال دائم بقيادته في مصر .

-جماعة العهد :

تأسست هذه الجمعية التي لعبت دوراً هاماً في تاريخ العراق السياسي في الاستانة في ٢٨ تشرين الأول ١٩١٣ على يد عزيز علي المصري وبعض الضباط العرب الآخرين وكان معظمهم من أصل عراقي .

نشطت جمعية العهد في المطالبة بالحقوق العربية ودعت الى دولة فدرالية بين العرب والاتراك , يؤلف العرب في داخلها دولتهم الخاصة ذات الحكم الذاتي ويعكس ذلك نقطة هامة عن السرعة التي كانت تنضج بها المطامح القومية العربية . فالتطور السريع من المطالبة بالحقوق الى اللامركزية فألى الاتحاد الفدرالي كان يعكس وعياً قومياً متنامياً .

وكان برنامج العهد يعكس ثلاث اتجاهات سياسية هامة كانت قائمة بين الضباط العراقيين في الفترة التي سبقت الحرب العالمية مباشرة , وهي : نزعتهم القومية العربية , ومناوأتهم النفوذ الغربي , ولقد تمتعت هذه الحركة بنفوذ طاغ بين الضباط العراقيين في الجيش العثماني حتى قال لورنس بأن : (سبعة من كل عشرة ضباط مولودين في بلاد ما وراء النهرين ينتمون الى جماعة العهد) .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المرحلة : الثانية
المادة : العراق المعاصر
التدريسي : أ.م.د. حميد فجر الدليمي

التطورات السياسية في العراق الملكي

١٤٤٢هـ

٢٠٢١م

التطورات السياسية في العراق الملكي :

المرحلة ١٩٢١ - ١٩٣٢ :- الانتداب :

بسبب الخسائر الكبيرة التي تكبدها البريطانيون في ثورة عام ١٩٢٠ تصاعد التيار الرافض داخل بريطانيا للإدارة الولسنية في العراق كانت هذه المعارضة تتمحور حول تيارين:

١- الاقتصاديين الذين يدعون إلى تخفيض سريع وحاسم للمصاريف البريطانية في العراق.

٢- الليبراليين الذين يدعون إلى إعطاء الشعوب حق تقرير المصير ... الخ . وهذا طرح مسألة الخيارات الثلاثة لبريطانيا في العراق وهي :

١- الحكم البريطاني المباشر الذي أصيب بضربة كبيرة وأصبح غير عملي .

٢- الجلاء وهو ما عارضته الشركات وبيوت المال البريطانية .

٣- البديل الثالث : فيصل ملكا وهو ما أكدته بريطانيا رسميا في مؤتمر القاهرة (٢/ ١٩٢١/٣) الذي كان يهدف إلى تغير أسلوب الحكم في العراق إلى الحكم غير المباشر من خلال إنشاء إدارة مدنية وحكومة عراقية تحت إشراف بريطاني . إلا أن برسي كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق لم يعلن قرار المؤتمر بترشيح فيصل لعرش العراق آنذاك ، وحذر حكومته من فرض فيصل على العراقيين ، وأن يتولى فيصل بنفسه هذه المهمة ، بينما يقوم كوكس بإزالة العقبات أمام فيصل .

لذلك كانت استعدادات تجرى قبل المؤتمر لتهيئة الأرضية الملائمة للسياسة البريطانية الجديدة . ففي ١١ تشرين الأول ١٩٢٠ وصل برسي كوكس إلى العراق خلفا لويلسن ، وفي ٢٣ تشرين الأول ١٩٢٠ تأسست الحكومة المؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب ، وضمت طالب النقيب وزير الداخلية ، وجعفر العسكري وزيرا للدفاع ، وساسون حسقيل خضوري وزيرا للمالية وآخرون ، وكان الغرض من إنشاء الحكومة المؤقتة تحقيق ثلاث مهمات رئيسية:

١- المنادة بفيصل ملكا في إطار حكم دستوري نيابي .

٢- تحديد العلاقة بين العراق وبريطانيا على أساس إقرار معاهدة بين الطرفين .

٣- إجراء انتخابات عامة لإنشاء المجلس التأسيسي .

مثل العراق في مؤتمر القاهرة وفد يتكون من المندوب السامي كوكس ، والمس بيل ، ووزيرا الدفاع والمالية العراقيين ، كذلك المستشارون البريطانيون في الحكومة العراقية المؤقتة

، في ما لم يدعى وزير الداخلية العراقي طالب النقيب .

تحددت مهمات الوفد العراقي البريطاني في ثلاثة أمور :

١. علاقة الدولة العراقية الجديدة ببريطانيا من حيث النفقات .

٢- شخصية من سيتولى عرش العراق .

٣- نوع وشكل القوات الدفاعية للدولة الجديدة.

٤- وضع المناطق الكردية وطبيعة علاقتها بالعراق .

وقد اتخذ كوكس مزيدا من الإجراءات تمهيدا لوصول فيصل للعراق بعد أن تم استبعاد خيارات أخرى مثل تكوين جمهورية ، أو تنصيب أمير تركي لحكم العراق ، أما بالنسبة للمرشحين المنافسين لفيصل في العراق وأبرزهم السيد طالب النقيب فقد تم نفيه إلى جزيرة سيلان في ١٩٢١/٤/١٥ ومن الخطوات التمهيدية الأخرى :.

١- السماح للضباط العراقيين في سوريا (الضباط الشريفيين والذين عملوا بمعية فيصل في سوريا بالعودة إلى العراق منذ شباط ١٩٢١ وجميعهم من المواليين للشريف حسين وأنجاله .

٢- صدور عفو عن المشاركين في ثورة ١٩٢٠ بتاريخ ١٩٢١/٥/٣٠ وذلك لعودة قادة الثورة الذين لجئوا إلى الحجاز عند الشريف حسين ، وفي أماكن أخرى ، للعودة للعراق ، ومنهم جعفر أبو التمن ، ومحسن أبو طبيخ ، ومحمد الصدر ، وآخرون ، وهم من زعماء الوطنيين والمؤيدين غالبا للحكم الشريفي .

وصل فيصل إلى البصرة في ١٩٢١/٦/٢٣ ، ووصل بغداد في ١٩٢١/٦/٢٩، وفي اليوم التالي لوصوله زار الكاظمية ، وفي اليوم الثاني زار مرقد أبو حنيفة وجامع الشيخ عبد القادر ، وذلك لكسب الشعبية ، واستطاع فيصل من إزالة عقبة مهمة أمام تتويجه من خلال الحصول على بيعة المرجع الأعلى الشيخ مهدي الخالصي في الكاظمية ، وكانت بيعة المرجع الخالصي مشروطة لفيصل وذلك بتخليص العراق من حكم الانكليز وبخلافه يمكن للشعب خلع الملك .

بعد ذلك بدأت الألوية (المحافظات) ترسل مضابط البيعة التي وردت من بغداد – البصرة – الموصل – كركوك – الدليم – الحلة – كربلاء – ديالى ... الخ .

والملاحظ أن نصف مضابط بغداد كانت مشروطة بشروط الخالصي ، وأن ١٧ مضبطة من مجموع ٦٨ من مضابط الموصل كانت تشير إلى حماية حقوق الأكراد

والأقليات ، أما في كركوك فأن ٢٠ مضبطة كانت مؤيدة، و ٢١ مضبطة كانت رافضة لحكم فيصل ، وهذه الأخيرة جاءت من أربيل ، أما باقي المحافظات فكانت قسم من مضابطها مشروطة بالقبول بالإشراف البريطاني .

عليه تقرر أن يكون تتويج الملك فيصل في ٢٣ آب ١٩٢١ ، وبذلك بدأ الحكم الملكي والدولة الوطنية العراقية الحديثة ، وحققت الوزارة الكيلانية الأولى أهدافها .

بعد حوالي الشهر من تتويج الملك قدم كوكس مسودة المعاهدة التي تنظم العلاقة بين العراق وبريطانيا ، وكانت تفرض على العراق الالتزامات المقصودة من الانتداب ، وبعد تقديم الصيغة النهائية للمعاهدة إلى مجلس الوزراء في ٢٢/ ٦ / ١٩٢١ كانت الاحتجاجات الشعبية والرسمية داخل الوزارة قد بلغت حدا كبيرا ، إلا أنه تم التصديق في مجلس الوزراء على المعاهدة في ٢٥ / ٦ / ١٩٢١ ، وقد أدرج النقيب شرطا بوجوب تصديقها من قبل المجلس التأسيسي المزمع إقامته رغم معارضة برسي كوكس على هذا الشرط ، أدى ذلك إلى تصاعد الحركة ضد سياسة الحكومة واستقالتها في ١٤/ ٨ / ١٩٢١ .

وفي نفس يوم تصديق المعاهدة أصدر مجلس الوزراء قانون الأحزاب وذلك نظرا لخوف الحكومة من تصاعد الغضب الشعبي وتكرار ثورة ١٩٢٠ ، كذلك قبول رأي ساسون حسقيل وزير المالية من أن منع تأسيس أحزاب علنية سيؤدي إلى نشوء أحزاب سرية ، لذلك تأسست ثلاثة أحزاب كان اثنان منها معارضان للحكومة هما حزب النهضة والحزب الوطني ، وحزب مؤيد للسلطة وهو الحزب الحر .

حزب النهضة : تأسس في الكاظمية برئاسة أمين الجرجفجي ، ومن قادته محمد رضا الشبيبي وباقر الشبيبي ، دعا الحزب إلى عراق مستقل في ظل حكومة عربية ملكية دستورية ، والإنهاء الفوري للاحتلال البريطاني ، تعرض الحزب الاضطهاد السلطة البريطانية واعتقال رموزه وهذا الحزب كان مدعوم من قبل السيد محمد الصدر .

الحزب الوطني العراق : يعد استمرار لحزب حرس الاستقلال ارتبط اسمه منذ تأسيسه بشخص مؤسسة جعفر أبو التمن ، ومن قادته محمد مهدي البصير وحمدي الباججي ومولود مخلص ... الخ ، عارض الحزب بشدة الوجود البريطاني ، وطالب بالاستقلال الفوري والناجز للبلاد ، تعرض للاضطهاد مثل سابقه ، وهذا الحزب كان مدعوما من المرجع مهدي الخالصي . جرى إغلاق الحزبين لمواقفهما المعارضة بنفس العام (١٩٢٢) .

الحزب العراقي الحر : تأسس بتأييد من عبد الرحمن النقيب وبرئاسة ولده الأكبر

(محمد)، تشكلت قاعدة الحزب من شيوخ العشائر والملاكين والسادة الموالين في قبول العلاقة مع بريطانيا على أساس المعاهدة .

أمر الملك فيصل بإجراء انتخابات تشريعية عامة على مرحلتين منذ ١٩٢٢/١٠/٢٢ ، وكان ذلك الهدف الأخير لوزارة النقيب الثالثة التي تشكلت في ٣٠/ ٩ / ١٩٢٢ ، إلا أن المعارضة التي واجهتها أدت إلى استقالة النقيب واختفائه من الحياة السياسية العراقي في ١٦ / ١١ /١٩٢٢ .

كان البريطانيون يبحثون عن رجل قوي لمواجهة المعارضة الواسعة للمعاهدة والانتخابات التشريعية ، حيث قام كوكس بإغلاق حزبي النهضة والوطني كما ذكرنا ، كما نفى زعماء المعارضة إلى جزيرة هنجام في آب ١٩٢٢.

وجد البريطانيون أن الرجل المناسب لهم هو عبد المحسن السعدون ، وكان السعدون يعتقد في هذه المرحلة أن العراق بحاجة ماسة للإنكليز في حفظ الحدود واستعادة الموصل ، وأن العراق محاط بالأعداء من كل جانب .

لذلك تولي السعدون وزارته الأولى (١٩٢٢) ، وشهدت هذه الوزارة تصاعد المعارضة للانتخابات التشريعية بعد أن وجه للمجتهدين الكبار استفتاء حول الانتخابات في ٥ تشرين الثاني ١٩٢٢ وهم (أبو الحسن الأصفهاني – محمد حسين النائيني – محمد مهدي الخالصي) ، فصدر الحكم بتحريم الانتخابات ، وأعلن الشيخ مهدي الخالصي على ملا من الناس بقوله (خلعت فيصل كما خلعت خاتمي هذا).

بالمقابل صمم السعدون ومن خلفه الانكليز على إنهاء المعارضة ودور رجال الدين وذلك بنفي العلماء خارج البلاد في الفترة ٦/٢٦ –١ /١٩٢٣/٧/ .

وهكذا شرعت الوزارة السعدونية بإجراء الانتخابات للمجلس التأسيسي في ١٩٢٣/٧/١٢ ، على أثر ذلك توطدت العلاقة بين السعدون والبريطانيين مما أثار خشية الملك فيصل وريبته فبدأ يتحين الفرص لإسقاطه ، فقدم السعدون استقالة وزارته في ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٣، وكلف الملك صديقة جعفر العسكري في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ بتشكيل الوزارة التي احتوت الضباط الشريفيين من أصدقاء الملك كان أبرزهم نوري السعيد وزيرا للدفاع ، وعلي جودت الأيوبي وزيرا للداخلية .

في شباط ١٩٢٤ وافق المندوب السامي هنري دوبس بعد طلب وتدخل وتفاهم الملك فيصل معه على إعادة المجتهدين (بعد أن أوشكت الانتخابات على الانتهاء ولامتصاص

الغضب الشعبي) ، بشرط تعهد المجتهدين العائدين بعدم التدخل في السياسة مستقبلا ، باستثناء الشيخ مهدي الخالصي الذي لم يسمح له بالعودة ، وهكذا انتهت حقبة من تاريخ العراق المعاصر كان لرجال الدين الدور والزعامة فيها .

افتتح المجلس التأسيسي في ٢٧/ ٣ /١٩٢٤ في عهد الحكومة العسكرية الأولى ، انتخب عبد المحسن السعدون رئيسا للمجلس ، وألقى الملك خطاب الافتتاح **فحدد مهام المجلس في :-**

١- تصديق معاهدة ١٩٢٢ .

٢- سن الدستور .

٣- سن قانون الانتخاب للمجلس النيابي .

إلا أن بريطانيا واجهت معارضة من داخل المجلس وخارجه ، فقد دعا ناجي السويدي عضو المجلس الى عرض المعاهدة على الشعب ، وبسبب الضغط الجماهيري لم يبقى من بين أربعين شيخ عشائري موال للحكومة إلا ستة فقط يؤيدون المعاهدة .

إلا أن المندوب البريطاني السامي السير هنري دوبس أخذ يهدد بقضية الموصل وموقف تركيا، حيث قدم دوبس إنذارا إلى الملك فيصل في حال عدم التصديق على المعاهدة حتى يوم ٦/١١/ تأريخ جلسة عصبة الأمم فأن بريطانيا ستتخذ ترتيبا آخر بدل المعاهدة .

تحت الضغط اجتمع المجلس ليلا في ٩/ ٦ / ١٩٢٤ وجرى التصديق على المعاهدة ، بعدها أقر المجلس الدستور/ القانون الأساس في ١٠/ ٧ ، وقانون الانتخابات في ٢/ ٨ من نفس العام ، وبعد انتهاء مهامه المحددة في خطاب العرش حل المجلس التأسيسي نفسه .

بدأ العمل في الدستور في ٢١/ ٣/١٩٢٥ في عهد وزارة ياسين الهاشمي الأولى ١٩٢٤ – ١٩٢٥ ، وكرست هذه الوزارة جهودها لاستكمال بعض جوانب مؤسسات الدولة كما وافقت على منح بريطانيا امتياز نفط الموصل ، وكان المبرر في منح الامتياز من قبل الحكومة العراقية اعتقادها بضرورة توثيق المصالح المادية التي تجعل بريطانيا تؤازر العراق في مساعيه لبناء الدولة وصيانة وحدتها ودخولها المجتمع الدولي .

تم افتتاح المجلس النيابي الجديد في ١٦ / ٧ / ١٩٢٥ في عهد وزارة عبد المحسن السعدون الثانية (١٩٢٥ – ١٩٢٦) قبل يوم واحد من افتتاح البرلمان أسس السعدون حزبه البرلماني – التقدم – لكي يضمن الأغلبية النيابية لوزارته ، مما دفع ياسين الهاشمي إلى تأليف حزبه المعارض (الشعب) ، بعد ذلك مباشرة عرضت معاهدة ١٩٢٢ على المجلس

بعد تمديدها لمدة ٢٥ سنة ، وقال السعدون أثناء مناقشة المعاهدة في البرلمان (إذا رفضنا المعاهدة خسرنا الموصل) وهكذا تمت المصادقة على المعاهدة ، وفي نفس الشهر تموز ١٩٢٥ وقعت اتفاقية الحدود وانضمت الموصل إلى العراق .

كانت المعاهدة والعلاقات العراقية البريطانية هي المشكلة الرئيسية خلال هذه المرحلة في الساحة السياسية العراقية ، وهذا يفسر ضعف اهتمام المعارضة بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية في العشرينيات كما أصبحت المعاهدة وسيلة القفز للسلطة حينها .

وبسبب السعي لتعديل بنود المعاهدة من قبل المعارضة داخل البرلمان وخارجه أقدمت الوزارة السعدونية الثالثة (١٩٢٨ – ١٩٢٩) على أول مبادرة لحل المجلس النيابي قبل انتهاء مدته في ١٨/ ١/ ١٩٢٨، وجاءت بمجلس موال بعد تدخلات واستخدام التزوير والمخالفات في الانتخابات ، وقد سادت خلال هذه المرحلة في الساحة السياسية ثلاثة أحزاب هي التقدم ، الشعب ، الوطني العراقي ، إلا أن إخفاق السعدون في إقناع الانكليز بتعديل بنود المعاهدة واتهامه من قبل المعارضين بالخيانة الوطنية والعمالة للإنكليز أدت إلى اقدامه على الانتحار في نيسان ١٩٢٩ في عهد وزارته الرابعة والأخيرة .

وبغياب السعدون خلا الجو للملك فيصل الأول لتقديم نوري السعيد لزعامة السياسة العراقية بتشكيلة وزارتين متتاليتين (١٩٣٠ – ١٩٣٢) وحسب حنا بطاطو (بعد صعود نوري إلى الرئاسة الوزارة أصبحت الحكومة عمليا حتى عام ١٩٣٢ عبارة عن دكتاتورية اثنين هما الملك ونوري).

بدأ نوري السعيد عهده بتوقيع اتفاقية معاهدة ١٩٣٠ والتي وعدت باستقلال العراق وإدخاله عصبة الأمم بعد إقرار المعاهدة التي تحددت مدتها بخمسة وعشرين عاما.

واجهت حكومة نوري السعيد معارضة واسعة وخصوصا من قادة حزب الشعب والوطني العراقي بعد ائتلافهما في حزب واحد (حزب الإخاء الوطني) عام ١٩٣١، الذي كان يهدف إلى إسقاط وزارة نوري السعيد والمعاهدة ونيل استقلال العراق ، ومن قادة هذا الحزب (طه الهاشمي – جعفر أبو التمن – رشيد عالي الكيلاني – حكمت سليمان – كامل الجادرجي ... الخ) .

شهد عام ١٩٣٢ (٢٣ / ١٠) الإعلان رسميا عن نهاية الانتداب واستقلال العراق ودخوله عصبة الأمم .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المرحلة : الثانية
المادة : العراق المعاصر
التدريسي : أ.م.د. حميد فجر الدليمي

التطورات السياسية في العراق
المرحلة الانتقالية والنظام الديمقراطي

1442هـ

2021م

اما مصطلح (الحكومة) فهي تعني وفقا لقانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية. تشمل كل من:-

1- السلطة التشريعية:- وهي الجمعية الوطنية الانتقالية

2- السلطة التنفيذية:- وهي مجلس الوزراء وهيأة الرئاسية

3- السلطة القضائية

ان نظام الحكم هو جمهوري اتحادي ديمقراطي تعددي، يقوم النظام الاتحادي فيه على اساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على اساس الاثنية او القومية او المذهب.

كما نص على أن الإسلام دين الدولة الرسمي ومصدرا للتشريع وان العراق بلد متعدد القوميات يمثل الشعب العربي فيه جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، كما اقر الأسس التالية:-

1- مبدأ تعدد الجنسية.

2- أن تخضع القوات المسلحة للسيطرة المدنية للحكومة.

3- ان القضاء مستقل ولا يدار من قبل السلطة التنفيذية.

4- الاعتراف بحكومة اقليم كردستان في المناطق التي تدار من قبلها منذ 19-3-2003، على أن تبقى حدود المحافظات الثمانية عشر دون تبديل خلال المرحلة الانتقالية .

5- لكل محافظة تشكيل مجالس المحافظة والبلدية والمحلية ولا يعزل من اعضاء أي من هذه المجالس الا بسلطة محكمة مختصة

6- اقرت الفقرة ج من المادة "53" عملية تشكيل الأقاليم ((يحق لمجموعة من المحافظات خارج اقليم كردستان لا تتجاوز الثلاثة فيما عدا بغداد وكركوك تشكيل اقاليم فيما بينها)).

7- نظرا لطبيعة النزاع حول كركوك من حيث تركيبتها القومية والدينية اشارت المادة (58) ان لا يتخذ اي اجراء الى حين اقامة احصاء سكانى شفاف بعد المصادقة على الدستور الدائم.

8- يتم تقاسم السلطات بين الحكومة الاتحادية والحكومات الاقليمية والمحافظات، وان الاختصاصات الحصرية للحكومة الانتقالية الاتحادية هي:-

أ. السياسة الخارجية

ب- الامن الوطني

ت. السياسة المالية

ث- ادارة الثروات الطبيعية

ج- الجنسية والهجرة

ح- تنظيم سياسة الاتصالات.

قانون الأحزاب السياسية:-

ان الامر التشريعي رقم 97 بتأريخ 15-6-2004 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة يعد قانون الأحزاب والهيئات السياسية المعتمدة حتى الآن في العراق.

يحدد هذا القانون ان حق الترشيح مناط فقط بالكيانات السياسية التي تحصل على الموافقة من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق بعد استيفاء الشروط

ان الكيانات وفقا لهذا الأمر هو (اي منظمة او حزب سياسي يتألف من ناخبين يتضامنون على اساس الآراء والمفاهيم المشتركة وتمكين مندوبيهم من الترشيح لمنصب عام، يقترن بالمصادقة عليه من قبل المفوضية سواء أكان مؤلفا من شخص واحد بمفرده او اكثر).

حدد القانون المحاذير التي يحضر على اساسها الكيانات السياسية أهمها:-

1. عدم الارتباط او تكوين اي علاقة مع اية قوة مسلحة أو ميليشيا او وحدة عسكرية .
2. عدم استلام أي تحويل (مالي) مباشر أو غير مباشر من اي قوة مسلحة او ميليشيا
3. عدم التحريض على العنف وتحريض الاخرين على الكراهية او دعم الارهاب او ممارسته.

كذلك اشترط، نظام رقم (3) لسنة 2004 نظام تصديق الكيانات السياسية بشروط مالية.

طبق هذا القانون على ثلاثة عمليات انتخابية اجريت في يوم واحد هو 30-1-2005 وهي انتخابات الجمعية الوطنية ومجالس المحافظات والمجلس الوطني لكردستان.

اولا:- الجمعية الوطنية الانتقالية:-

جرت انتخابات، الجمعية الوطنية الانتقالية في 30-1-2005 اعتمادا على امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 16 في 6-6-2004 وهو بمثابة (قانون الانتخاب) الذي ينص على ان يجري الانتخاب على اساس الاقتراع السري الحر والعام والمباشر معتمدا نظام التمثيل النسبي وفقا لنظام القائمة الانتخابية، واعتبار العراق (دائرة انتخابية واحدة) مع تخصيص نسبة 20% على الأقل من مجموع المقاعد للنساء، وهي أعلى نسبة لتمثيل المرأة في برلمانات العالم . نظمت العملية الانتخابية من قبل المفوضية المستقلة .

الدستور العراقي الدائم لعام 2005 :

حدد هذا الدستور المبادئ الأساسية من اهمها:-

1- جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق.

2- الإسلام دين الدولة الرسمي، ومصدر أساس للتشريعه .

3- العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب وهو عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها وهو جزء من العالم الإسلامي.

4- اللغة العربية والكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق، كما يحق لبقية العراقيين التعلم بلغتهم الأم.

5- السيادة للقانون والشعب مصدر السلطات وشرعيتها يمارسها بالاقتراع السري العام المباشر وعبر مؤسساته الدستورية

6- يتم تداول السلطة سلميا.

7- يحظر كل كيان او نهج يتبنى العنصرية او الارهاب او التكفير او التطهير الطائفي وبخاصة البعث الصدامي تحت اي مسمى كان ولا يجوز أن يكون ضمن التعددية السياسية في العراق.

8- تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي ولا تكون اداة في قمع الشعب ولا تتداخل في الشؤون السياسية.

نصت المادة (19) من الباب الثاني على:- ((القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون))

ونصت المادة (115) من الباب الخامس على:-

((يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة واقاليم ومحافظات لا مركزية وادارات محلية))

١- سلطات الحكومة الاتحادية:-

لم يعرف هذا الدستور بشكل محدد مصطلح (الحكومة) كما هو في الدستور المؤقت الذي سبقه، لذلك ذهب رأي مجموعة من شراح الدستور الى ان الحكومة تفيد شمول كافة السلطات التنفيذية أو التشريعية والقضائية في هذا الدستور

ويستند هذا الرأي الى ان السلطات الاتحادية المناطة بالحكومة الاتحادية هي سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية كما في المادتين 47 و 66 من الدستور بالمقابل نص على ان اختصاصات حكومة الاقليم يشمل كل ما تتطلبه ادارة الاقليم..... الخ الفقرة خامسا من المادة 121.

أ- السلطة التنفيذية الاتحادية:- تتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء

١- رئيس الجمهورية:-

ينتخب رئيس الجمهورية من قبل مجلس النواب بأغلبية الثلثين وفترة ولايته اربع سنوات او بانتهاء مدة مجلس النواب ويجوز تجديد انتخاب الرئيس مرة ثانية فقط بمنح الرئيس صلاحيات رمزية وتشريفية، علما أن مجلس الرئاسة قد حل محل رئيس الجمهورية في الدورة الأولى لمجلس النواب المبتدأة عام 2006 ويطبق اختيار الرئيس في الدورات اللاحقة .

٢- مجلس الوزراء :-

يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الأكثر عددا بتشكيل مجلس الوزراء، ويتم التصويت بالأغلبية المطلقة على اسماء الوزراء والمنهاج الوزاري المقدم من قبل رئيس الوزراء المكلف لكي يحوز ثقة مجلس النواب.

صلاحيات رئيس الوزراء : .

1- المسؤول التنفيذي المباشر عن سياسة الدولة.
2- القائد العام للقوات المسلحة
3- ادارة مجلس الوزراء واقالة الوزراء بعد موافقة مجلس النواب.

صلاحيات مجلس الوزراء :-

1- تخطيط وتنفيذ السياسة العامة
2- اقتراح مشروعات القوانين واصدار الانظمة والتعليمات وفقا للقانون.
3- اعداد مشروع الموازنة العامة

ب- السلطة التشريعية الاتحادية:- وتتكون من:-

مجلس النواب ومجلس الاتحاد، آن اختصاصات مجلس النواب هي تشريعية رقابية، اما مجلس الاتحاد فيشكل من الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم وينظم ذلك بقانون.

ج- السلطة القضائية الاتحادية:- وتتكون من:

مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الاتحادية العليا ومحكمة التمييز الاتحادية، وجهاز الادعاء العام وهيئة الاشراف القضائي.

٢- اختصاصات الحكومة الاتحادية:- في مقدمتها الاختصاصات الحصرية اهمها:-

اولا:- السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي.

ثانيا:- سياسة الأمن الوطني

ثالثا: السياسة المالية والنقدية والكمركية والموازنة العامة.

رابعا:- الجنسية.

خامسا:- النفط والغاز ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات.

وأقر الدستور على ان مالم يرد ضمن الاختصاصات الحصرية الاتحادية يعتبر من صلاحيات الأقاليم والمحافظات، أما الصلاحيات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم فتكون الأولوية فيها لقانون الاقليم في حالة الخلاف بينهما.

في هذا الإطار اقر الدستور اقليم كردستان وسلطاته القائمة اقليما اتحاديا كما نص على الية تكوين الاقاليم.

مراجعات دستورية:-

أن الدور المتصور لدستور العراق الدائم، هو صياغة عقد توافقي بين ارادات متعددة وهي الجماعات التي تشكل الشعب العراقي او كما سميت في هذا الدستور (مكونات الشعب العراقي ..)

ولعل التحدي الأهم في ما يتعلق بعملية صياغة الدستور هو هل سيضمن الدستور الجديد سيرورة العملية الديمقراطية وتداول الحكم والفصل بين السلطات والتخلي عن اعتماد المحاصصة الطائفية / القومية، باعتماد مبدأ المواطنة وبالتالي المساواة بين المواطنين.

لذلك فأن من بين القضايا موضوع الاختلاف والتباين بين الأطراف المختلفة هي:

1- علاقة الدين بالدولة

2- الفيدرالية واللامركزية ومشكلة كركوك وحقوق الأقليات.

3- توزيع الثروات والتصرف بعائداتها.

4- تحديد هوية العراق وعلاقته بامتداده العربي.

من هنا طرح مجموعة من الباحثين والمختصين معالجات في الدستور بهدف تصويب بعض متبنياته لاسيما الخلافية او المحورية ذلك أن المادة (141) أقرت اجراء التعديلات الضرورية خلال مدة محددة، من بين أهم المعالجات الدستورية:-

1- نصت المادة (5) بأن السيادة للقانون والشعب مصدر السلطات وشرعيتها، فالنص يصرح بأن الشعب مصدر السلطات والقانون هو واحد من هذه السلطات ممثلا

بالسلطة القضائية فالسيادة. هي للشعب وليس للقانون.

2- نصت المادة (9) :

أ- تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي، والصواب هو رفع كلمة مكونات وابدالها ب (ابناء أو مواطني) الشعب العراقي.

ب- يحظر تكوين المليشيات العسكرية خارج اطار القوات المسلحة، والأدق القول داخل وخارج القوات المسلحة .

3- نصت المادة (29) فقرة أ- على (الاسرة اساس المجتمع) والأصح أن يكون (الفرد اساس المجتمع والمواطن اساس الدولة) .

4- نصت المادة (39) العراقيون احرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب بياناتهم او مذاهبهم او معتقداتهم او اختياراتهم وينظم ذلك بقانون.

تتعارض هذه المادة مع الحقوق والحريات المستحقة للمرأة بصفتها مواطنة، اضافة الى تكريس قوانين غير مدنية تتعارض مع ابسط حقوق الانسان.

5- تنص المادة (92) على أن المحكمة الاتحادية العليا تتكون من عدد من القضاة وخبراء الفقه الاسلامي والاعتراض هنا أن العضوية يجب ان تكون قضائية قانونية وتستعين بخبراء من بقية التخصصات بما فيهم الفقهاء لا أن يكونوا أعضاء فيها

6- المادة (111) وتنص على النفط والغاز هو ملك الشعب العراقي واغفل ذكر بقية الثروات الطبيعية

7- المادة (112) حددت مهمة الحكومة الاتحادية في وظيفة ادارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية دون التطرق الى الحقول غير المستمرة او غير المكتشفة.

8- المادة (115) التي أكدت على انه في حالة الخلاف بين الحكومة الاتحادية والاقاليم والمحافظات فيما يتصل بالصلاحيات المشتركة تكون الأولوية فيها لقانون الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم والصحيح أن يترك الحكم في تحديد الأولوية للمحكمة الاتحادية العليا.

وفي نفس السياق توسيع سلطة الاقاليم بشكل مفرط، ما جاء في المادة (121) الفقرة – رابعاً – في تخصيص مكاتب الاقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية والفقرة خامساً حول حرس الإقليم التي قد تفسر بأنها تعني (جيش الاقليم) وكان الاحرى الاكتفاء بـــ(قوى الامن الداخلي للإقليم) كالشرطة والأمن فقط.

حكومة الوحدة الوطنية

بعد إقرار الدستور العراقي الدائم، وإعلان النتائج النهائية للانتخابات النيابية، بدأ الإعلان عن حراك سياسي فاعل لتشكيل أول حكومة عراقية منتخبة وفقا لدستور دائم منذ قرابة النصف قرن.

من هنا برزت إشكالية تعترض التشكيل، فهل يعتمد في تأليف الحكومة على الاستحقاق الانتخابي ام الاستحقاق الوطني؟ بمعنى حكومة الأغلبية البرلمانية ام حكومة الوحدة الوطنية؟

فما هي حكومة الوحدة الوطنية؟

هي الحكومة التي تشارك فيها طيفا واسعا من الكتل الفائزة بالأكثرية في البرلمان، ذلك أن الأعراف الديمقراطية في العالم تقضي بأن من يحصل على نصف المقاعد زائداً واحد (الأغلبية المطلقة).بإمكانه تشكيل الحكومة، أما في الحالات الاستثنائية او التحولات الكبرى في حياة الشعوب فعادة ما يسعون الى حكومة أوسع من حكومة الأكثرية البرلمانية وهي ما تعرف بحكومة الوحدة الوطنية أو الإنقاذ الوطني.

ان من النتائج التي أفضت اليها الانتخابات النيابية في العراق أن أي من القوى السياسية لا يمتلك الأغلبية لتشكيل حكومة بمفردها وبالتالي لابد أن تكون الحكومة ائتلافية بين قوتين او اكثر وهذا بحد ذاته يضع أحد الأسس لمشروع حكومة الوحدة الوطنية.

تمخض الحراك السياسي عن تأليف تشكيلة وزارية برئاسة السيد نوري كامل المالكي حازت على ثقة مجلس النواب في 20-5-2006 بعد ان تمت الموافقة على برنامج الحكومة تحت اسم حكومة الوحدة الوطنية، من أهم المبادئ التي وردت في برنامجها هي:

1- تعتمد الحكومة على اساس مبدا المشاركة وتمثيل المكونات العراقية اعتمادا على اساس الاستحقاق الانتخابي ومقتضيات المصلحة الوطنية.
2- اعتماد سياسة الحوار الوطني وتوسيع الاشتراك في العملية السياسية
3- العمل وفق الدستور او اية تعديلات لاحقة بموجب المادة 141 .
4- التعامل مع وجود قوات متعددة الجنسيات في اطار القرار 1546 باستكمال القوات المسلحة والاسراع بنقل المسؤوليات الأمنية الى السلطات العراقية.
5- تعزيز الدور الأساسي للأقاليم منذ تشكيلها ومجالس المحافظات.
6- تلتزم الحكومة بتنفيذ المادة 142 من الدستور بالمراحل الثلاثة التطبيع والاحصاء والاستفتاء في كركوك وبقية المناطق المتنازع عليها.
7- تطبيق قانون 91 المتعلق بالميلشيات.

كما أكد البرنامج على ترسيخ دولة القانون والمؤسسات وتعزيز دور المرأة في بناء المجتمع والدولة وتأكيد اعادة الاعمار وتشجيع الاستثمار وانتهاج علاقات الصداقة وحسن الجوار مع الدول المجاورة والمجتمع الدولي. ثم طرحت الحكومة مشروعا للمصالحة الوطنية في 25-6-2005 ، من اهم فقراته :

1- تشكيل هيئة وطنية عليا بأسم (الهيئة الوطنية لمشروع المصالحة والحوار الوطني) من ممثلين عن السلطات الثلاث ووزير الدولة للحوار الوطني وممثلين عن القوائم البرلمانية وشخصيات مستقلة وممثلين عن المرجعيات الدينية والعشائر.

2- تشكيل مجالس للمصالحة في المحافظات وعقد مؤتمرات لمختلف الشرائح وفق مبادئ حكومة الوحدة الوطنية.

الا ان تعثر تحقيق الإجماع الحكومي والسياسي يهدف دفع عجلة الحكومة الى الامام وتخفيف حدة الاحتقانات السياسية والأمنية ادى الى تعليق وانسحاب عدة كتل برلمانية من الوزارة.

ففي اب/2007 انسحبت كتلتي جبهة التوافق والقائمة العراقية من الوزارة في حين كانت الكتلة الصدرية تروم لذلك.

بالنسبة للتوافق التي تمتلك خمس وزارات ومنصب نائب رئيس الوزراء اعلنت ان الحكومة لم تنفذ أي من مطالبها ومن اهمها:-

1- اعطاء صلاحيات اكبر في القرار السياسي والأمني .

2- اطلاق سراح المعتقلين.

3- تعديل قانون اجتثاث البعث..

4- تشريع قانون لحل المليشيات وتعدم دمجها في الأجهزة العسكرية والأمنية.

اما القائمة العراقية التي تمتلك 5 مقاعد وزارية في الحكومة فكانت لهم مطالبها:-

1- وقف المظاهر ذات الأبعاد الطائفية والجهوية ومنها هيئة التوازن.

2- العمل بجدية على المصالحة الوطنية

3- منع تدخلات دول الجوار

4- وضع خطة لإعادة المهجرين قسرا داخل العراق وخارجه.

في حين اعلنت الكتلة الصدرية قرارها النهائي بالانسحاب من الحكومة في مايس /2007، كان السبب الرئيسي المعلن من قبلها هو رفض رئيس الحكومة نوري المالكي لإعلان جدول زمني لانسحاب القوات الامريكية من العراق.

رغماً من ذلك دافع رئيس الحكومة نوري المالكي عن انجازات حكومته في كلمة امام البرلمان بمناسبة مرور عام على قيام حكومته، من اهم الايجابيات التي اوردها:-

1- تراجع إعمال العنف في بغداد ومحيطها بنسبة 75% بعد تطبيق الحملة الأمنية (خطة فرض القانون) المدعومة من قبل قوات الائتلاف.
2- توقف عمليات القتل والتهجير الطائفي في اغلب المناطق بنسبة عالية .
3- ان اكثر من (14) الف مسلح انشقوا عن تنظيم القاعدة وهم يتدربون حاليا في معسكرات امنية عراقية للانضمام للجيش والشرطة .
4- ان حوالى 27.500 الف من ابناء العشائر تطوعوا لمحاربة القاعدة في مناطقهم.
5- بذلك فان حكومته حالت دون انزلاق العراق إلى هاوية الحرب الاهلية

وفي الآونة الأخيرة نجحت الحكومة في إقرار قانوني العفو العام والمسالة والعدالة بديلا عن اجتثاث البعث، حيث تلبي جانب من مطالبة الكتل البرلمانية.

الا ان الشلل الذي أصاب الحكومة بعد انسحاب هذه الكتل ادي الى طرح رئيس الوزراء لبديل حكومة الأكثرية عوضا عن حكومة الوحدة الوطنية

في هذا المسعى جرى توقيع الاتفاق الرباعي بين حزب الدعوة الإسلامية /جناح المالكي والمجلس الإسلامي والحزبين الكرديين، من اجل اخراج العملية السياسية من حالة الجمود والشلل وتكون مقدمة من وجهة نظر أقطاب التحالف الرباعي الانفتاح على القوى الاخرى عن طريق التوسع لجعله اتفاق خماسي او سداسي في حال انضمام الحزب الاسلامي والقائمة العراقي التي يجري التداول معهما.

اجمالا لما تقدم، فان التشاور والمباحثات بين مختلف الفرقاء في الساحة السياسية افضى الى خيارين للخروج من الأزمة الحكومية هما:

1- تغيير الوزارة برمتها ، بما فيها رئيس مجلس الوزراء.
2- ترميم الوزارة ، بمعنى آخر ، ترشيدها ، وترشيقها ، وتفعيلها ، بأن ينتخب أعضاء أكفاء للوزارة من الكتل البرلمانية الراغبة في المشاركة ، وهو الخيار الذي دعى له رئيس الحكومة.

في ضوء ذلك يبقى التساؤل قائماً ، ما هو الحل ؟ هل هو بتشكيل حكومة جديدة؟ أم ملأ الفراغات ؟ وهل بالإمكان تشكيل حكومة جديدة بعيدا عن المحاصصة ؟ وهل توسيع التحالفات كفيل بالابتعاد عن المحاصصة ؟

أداء مجلس النواب العراقي:-

يمارس مجلس النواب العراقي عددا من الاختصاصات المعهودة للمجالس التشريعية في النظام البرلماني وهي اختصاصات تشريعية ورقابية ومالية وانتخابية ... الخ ، نظمها الدستور في "م 61" ، وسنركز هنا على الاختصاصين التشريعي والرقابي .

1- الاختصاص التشريعي : يعتبر مجلس النواب العراقي الجهة التشريعية العليا في الدولة ، حيث نصت "م 61 – أولا/ دستور" على ما يلي " يختص مجلس النواب بما يأتي : أولا : تشريع القوانين الاتحادية" والمقصود بالقوانين الاتحادية هي القوانين التي تطبق في أنحاء العراق كافة ، وهو أمر لا يجد مصداقاً له في قضية الاختصاصات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم الذي سبقت الإشارة له .

منح الدستور المبادرة التشريعية لكل من السلطتين التشريعية والتنفيذية ، فقد تضمنت "م60 – أولاً/دستور" حق تقديم مشروعات القوانين لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ، بينما أناطت الفقرة ثانية من المادة نفسها حق تقديم مقترحات القوانين بمجلس النواب عن طريق عشرة من أعضائه أو إحدى لجانه المتخصصة .

ومما يدعم سلطة مجلس النواب التشريعية ، إن السلطة التنفيذية لا تمتلك الحق في وقف نفاذ القوانين حتى على سبيل الإيقاف المؤقت ، كما أن عم إنشاء المجلس الآخر – مجلس الاتحاد، وارتباط اختصاصاته وصلاحياته بقانون يسنه مجلس النواب يفيد احتفاظ الأخير بسلطته الواسعة في مجال التشريع .

ان ممارسة مجلس النواب للاختصاص التشريعي وهو الاختصاص الرئيس له ، واجه معوقات عديدة أهمها فيما يخصنا هنا التنازع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية على هذا الاختصاص ، نشأ هذا الخلاف على أثر إصدار المحكمة الاتحادية العليا حكمة بتاريخ 12-7-2010 ينص على حصر تقديم مشاريع القوانين بالسلطة التنفيذية عبر المنفذين المحددين بالدستور (مجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية) ، أما إذا قدمت خلاف ذلك فانه يعد مخالفة دستورية ، وبذلك فأن المحكمة العليا حصرت عملية حق التشريع في السلطة التنفيذية ، باعتبار ان المقترح يبقى فكرة يجب ان تأخذ طريقها إلى أحد المنفذين المشار لهما في إعداد مشروعات القوانين، وقد عللت المحكمة العليا حكمها بكون مشاريع القوانين تتعلق بالتزامات مالية وسياسية واجتماعية وفي جانب منها دولية ، معتبرة أن من يقوم بإيفاء هذه الالتزامات هي السلطة التنفيذية وليس السلطة التشريعية وفقا لما نص عليه الدستور في المادة "80" منه المشار لها سابقا.

ان ما تقدم يعد أضعافا لمبدأ الفصل بين السلطات الذي نص عليه الدستور "م47"، مما سيسبب فقدان مجلس النواب جزءا أساسياً من سلطته التشريعية .

ان طابع التنازع والتجاذب بين السلطات أسهم من بين عوامل عديدة في بطئ وتلكؤ عمل

مجلس النواب في الدورة الأولى 2006–2010 ، فقد كانت إنتاجية مجلس النواب متذبذبة بين مينة وأخرى ، ودون المستوى إجمالاً ، فلم يستطع المجلس إنجاز نصف مشاريع القوانين المقدمة له ، كما انه لم ينجز أي من القوانين المهمة سيما القوانين الدستورية ، في الوقت الذي تحتاج فيه المرحلة الانتقالية إلى ورشة تشريعية كبيرة ترافق التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وكان وراء ذلك الاخفاق أسباب مختلفة منها ما يتعلق بمجمل الوضع العام والعملية السياسية بأزماتها وتعقيداتها واعتمادها توافقات هشة ومتقلبة ، ومنها ما يتعلق بأداء المجلس ونوابه وإدارته .

2- الاختصاص الرقابي : بادئ ذي بدء فأن الدور الرقابي في النظام العراقي لا يقتصر على السلطة التشريعية أو مجلس النواب ، إنما يشترك في ذلك رئيس الجمهورية من خلال صلاحيته في طلب سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، والهيئات المستقلة التي سيرد الحديث عنها.

وفيما يخص الرقابة البرلمانية ، فقد تضمن الدستور العراقي ثلاث وسائل رقابية هي السؤال "م 61 – سابعاً – أ" ، وطرح موضوع عام للمناقشة "م 61 – سابعاً – ب " ، والاستجواب "م 61– سابعا – ج "، الذي يعتبر من أخطر وسائل الرقابة البرلمانية نظرا لأنه قد يقضي إلى سحب الثقة من الوزير أو رئيس مجلس الوزراء وإسقاط الوزارة برمتها .

ويلاحظ أن الدستور العراقي لم ينص على وسيلة التحقيق البرلماني ، إلا أن النظام الداخلي المجلس النواب تدارك هذا الأمر وأقره في المادة (82) من النظام الداخلي ، وقد ابتدع مجلس النواب عرفاً رقابياً لم ينص عليه الدستور ولا النظام الداخلي لمجلس النواب وهو " الاستضافة" الذي أعتبره برلمانيون أمراً أو عرفاً ناجماً عن طابع التحرج والمجاملة في مساءلة الوزير أو المسؤول.

ان رقابة مجلس النواب لا تقتصر على الحكومة / الوزارة إنما تمتد إلى رئيس الجمهورية كما سبق ذكره ، وهو أمر ينطوي على ثغرات والتباسات دستورية عديدة ، نكتفي هنا بالإشارة إلى حالة واحدة ، وهي إقالة الرئيس بسبب عدم الكفاءة أو الخبرة السياسية أو الاستقامة ... الخ ، التي تعبر من شروط المرشح لرئاسة الجمهورية ، ويؤدي الإخلال بها إلى فقدان الرئيس منصبه ، وهو أمر عالجه الدستور في حالة مجلس الرئاسة " م138 – ثانية – ج " حيث أجاز الثلاثة أرباع أعضاء مجلس النواب إقالة أي عضو من أعضاء مجلس الرئاسية بسبب عدم الكفاءة او النزاهة ، بينما لم يرد النص بذلك في خصوص رئيس الجمهورية ، أي بعد انتهاء العمل بمجلس الرئاسة ، مع ذلك فلا تقترن هذه الحالة – تقدير الكفاءة أو الخبرة ... الخ بأية ضوابط قانونية أو دستورية .

أما ممارسة البرلمان لدوره الرقابي إزاء الحكومة ، الوزارة في الدورة الأولى 2006 –2010، فقد شهد منحاً كمياً متصاعداً ، حيث قدم المجلس خمسة استجوابات ، اثنان منها أدت إلى استقالة المسؤولين " وزير التجارة، رئيس هيئة النزاهة" ، وثلاثة استجوابات انتهت إلى تجديد الثقة " وزير

الكهرباء، وزير النفط ، رئيس المفوضية العليا للانتخابات" ، إلا أن تلك الاستجوابات عكست في واقع الأمر طابعة سلبية في الأداء الرقابي للمجلس في بعض الأحيان، نظرة الارتباطها بدوافع سياسية بالدرجة الأساس ، ففي الفترة ما بين 2006 – 2008 لم ينشط البرلمان في تفعيل مسؤوليته الرقابية وهو ما عزاه البعض إلى توافقات سياسية سيطرت على عمل المجلس ، في حين أمتاز الفصل التشريعي الأخير – نهاية /2009 حتى ك2/ 2010 بكونه فصلاً رقابياً أكثر منه تشريعياً نظراً لكثرة المساءلات والاستجوابات فيه ، وهو ما عزاه مراقبون وبرلمانيون إلى أغراض سياسية منها قرب انتهاء الدورة الانتخابية ، والصراع السياسي الذي أعقب انتخابات مجالس المحافظات التي أدت إلى صعود كتل سياسية وفقدان كتل أخرى مواقعها المتقدمة.

الانسحاب الأمريكي من العراق الاتفاقية الأمنية – "صوفا" .

وقع الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش ورئيس الحكومة العراقية السيد نوري المالكي بتاريخ 26-11-2007 وثيقة إعلان مبادئ علاقة تعاون وصداقة طويلة الأمد بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق تمهيدا لإبرام اتفاقية أمنية بين الطرفين ، ذلك أن هذه الاتفاقية كانت ضرورة مطلوبة لاستمرار بقاء القوات الأمريكية في العراق ما بعد 31-12-2008 تاريخ إنتهاء تفويض الأمم المتحدة لهذه القوات .

قوبل مشروع الاتفاقية بردود أفعال متباينة على صعيد القوى السياسية العراقية بين مؤيد الإبرامها على أعتبار أنها ستؤدي إلى اخراج العراق من الفصل السابع، كما تضمن إعلان مبادئ وجدولة الانسحاب الأمريكي الذي كان مطلبا ملحا للعديد من القوى الرافضة للاحتلال وبالتالي استعادة العراق الكامل سيادته الوطنية ، وبين رافض ومشكك استنادا إلى أن هذه الاتفاقية ما هي إلا نموذج لاتفاقيات امريكية وقعت مع بلدان خضعت للاحتلال الأمريكي وأنت إلى تحويل الاحتلال إلى وجود شبه دائم ، بما يعني ارتباط العراق بالمصالح الأمريكية على المدى الطويل .

على أية حال ، أقر مجلس النواب العراقي الاتفاقية العراقية – الأمريكية "SOFA" في 27-11-2008 بعد التوقيع عليها بين الطرفين العراقي والامريكي في 17-11-2008 ، فضلا عن اتفاقية ملحقة أخرى تعرف "بالإطار الاستراتيجي" تشمل التعاون بين البلدين في الجوانب الاقتصادية والثقافية والعلمية وغيرها وتمثل جزء من المعاهدة .

تضمن تصويت مجلس النواب اشتراط عرض التقنية على الاستفتاء الشعبي وهو ما لم يتم حتى نهاية مدة الاتفاقية في أواخر /2011 ، وكانت الكتلة الرافضة للاتفاقية في البرلمان هي الكتلة الصدرية .

نصت الاتفاقية الأمنية العراقية الأميركية على انسحاب القوات الأميركية المقاتلة من المدن والقرى

والقصبات بتاريخ لا يتعدى شهر حزيران عام 2009 على أن تنسحب جميع القوات الأميركية بتاريخ لا يتعدى 31 كانون الأول 2011 وتحل محلها القوات العراقية، كما تضمنت الاتفاقية قيام الحكومة الأمريكية بتمكين العراق من ردع المخاطر التي تهدد سيادته واستقلاله السياسي ووحدة أراضيه ونظامه الديمقراطي الاتحادي الدستوري بناءا على طلب من الحكومة العراقية .

. وقد بدأ الانسحاب بمغادرة القوات الأمريكية المقاتلة صيف 2010، وفي العام التالي، توقفت المفاوضات العراقية الأميركية حول بقاء قوات تقوم بمهام تدريب نظيرتها في العراق، بسبب رفض الحكومة العراقية منح الاف الجنود الأميركيين الذين كان من المفترض أن يبقوا، الحصانة القانونية، حيث سعت الادارة الامريكية إلى إبقاء وجود محدود يصل إلى 10 آلاف جندي أو أقل من ذلك الأمر الذي لم يتحقق ، و أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما في وقت لاحق من ذلك العام أن الحرب في العراق قد انتهت بعد حوالي تسعة أعوام (ثماني سنوات وتسعة اشهر تقريبا)، وأن بلاده ستكمل سحب قواتها من العراق بنهاية اليوم الأخير من العام 2011 عليه فقد غادر آخر جندي أميركي العراق في 18 كانون الأول 2011 باستثناء عبد من أفراد الجيش الأميركي يقر عدهم وفقا لما هو معلن ب (157) جنديا يساعدون على تدريب القوات العراقية ويعملون تحت سلطة واشراف السفارة الأمريكية ، اضافة إلى فرقة صغيرة من المارينز مكلفة بحماية بعثة بلادها الدبلوماسية، وكان جنود اللواء الثالث من فرقة ملاح الفرسان الأولى الأمريكية آخر من اجتاز الحدود العراقية الكويتية . يذكر أن عدد الجنود الأمريكيين بلغ ذروته عام 2007 بانتشار(170) الف جندي اشتركوا في عمليات محاربة الارهابية و أعمال العنف وفقا لخطة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش المسماة " معا إلى الإمام " أو ما أطلقت عليه الحكومة العراقية ب " خطة فرض القانون"، بقي حوالي (50) ألفا منهم لدى انتهاء العمليات القتالية في آب/اغسطس 2010 انشغلوا بتدريب القوات العراقية.

مواجهة تنظيم داعش الارهابى :

أدى احتلال داعش للموصل يوم 10 حزيران عام 2014 واستيلاءه بعدها على مساحات واسعة وصولا الى أطراف بغداد الى فرض واقع جيوسياسي جديد في المنطقة أثار زوبعة من الاهتمام الدولي والإقليمي بالحدث المفاجئ كجزء من اضطراب واسع في الشرق الأوسط حيث الصراع المسلح مستمر في سوريا، والاضطرابات في لبنان بسبب الصراعات السياسية وتأثير القضية السورية ، فيما العراق تتصاعد فيه الأعمال الإرهابية لتصل لاحتلال من أبرزها الموصل التي تعد ثاني أكبر محافظات العراق ، وأهمها من حيث التنوع الديني والمذهبي والقومي ، ولم يقتصر تهديد هذا التنظيم الارهابي على المنطقة ، وأنما أمتد ليشمل عدة دول في العالم كما حصل

في هجمات باريس في 13 تشرين الثاني 2015 ، وهجمات بروكسل في 22 آذار 2016 ودول أخرى .

مارست هذه التنظيمات الارهابية العمل المسلح منذ احتلال العراق عام 2003 وخرجت القوات الأميركية من العراق قبل عامين من تاريخ الغزو الداعشي دون أن تتمكن من القضاء على الحركات المتطرفة ، بعد صراع معها لما يقارب ثمان سنوات ، بسبب طبيعتها كعصابات لا تتجمع في جيش نظامي ، فقد كانت الموصل ومدن أخرى في غرب وشمال بغداد غير مستقرة منذ العام 2006 ، وكانت القاعدة ومن ثم داعش تمارس عمليات ارهابية فيها .

أستثمرت الجماعات الإرهابية حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني الناجم عن الصراعات السياسية بين الفرقاء السياسيين ، و تأثيرات المحاصصة و استشراء الفساد ، وانعكاسات ذلك على الأوضاع العامة ، فضلا عن الترويج السلبي للوضع العراقي الذي قامت به بعض القنوات الأعلامية المضللة ، والدعم المادي والاستخباري الذي قدمته أطراف خارجية معادية ، مما أوجد ثغرات أستطاعت تلك التنظيمات الارهابية النفاذ منها ، ويتضح من خلال التطورات اللاحقة ان الصراع الرئيسي لداعش هو مع العراق بكافة مكوناته ، فقد وقعت المناطق التي مسيطر عليها التنظيم الارهابي تحت بطش أشرس فئة ضالة وشريرة من البشر، نجحت في تخريب المدن ، وحرق جامعاتها ومكتباتها ومتاحفها، وتفجير أبرز معالمها وجوامعها وأديرتها وكنائسها التاريخية ، و أستخدمت داعش ابشع وسائل القتل والترهيب بحق المدنيين من حرق واغراق وقطع للرؤوس مما أدى الى قتل الاف من المدنيين الذين عارضوا ذلك النهج الظلامي ، وتهجير الملايين، فضلا عن طرد المسيحيين من الموصل وأطرافها والاستيلاء على ممتلكاتهم، وهو ما طال الأقليات الأخرى كاليزيدية، الذين قتل رجالهم وسبيت نسائهم، ، وتعد مجزرة ماعرف ب (سبايكر) التي أرتكبها داعش الارهابي يوم 12-6-2014 بحق الاف من الطلبة العزل في مركز تدريب القوة الجوية في تكريت ، من أشنع الفظائع البشرية هولاً و وحشية ، حيث دفن بعضهم أحيانا بعد قتل الاخرين رميا بالرصاص بشكل جماعي و رميهم في نهر دجلة .

أعلنت الحكومة العراقية في بيان تلاه رئيس الوزراء نوري المالكي بتاريخ 10-6-2014 حالة التأهب قصوى في البلاد والتعبئة الشاملة لدحر الإرهابيين في كل المناطق التي استولوا عليها، وأصدرت المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف بتاريخ 13-6-2014 فتوى الجهاد الكفائي ، حيث دعي ممثل المرجع الأعلى السيد علي السيستاني في خطبة الجمعة القادرين على حمل السلاح ومقاتلة "الإرهابيين" إلى التطوع للانخراط في صفوف القوات الأمنية.

على أثر ذلك أعلن عن تأسيس (مديرية الحشد الشعبي) لتطويع القادرين على حمل السلاح من جميع المحافظات العراقية ، وتشكيل لجان لاستقبال المتطوعين وتسجيلهم وتنظيمهم في مجموعات

، وتولت اللجان مهمة تسليح المتطوعين ، الا أنها دعت المتطوعين لاحقا لجلب أسلحتهم الشخصية ، بسبب الأعداد الكبيرة التي أكلت مصادر محلية أن أعداد المسجلين منهم بلغ مئات الالاف.

في هذه الأثناء أعلن عن تشكيل تحالف دولي لمحاربة تنظيم داعش بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في 8-8-2014، و يعد أكبر ائتلاف دولي في التاريخ ، ضم أكثر من 68 دولة ومنظمة دولية ، منهم حلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية بالإضافة إلى أعضاء مجلس الأمن الدولي كالولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا ، ويشارك في التحالف من دول المنطقة العراق ومصر والمملكة العربية السعودية والأردن وقطر والإمارات العربية المتحدة ولبنان . وقد عمل التحالف على وضع خطة عسكرية وسياسية لمحاربة مقاتلي ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في العراق وسورية، تضمنت هذه الخطة ضربات جوية ضد التنظيم، وذلك بالعمل والتنسيق مع الحكومة العراقية ، وإرسال قوة تدريبية من خبراء عسكريين إلى العراق، دون أن تكون لهؤلاء مهام قتالية ، فضلا عن التنسيق الاستخباري والدعم اللوجستي ، ترافق مع ذلك عده تحركات دولية لاستهداف "داعش"، يتمثل أولها في استصدار قرار بالاجماع من مجلس الأمن رقم 2170 بتاريخ 15-8-2014 ، تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يدعو إلى الامتناع عن دعم وتمويل وتسليح إرهابيي ما يسمى تنظيم دولة العراق والشام "داعش" وجبهة النصرة ومنع تدفق الإرهابيين إلى سورية والعراق، واتخاذ تدابير وطنية لمنع تدفق المقاتلين الأجانب الإرهابيين، وحظر البيع المباشر أو غير المباشر للأسلحة والمواد ذات الصلة إلى الإرهابين. تبعتها سلسة من القرارات الدولية المماثلة في الأعوام التالية .

أستطاعت القوات المسلحة العراقية (جيش وشرطة ومكافحة الارهاب) وخلال فترة محدودة من أعادت تنظيم صفوفها وقطعاتها ، وأنطلقت في عمليات التحرير مدعومة بفصائل الحشد الشعبي ، وقوات البيشمركة ، وجماعات مسلحة من العشائر ، وتعد محافظة ديالى المحافظة الأولى التي تم تحرربها بالكامل من سيطرة داعش الارهابي بتاريخ 25-1-2015 ، توالت بعدها عمليات التحرير ، فقد تم تحرير مدينة الرمادي في 27-12-2015، ثم الفلوجة بتاريخ 26-6-2016 ، فمحافظة صلاح الدين بتاريخ 23-9-2016 ، لتتوج الانتصارات بعملية تحرير محافظة نينوى التي بدأت بتاريخ 1-10-2016 في معركة أسماها رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي " قادمون يا نينوى " ، حيث تمكنت القوات العراقية من استعادة الساحل الأيسر للموصل بتاريخ 24-1-2017 ، وأكتملت العمليات العسكرية لتحرير آخر أحياء الجانب الأيمن للموصل بتاريخ 10-7-2017 ، فقد أعلن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، من الموصل، تحرير المدينة بالكامل على يد القوات العراقية من قبضة تنظيم "داعش" قائلا إن النصر في الموصل تم بتخطيط وإنجاز وتنفيذ عراقي ،

وأضاف "أعلن من هنا وللعالم أجمع انتهاء وشل وانهيار دويلة الخرافة، التي أعلنها الدواعش من هنا قبل 3 سنوات" ، وتوجه بالشكر للدول التي وقفت إلى جانب العراق في وجه "داعش"، كما شكر المرجعية الدينية في العراق وعلى رأسها المرجع الأعلى السيد علي السيستاني لإصداره الفتوى الجهادية بشأن محاربة التنظيم الارهابي .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المرحلة : الثانية
المادة : العراق المعاصر
التدريسي : أ.م.د. حميد فجر الدليمي

الحركة القومية العربية في العراق (العهد العثماني) :

- **التطورات السياسية والفكرية في الدولة العثمانية والاقطار العربية** :
- **الدولة العثمانية قبل ١٩٠٨** :

١٤٤٢هـ ٢٠٢١م

الحركة القومية العربية في العراق (العهد العثماني)

في المحاضرة السابقة لاحظنا كيف ان الجمود الاقتصادي والاجتماعي كانا سائدين في العراق . وقد كان لا بد لهذه الحالة أن تعكس نفسها سياسياً في حالة جمود و تدهور سياسيين وخاصة في الوعي القومي . الا ان التغييرات الاجتماعية الاقتصادية التي بدأت في الظهور في أواسط القرن التاسع عشر قد عكست نفسها سياسياً ببدء النشاط السياسي المنظم وانتشار الوعي القومي العربي في العراق وفي غيره من البلاد العربية .

الا ان انتشار الوعي القومي والنشاط السياسي لا يمكن تفسيره بالتطورات الاقتصادية الاجتماعية فحسب ، بل إلى جانب ذلك كانت هناك عوامل سياسية واخرى فكرية ساعدت على نمو النشاط السياسي والقومي . وهذا ما سنعالج اسبابه ثم اشكاله في هذه المحاضرة .

– التطورات السياسية والفكرية في الدولة العثمانية والاقطار العربية :

–الدولة العثمانية قبل ١٩٠٨ :

في أواسط القرن السادس عشر ، اتم الأتراك العثمانيون احتلال كافة الأقطار العربية باستثناء المغرب واليمن وبذلك فرضوا سيادتهم على كافة اجزاء الوطن العربي . ولغاية ثلاثة قرون أي إلى أواسط القرن التاسع عشر ، كانت تظهر هنا وهناك بعض مظاهر الوعي القومي العربي . الا ان الصفة السياسية العامة خلال هذه القرون الثلاث كانت تجسد في نوع من الاستكانة للسلطة العثمانية . ان الوعي القومي العربي لم يظهر بشكله الجاد والواضح إلا منذ أواسط القرن التاسع عشر . **ويمكننا تفسير هذه الظاهرة بالعوامل التالية :–**

١ – ان الغزو العثماني للأقطار العربية لم يستبدل حكماً عثمانياً محل حكم عربي . كل ما في الامر انه حل محل سيطرة اجنبية غير عربية كانت قائمة فعلا. فمنذ أن ابتدأ بعض الخلفاء العرب يعتمدون في حكمهم على الاجانب فلقد تلاشى تدريجياً الحكم العربي حتى سقط كلياً في عام ١٢٥٨ بسقوط بغداد على يد المغول . وتعاقب على حكم العرب العديد من الأقوام الاجنبية قبل الاحتلال العثماني .

٢– وفي الفترات الأولى من الحكم العثماني عومل العرب بالكثير من الاحترام والتقدير وكانت مناصب الدولة العليا مفتوحة أمامهم باستمرار.

٣– كانت الدولة العثمانية قائمة على اسس اللامركزية وبقيت كذلك حتى اواخر القرن الثامن عشر .

٤– كذلك فان ما يفسر (الاستكانة) العربية ايام الحكم العثماني هو ان الروابط القومية العربية كانت قد اخذت في التفكك وحلت محلها روابط عائلية وقبلية ومذهبية ويمكن تفسير ذلك

بالقول بأن اقتصاد المنطقة كان يتدهور من اقتصاد بضاعي إلى اقتصاد كفاف وبذلك تفكك الاقتصاد إلى وحدات صغيرة جداً وخلق هذا ولاءات ضيقة لا ترتفع إلى المستوى القومي المطلوب.

٥- ويضيف الدكتور عبد الكريم غرايبه ان العثمانيين كانوا يعتبرون أنفسهم مسلمين اولاً وقبل كل شيء وكانوا ينظرون ذات النظرة إلى الامبراطورية بمجموعها (من حيث الحروب والمناصب .. الخ). أي أن النزعة التركية لدى العثمانيين لم تظهر الا في فترة متأخرة وكان من الطبيعي أن يرد عليها العرب بالوعي القومي العربي الذي لم يكن بذات القوة أيام الرابطة العثمانية الواسعة .

٦- واخيراً فان الأمة عندما تنحط أوضاعها فإنها تتدهور في كافة مجالات الحياة واشكال الوعي والسياسة . ولقد تعرض العرب الى نكسة مؤلمة فكان من الطبيعي أن تضعف الأمة في كافة المجالات ومنها الوعي والسياسة . الا أن الأمة العربية لم يطل بها عصر الانحطاط فسرعان ما وعت ذاتها وامكانياتها وسارت في طريق النهضة القومية من جديد .

آن نشوء الوعي القومي العربي قد تصاعد طردياً مع الظواهر التالية والتي بدأت تتضح معالمها في القرن التاسع عشر :

١- انحلال وضعف الامبراطورية العثمانية .

٢- اتساع الخطر الاستعماري الغربي .

٣- محاولات الاتراك لإعادة تنظيم الامبراطورية جاءت في وقت متأخر اولاً وصحبتها اجراءات تهدف إلى (التتريك) ثانياً .

لقد بلغت الامبراطورية العثمانية أوج قوتها في القرن السابع عشر ولكنها منذ بدايات القرن الثامن عشر بدأت في رحلة هبوط طويلة ولكن مستمرة . ومنذ ذلك التاريخ بدأت الامبراطورية العثمانية تخسر ولاياتها بالتدريج وذلك بالشكل التالي : المجر (١٦٩٩) ، و (١٧٧٤)، مصر (١٨٠٨)، صربيا (١٨٧٨)، رومانيا (١٨٧٨)، اليونان (١٨٨٢)، بلغاريا (١٩٠٨)، البوسنة (١٩٠٨ طرابلس (ليبيا ١٩١٢)، البانيا (١٩١٣).

ان سبب استمرار الدولة العثمانية لم يكمن في قوتها حيث كانت بمثابة رجل اوروبا المريض وانما بسبب حرص الدول الأوروبية او بريطانيا بالذات على استمرارها خشية حدوث صراع اوروبي حاد في حالة انهيارها .

ولقد تفاقمت هذه المسألة بازدياد عمليات الاحتلال الاستعماري الغربي لبعض اجزاء الوطن العربي ، حيث بدأ هذا الاحتلال بمصر ثم عدن ثم الجزائر وليبيا . وكان الحكام الاستعماريون الجدد – على عكس العثمانيين – يختلفون دينياً وثقافياً عن العرب . فكان من الطبيعي أن يزداد

الوعي القومي العربي . ومما ساعد هذا الوعي على الانتشار هو ان التغلغل الأوروبي المتزايد قد اوضح للعرب ان العثمانيين قد فشلوا في مهمة الدفاع عن الوطن الاسلامي ضد الغزاة الاجانب .

واذا كان العثمانيون قد فشلوا في حماية الوطن العربي من الغزاة الأجانب . فان قيادات عربية تصدت لهذه المهمة . فعلى سبيل المثال ، برز في المغرب الأمير عبد الكريم الخطابي بطل الريف والثورة العربية ضد فرنسا واسبانيا (١٩١٨-١٩٢٦) . وفي الجزائر برزت المقاومة الشجاعة بقيادة الامير عبد القادر الجزائري الذي حقق عدة انتصارات عسكرية ضد الفرنسيين (١٨٥٤ - ١٨٧١) وكشف عن ميول قومية عربية عندما كان في منفاه في سوريا . وفي ليبيا برز عمر المختار الذي دافع عن عروبة ليبيا ضد الاستعمار الايطالي (١٩١١ - ١٩٣١). أن هذه الظاهرة (عجز العثمانيين من جهة والمقاومة العربية من جهة اخرى) كانت تؤدي إلى انتشار الوعي القومي العربي .

ولقد تجسد الوعي القومي العربي في بداياته الأولى في مظاهر متعددة . ففي الجزيرة العربية ثار الوهابيون ضد الأتراك داعين الى خلافة عربية . ثم قامت حركة محمد علي (والي مصر) حيث حاول اقامة دولة عربية مستقلة عن العثمانيين . وفي الفترة ما بين ١٨٣٠ - ١٨٤٠ فان جيوشه بقيادة ابنه ابراهيم باشا كانت قد وحدت مصر بالسودان وبسوريا الكبرى (سوريا، لبنان ، وفلسطين والأردن) وبالجزيرة العربية . الا أن الدول الاستعمارية وعلى رأسها بريطانيا لجأت الى القوة لتهديم هذه الدولة العربية وذلك خوفاً من حلول امبراطورية عربية قوية محل الامبراطورية العثمانية المريضة . وكذلك لأن الاستعماريين كانوا يطمحون الى احتلال الاقطار العربية . وعلى الرغم من أن محمد علي لم يكن عربيا (الباني الأصل) فانه من الواضح أن ابنه ابراهيم كان يحمل تطلعات عربية حيث قال (أن شمس مصر قد جعلت مني عربياً) و (سأمتد في فتوحاتي الى حيث تنطق اللغة العربية) وكان في بياناته للجيش يثير فيهم المشاعر القومية العربية .

كذلك وفي تلك الفترة تشكلت العديد من الجمعيات العربية السرية التي كانت تدعو لاستقلال، ووحدة الجزء الاسيوي من الأمة العربية . واهم هذه الجمعيات كانت الجمعية العلمية السورية (١٨٥٧) وجمعية بيروت السرية (١٨٧٥) وجمعيه اخرى عرفت باسم جماعة حفظ حقوق الملة (الامة) العربية في (١٨٨١) , وكان للمسيحيين العرب دور كبير في تشكيل هذه الجمعيات التي دعت لوحدة المسلمين والمسيحيين تحت راية القومية العربية .

كذلك شهدت تلك الفترة حركة نهضة فكرية واسعة كان لها أن تلعب دوراً فكرياً رائداً في إثارة الوعي القومي العربي . وكان في مقدمة هذه النهضة جماعة المصلحين الاسلاميين وهم جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨-١٨٩٧) ومحمد عبده (١٨٤٩- ١٩٠٥) ورشيد رضا (١٨٦٥ - ١٩٣٥) وعبد الرحمن الكواكبي (١٨٤٩-١٩٠٢)

ويمكن تقسيم جوهر افكار المصلحين إلى عنوانين : **سياسية وفلسفية** . فمن **الناحية السياسية** كان المصلحون يهدفون إلى اثارة المشاعر الدينية كوسيلة فعالة المحاربة الاستعمار الغربي ولم يترددوا في إدانة الطائفية ودعوا إلى نبذ الخلافات (التافهة البالية) على حد تعبيرهم بين الشيعة والسنة . بل ذهبوا الى حد الدعوة للاتحاد بين المسلمين والمسيحيين واليهود العرب. وبعد حقب من الانقسام الطائفي والمذهبي في المجتمعات العربية ، فلقد حاول الرواد المصلحون اعادة تقسيم المجتمع على اسس الاتجاهات الفكرية والميول السياسية بدلاً عن الاسس البالية السابقة . وكان ذلك كله خدمة للوعي القومي العربي .

وبالرغم من أن المصلحين أعربوا عن تقديرهم للثقافة والحضارة الغربية ، الا انهم اعلنوا احتجاجهم الصارخ على الاستعمار الغربي وتغلغله المتزايد , لقد ايقظ هذا الموقف حركة قومية عربية معادية للاستعمار كان لها تأثير عظيم على العراقيين .

وفضلا عن ذلك ، فلقد كان المصلحون دعاة متحمسين للدستور . واعربوا مراراً عن رغبتهم في قيام حكم دستوري عادل يرأسه حاكم « اذا ما خان الدستور ... فإما ان يبقي رأسه بلا تاج أو يبقى تاجه بلا رأس » . وكان ذلك ادانة قوية للحكم العثماني القائم على الاستبداد السياسي .

وفضلاً عن فإن المصلحين الاسلاميين قد مجدوا دون استثناء، ولو بدرجات متفاوتة دور العرب وطاقاتهم في المحافظة على الاسلام ، وأعربوا عن استيائهم من الأتراك وطريقتهم في معاملة العرب . كما أن هؤلاء المفكرين مجدوا تاريخ العرب ولغتهم) وكان من المنطقي أن تمهد هذه النظرة الطريق إلى نشوء الوعي القومي العربي .

ومن **الناحية الفلسفية** ، فلقد رفض المصلحون التدهور الفكري الذي أصاب القيم الفكرية في أواخر العهد العثماني . فلقد دعوا إلى العقلانية والديمقراطية والمعرفة والعدل الاجتماعي والنضال السياسي في مجتمع كان قد تدهور لحد معارضته كل هذه القيم . ومع ذلك فلقد كان المصلحون يستمدون آرائهم من فترة الحضارة الاسلامية العربية وبعبارة أخرى انهم رفضوا السلفية اللامنطقية وكذلك التقليد الأعمى للغرب . ولقد أحيوا بعض القيم الاسلامية التي كانت ضرورية جداً للحياة في العالم الحديث ، مثل الفاعلية ، واستخدام العقل البشري بمزيد من الحرية والسعي إلى تحقيق القوة السياسية والعسكرية .

أن المصلحين عن طريق بحثهم عن هذه القيم في داخل التقاليد الاسلامية بدلاً من الاستعارة المباشرة من الغرب ، فلقد استطاعوا أولاً : التأثير على المسلمين المؤمنين بشكل لم يتيسر لاؤلئك الذين اعتنقوا الأفكار الغربية مباشرة . وثانياً :جعل الأفكار الغربية الجديدة ذات الضرورة الحيوية أكثر قبولاً . وثالثاً : رأب الصدع بين المسلمين على اختلاف طوائفهم وخلق امكانيات للحوار المنتج بينهم ، وهذا كله ساعد على ازدهار الوعي القومي العربي .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المرحلة : الثانية
المادة : العراق المعاصر
التدريسي : أ.م.د. حميد فجر الدليمي

الحركة الوطنية المهدة لثورة 14 تموز 1958

- اولا : الجهة الوطنية الانتخابية لعام 1954 :-
- ثانيا : جبهة الاتحاد الوطني لعام 1957 :

1442هـ

2021م

الحركة الوطنية المهدة لثورة 14 تموز 1958

يمكن اعتبار فكرة قيام جبهة وطنية عراقية من قبل القوى المعارضة للسلطة في العهد الملكي به يمكن اعتبارها البداية الحقيقية للعمل نحو التغير على الساحة السياسية آنذاك.

ظهرت فكرة الجبهة الوطنية بشكل جدي لأول مرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث دعا الشيوعيون وعلى راسهم (فهد) سكرتير عام الحزب الشيوعي العراقي الى تأليف جبهة وطنية موحدة تضم جميع الكتل الديمقراطية والشيوعيون ، في حين دعا الديمقراطيون إلى قيام حزب واجد يضم الكتل الديمقراطية في العراق من (ماركسيين ، اشتراكين ، ليبراليين ، قوميين).

ان الاسباب التي أدت الى تحويل هذه الدعوات والأفكار الى ارض الواقع عديدة ، الا اننا يمكن أن نتلمس بعض التطورات الرئيسية على الصعيدين الخارجي والداخلي خلال عقد الخمسينات كان لها ابرز الأثر في توحيد الجهود وتجاوز الخلافات ، **فعلى الصعيد الخارجي نلاحظ :**

1- النشاط الانكلو – امريكي لغرض ربط العراق بحلف عسكري للمنطقة ، يكون للعراق فيه الدور المركزي – حلف بغداد .

2- حركة مصدق في ايران وتأميم النفط عام 1952 .

3- الانقلاب العسكري في مصر علم 1952 والاطاحة بالنظام الملكي واقامة الجمهورية . اعقبها تأميم السويس والعدوان الثلاثي على مصر عام 1956 .

اما على الصعيد الداخلي نلاحظ :

1- انتفاضة الشعب العراقي عام 1952 .

2- اضرابات العمال في شركة نفط البصرة ، عمال السكاير في بغداد وغيرها .

3- الاثار الكارثية المدمرة لفيضان بغداد عام 1954 وعجز الحكومة في مواجهتها .

4- تعطيل الحياة الحزبية والحريات العامة عبر الاحكام العرفية بعد 1952 ، ثم سياسة المراسيم السعيدية والابتعاد عن الأسس الدستورية للحكم.

5- سوء الأوضاع الاقتصادية وتدهور المستوى المعاشي العالم ، وتفشي الأمراض لقد تبلورت تلك الأفكار والعوامل في صيغة جبهات سياسية اهمها :.

اولا : الجهة الوطنية الانتخابية لعام 1954 :-

بعد استقالة وزارة فاضل الجمالي الثانية في نيسان 1954 ، بسبب الاضرابات العمالية ومساندة قوى المعارضة لها ، حيث دعت المطالب الى تمثيل شعبي حقيقي عبر اجراء انتخابات حزه ، مما حدى بالومي عبد الله الى اسناد الوزارة إلى ارشد العمري الذي وافق على أن تكون حكومة مؤقتة مهمتها اجراء انتخابات جديدة فالف الوزارة في 1954/4/29 .

وصدرت الإرادة الملكية بحل البرلمان وتحديد موعد 1954/6/9 لإجراء انتخابات جديدة ، أعلنت الأحزاب السياسية استعدادها لخوض الانتخابات واجرت مشاوراتها بين القوى المعارضة لغرض تأليف جبهة انتخابية لحشد التأييد . والفوز بمقاعد البرلمان .

في 12 مايس 1954 اعلن عن تأسيس الجبهة الوطنية الانتخابية ، وتألفت من ممثلي حزبي الاستقلال والوطني والديمقراطي وممثلين من نقابات العمال والهيئات الطلابية والشباب والمحاميين والأطباء والفلاحين ، علما أن اغلب ممثلي هذه القطاعات اعتبروا ممثلين عن الحزب الشيوعي العراقي الذي اختارهم .

اما حزب البعث العربي الاشتراكي فلم يشترك في الجبهة ، الا انه اعلن مشاركته في الانتخابات من خلال بعض المرشحين ، وانه سوف يعطي اصواته لصالح الجبهة .

اتفق اطراف هذه الجبهة على أن يكون ائتلافهم مرحلية يقتصر على انجاز هدف الاشتراك بصورة جماعية في الانتخابات .

تضمن ميثاق الجبهة على العديد من المبادئ والاهداف اهمها :

1- اطلاق الحريات الديمقراطية (الراي ، النشر،. الاجتماع ، التظاهر ، الإخراب الخ...)

2- حرية الانتخابات وعدم تدخل الحكومة والتلاعب في النتائج .

3- الغاء معاهدة 1930 والقواعد العسكرية واجلاء الجيوش الاجنبية.

4- رفض المساعدات الأمريكية والأحلاف العسكرية .

5- الغاء امتيازات الشركات الاحتكارية وتحقيق العدالة الاجتماعية وانهاء الاقطاع وحل المشاكل الاقتصادية (البطالة ، غلاء المعيشة) .

. 6- التضامن مع الشعوب العربية والدعوة لاستقلالها .

خاضت الجبهة المعركة الانتخابية في 9 / 6 واستطاعت الفوز بأحد عشر مقعدا من

بين مرشحيها البالغين (37) مرشحة الى جانب هؤلاء فاز مجموعة من النواب عن الجبهة الشعبية المتحدة وبعض من المعارضين المستقلين ، فارتفع عدد نواب المعارضة داخل المجلس الى ما يقارب (32) نائبة من اصل 135 .

كانت نتائج الانتخابات مخيبة للآمال بسبب من تدخل الحكومة في الانتخابات وحملات التوقيف ومنع التجمعات الانتخابية .

على الرغم من ذلك لم ينعقد المجلس الا بجلسة واحدة ، ثم صدرت الإرادة الملكية بحله وتم . تكليف نوري السعيد بتأليف الوزارة .

ثانيا : جبهة الاتحاد الوطني لعام 1957 :

اتخذت وزارة نوري السعيد مجموعة من المراسيم الاستثنائية في آب وايلول عام 1954 الايقاف الحياة الحزبية والغاء الصحافة الوطنية واقصاء وفصل المئات من اساتذة الجامعة والمدرسين والطلبة لغرض تهيئة الاوضاع لإجراء انتخابات نيابية جديدة تؤدي الى مجلس . نيابي موالي للحكومة ، حيث سحبت اجازة الحزب الوطني الديمقراطي في 1954/9/2 وتعطيل حزب الاستقلال والجبهة الشعبية المجمد اصلا اضافة الى مجموعة من الجمعيات والنوادي الاجتماعية والدينية والرياضية .

رغم الاجراءات القاسية الا أن الحركة السياسية استمرت خاصة اثناء العدوان الثلاثي على مصر 1956 حيث عمت المظاهرات والمواجهات مع الشرطة لاسيما انتفاضة (الحي) المسلحة في الكوت .

جوبهت هذه التحركات باستخدام القوة من قبل الحكومة وسقوط العديد من الضحايا واحكام الإعدام والاعتقالات .

أن فشل انتفاضة ت 1956 وارتباط العراق بحلف بغداد واستمرار تردي الأوضاع اقنع القوى الديمقراطية والوطنية بأن الأساليب السلمية والاحتجاجية غير كافية لتحقيق مطالب الشعب وان العمل يتطلب تغير اساليب المواجهة الى مستوى أعلى من خلال جبهة وطنية واسعة .

بادر الشيوعيون الى اثارة مسألة الجبهة الموحدة في أواخر نيسان 1955 واتصلوا بكامل الجادرجي زعيم الحزب الوطني الديمقراطي بواسطة عزيز الشيخ عضو الكادر واخرون المعرفة موقفة وكذلك الاستفادة من علاقاته الوطيدة بمختلف القوى والحركات

خاصة القوميين والمستقلين ، ليكون حلقة الوصل .

وضع الجادرجي الاسس لقيام مثل هذه الجبهة من أهمها :

1- أن لا تصبح الجبهة اله بيد جهة من الجهات .

2- عدم توريط الغير او استغلاله ، اي عدم جعل الاخرين امام الامر الواقع .

3- احترام وجهات نظر الآخرين وعدم الاتهام والتشنيع .

طرحت فكره الجبهة اوائل عام 1957 ووافق الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال على اللجوء الى العمل السري بسبب ضغوط السلطة وعدم جدوى الوسائل السلمية . في شباط 1957 تألفت جبهة الاتحاد الوطني من الأحزاب التالية :-

1- الحزب الوطني الديمقراطي .

2- حزب الاستقلال .

3- الحزب الشيوعي العراقي .

4- حزب البعث العربي الاشتراكي .

أصدرت الجبهة بيانها الأول في 19 اذار 1957 ، تضمن المطالب التالية :

1- تنحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي .

2- الخروج من حلف بغداد .

3- انتهاج سياسة الحياد الايجابي .

4- اطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية .

5- الغاء الادارة العرفية واطلاق سراح السياسيين المعتقلين واعادة الطلبة والمعلمين والموظفين المطرودين الى عملهم .

وقد انشات الجبهة قيادة سياسية لها باسم ((اللجنة الوطنية العليا)) تضم ممثلا عن كل حزب من الأحزاب المشاركة .

تكللت جهود الجبهة المتواصلة في تأمين الإتصال بالجيش واسناد الهيئة العليا لحركة الضباط الأحرار – التي ربما تكون صيغة مماثلة لهذه الجبهة في نطاق الجيش – وتم خلق مجالات العمل المشترك بين الضباط الأحرار والحركة الوطنية عبر قنوات اتصال عديدة منها شخصيات مثل رشيد مطلك وكمال عمر نظمي (شيوعي) وفائق السامرائي وصديق شنشل و(حزب الاستقلال) ، وقد ابلغ هؤلاء جبهة الاتحاد الوطني بموعد تنفيذ الثورة ليوفروا

الاسناد الشعبي والغطاء السياسي لها .

وان اول حكومة لثورة 14 تموز 1958 كانت من صفوف الجبهة .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المرحلة : الثانية
المادة : العراق المعاصر
التدريسي : أ.م.د. حميد فجر الدليمي

السياسة البريطانية في العراق

أولا :- السياسة الادارية

ثانيا :- السياسة المالية للإدارة البريطانية في العراق

ثالثا: موقف الادارة البريطانية من الفلاحين في العراق

- تبلور الوعي السياسي في العراق 1918-1920
- تصاعد النشاط السياسي للقادة العراقيين خارج العراق
- المؤتمر العراقي في دمشق (آذار 1920)

1442هـ
2021م

السياسة البريطانية في العراق :

أولا :- السياسة الادارية :-

خلال العهد العثماني في العراق لم يكن العراقيون ممنوعين كلياً من اشغال مناصب في الادارة العثمانية في العراق ، اما اذا راجعنا الجداول الادارية البريطانية فأننا نجد صورة مختلفة عن العهد العثماني ، ذلك أن العراقيين على اختلاف طوائفهم وفئاتهم اشغلوا نسبة واطئة (3.5%) فقط من المناصب العامة ، وكانت في المناصب غير الهامة في الإدارة ، والتي لم يكن لها تأثير قوياً ، ولا تتضمن اتخاذ قرارات ، وكانت رواتبها منخفضة ، وكانوا غائبين تماماً عن عدة دوائر هامة **ان هذه الحالة كانت قد ولدت ثلاث نتائج مهمة:**

أ. سخط المثقفين العراقيين بسبب الحرمان من المناصب الإدارية، البطالة، الغلاء.

ب. اغتراب الادارة البريطانية الناجم عن نقص الملاك الاداري، و قلة معرفتهم بالبلاد وتقاليدها.

ج. خلق مصالح للإدارة البريطانية تعادي استقلال العراق ، ذلك أن الموظفين البريطانيين في العراق كانوا من المعارين اداريا من الخدمة المدنية البريطانية في الهند، ومسرحين من القوات المسلحة، فالعراق بالنسبة لهم هو الملاذ الأخير، وبعبارة أخرى اذا لم يكن العراق استثمارا مربحا للإمبراطورية البريطانية فلقد كان اقتناء اكيد الفائدة بالنسبة للإدارة البريطانية في العراق.

افرز هذا ظاهرة غريبة في التاريخ السياسي للعراق وهو نوع من التناقض بين الحكومة البريطانية وبين جهازها في العراق ، ففي الوقت الذي كان فيه الحكومة البريطانية تستجيب بدرجات متفاوتة من الحماس والفتور لفكرة استقلال العراق ، وتأسيس ادارة محلية ، كانت الادارة البريطانية في العراق ذات مصلحة اساسية في معارضة هذا الهدف واحباط أية خطوات سياسية او ادارية تساعد على تحقيقه.

ثانيا :- السياسة المالية للإدارة البريطانية في العراق :

كان جوهر السياسة المالية للإدارة البريطانية هو ارتفاع نسبة الضرائب، وزيادة في نسبة الواردات التي لم تكن مبررة بأي تحسن اقتصادي ، وما الزيادة في نسبة وفر الميزانية الا دليلاً على أن نسبة واردات العراق تكفي بحد ذاتها لتغطية مصاريف الإدارة البريطانية، الأمر الذي يؤكد على أن السياسة المالية كانت استفزازية جداً وشكلت عاملاً هاما في ثورة 1920 .

ثالثا: موقف الادارة البريطانية من الفلاحين في العراق:

لعبت الضرائب القاسية التي فرضتها الإدارة الانكليزية دوراً كبيراً في السخط الفلاحي على نظام الضرائب الذي لم يكن عادلاً فكانت شكواهم حقيقية، ومبررة، وعميقة الجذور اذا لم يحدث في أي جزء من العالم أن تعرض الانتاج الزراعي لضرائب فادحة كالتي شهدتها منطقة الري (في العراق) خلال هذه الفترة 1890-1947 بالإضافة الى ذلك فأنه لم يحدث في اي زمن ان أُرغم الفلاحون العراقيون في الفرات الأوسط على دفع ضرائب التي دفعوها خلال الاحتلال البريطاني وخاصة ما بين 1918-1920 .

تبلور الوعي السياسي في العراق 1918-1920 :

سبق أن أشرنا إلى أن الحركة الوطنية قد تعرضت خلال الفترة من (1914-1918) للإنحسار المؤقت وذلك بسبب الحرب، واضطهاد قادة الحركة الوطنية على يد الأتراك، ومن ثم البريطانيين ، الا ان هذه الحركة سرعان ما استجمعت قواها وعادت الى المسرح السياسي كقوة مؤثرة وفاعلة ، ولتبلغ أوجّها في ثورة 1920 الوطنية .

تصاعد النشاط السياسي للقادة العراقيين خارج العراق:

أن عددا كبيرا من الضباط العراقيين الذين كانوا يخدمون في الجيش العثماني، كانوا قد انسلخوا عن الجيش العثماني والتحقوا بثورة الحجاز وجيشها العربي ، بحيث ما لبثوا أن اصبحوا الركن الاساسي لهذه القوات العربية ، أن الفترة من تشرين الأول 1918 الى 1920 شهدت تزايد النشاط السياسي لهؤلاء الضباط وذلك بسبب سيطرتهم على بعض مقاليد الأمور في سوريا، واستخدام ذلك لأحداث قلاقل للإنكليز داخل العراق ، كذلك فأن التباطؤ الانكليزي في اعلان استقلال العراق ، او حتى السماح للضباط بالعودة للعراق، كان من بين العوامل التي ادت الى المزيد من الاثارة والتحريض لدى هؤلاء , ولأسباب كثيرة ظهر نوع من التمايز السياسي بين اطراف حركة العسكريين هذه ، **فيمكننا التميز بين ثلاث فئات:**

1- الجناح الجذري/ اولئك الذين مثلوا عدم الثقة ببريطانيا ووعودها، ودعوا لاستخدام كافة الأساليب ومنها العنف لانتزاع الاستقلال (ابرز من مثل هذا الجناح ياسين الهاشمي، طه الهاشمي).

2- الجناح اليميني اولئك الذين دعوا الثقة ببريطانيا واستخدام اسلوب المفاوضات الدبلوماسية (ابرز من مثل هذا الجناح نوري السعيد، وجعفر العسكري).

3- الجناح المعتدل اولئك الذين ظلوا في الوسط من الذين التحقوا بثورة الحجاز ولكنهم ظلوا سياسيا متشككين في الانكليز (ابرز من مثل هذا الجناح جميل المدفعي، علي جودت، مولود مخلص).

ان انتهاء الحرب العالمية الأولى، طرح مسألة استقلال العراق على بساط البحث، وتلك المسألة تمثل مدى اخلاص البريطانيين لوعودهم التي اطلقوها للعرب خلال الحرب ، وهو من ناحية ثانية مسألة مصيرية بالنسبة للضباط العراقيين الذين خدموا ثورة الحجاز الذين كانت نهاية الحرب بالنسبة لهم واقعاً قوياً للعودة للعراق وتشكيل حكومة عربية هناك.

كان الموقف البريطاني رافضاً ذلك منطلقاً من اساس عدم خبرة وكفاءة العراقيين وكتب فيصل في الرد على ذلك (... على انهم لم يبذلوا حتى الان جهد لجمع هؤلاء

الناس)، ولم تتوقف معاداة (ولسن) الحاكم العسكري البريطاني – للضباط العراقيين على رفض الإقرار بالاستقلال العراق بل ذهب الى حد عدم السماح لهم بالعودة إلى وطنهم، وهنا اصبحت الكفة تميل لصالح التيار الجذري .

المؤتمر العراقي في دمشق (آذار 1920):

في آذار عام 1920 وعلى اثر انعقاد مؤتمر سوري لإعلان استقلال سوريا وتنصيب فيصل ملكاً، تم الاتفاق على أن ينعقد مؤتمر عراقي في ذات اليوم لإعلان استقلال العراق ، واختتم المؤتمر اعماله بالتوقيع على بيان أعلن استقلال العراق، وتنصيب عبد الله ملكاً عليه، والاتحاد بين العراق وسوريا على اساس فيدرالي، فكان رد بريطانيا على مقررات المؤتمر معادياً وقاسياً ، الأمر الذي جعل الضباط العراقيين يؤمنون بعدم جدوى الاجراءات السياسية والمحاولات الدبلوماسية وازدادوا قناعة بأن العنف هو الطريق الوحيد المفتوح امامهم.

وبتكليف من جمعية العهد اثيرت القبائل العربية في منطقة دير الزور، وكان ذلك جزءا من حملة (العهد) في داخل العراق للمطالبة باستقلال العراق ، وفي اواسط كانون الأول 1919 دخل رمضان شلاش على رأس عدد من رجال العشائر دير الزور، وبتكليف من العهد أيضاً تم الهجوم على تلعفر ، ولكن الهجوم على تلعفر يختلف عن الهجوم على دير الزور لان الاخير تم تحت قناع ما يسمى بمشكلة الحدود ، في حين أن الأمر كان مختلفة في تلعفر فقد كان مكشوفاً بأنه ضد الانكليز حيث تسبب في مقتل جنود بريطانيين ، بينما تمت العمليات في الدير بطابع عشائري، وقد كان هجوم تلعفر منظماً، وأخيراً فأن العمليات في تلعفر تمت بشكل وثيق مع اعضاء العهد. النتيجة أن الانكليز اسرعوا بإرسال المزيد من القوات ، والأهم من ذلك حدث الغزو الفرنسي لسوريا ، وبإنقطاع مؤازرة دمشق للقوات العربية تضاءلت كثيراً فرصهم لتحرير العراق من خارجه.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المرحلة : الثانية
المادة : العراق المعاصر
التدريسي : أ.م.د. حميد فجر الدليمي

العراق في آواخر الحكم العثماني

- الشروط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
- التخلف والجمود واسبابهما

1442هـ

2021م

العراق في اواخر الحكم العثماني

– الشروط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية :

كان العراق – منذ أقدم العهود – موطنا للحضارة ومنطلقا للتقدم . فوادي الرافدين (العراق) ووادي النيل (مصر) كانا تاريخياً محط أولى الحضارات الانسانية . ولقد قامت هذه الحضارة الشامخة واستمرت على عهود الاكديين والسومريين والبابليين والاشوريين حتى بلغت شأناً عظيماً ، وفي أوائل عهد الاسلام تم فتح العراق على يد الجيوش العربية الاسلامية محررة إياه من حكم الساسانيين (اقوام من إيران) ، وعلى عهد العرب تعززت الحضارة بشكل لم يسبق له مثيل . وفي عهد العباسيين أضحى العراق قمة شامخة من قمم الحضارة والعمران .

ثم انتكس العراق سياسياً وحضارياً بسبب الغزوة التي قام بها المغول وسقوط بغداد في ايديهم عام 1258 . ومنذ ذلك الوقت تراجعت الحضارة في العراق وتدهورت أموره سياسياً وحضارياً . وطيلة قرون عديدة سادت حالة من الجمود والتخلف في كافة انحاء العراق.

– التخلف والجمود واسبابهما :

إن أفدح الاضرار التي لحقت بالعراق على يد الغزاة المغول هي تدمير نظام الري فيه. ذلك النظام الذي طوره العباسيون العرب إلى درجات متقدمة من التطور والكفاءة حتى أضحى بمثابة الجهاز العصبي للحضارة في العراق .

أن العراق كان يعتمد في الري على مياه نهري دجلة والفرات وذلك لأن سقوط الأمطار في المنطقة كان غير كاف وغير مناسب في توقيته . ولمعالجة ذلك كان الأمر يقتضي اقامة نظام متقدم ودقيق للري فيه . وذلك لان موسم الفيضان نفسه كان غير مناسب . وبالإضافة الى ذلك فلقد كان النهران يحملان نسباً عالية من الرواسب التي تؤدي غالبا إلى غلق مجرى الانهار الصغيرة . وكان ذلك ما حدث ، فعلاً ، إثر الدمار الذي اصاب نظام الري الدقيق في العراق .

ولقد أدى ذلك إلى هجر الزراعة وتشجيع البداوة ، ونشوب منازعات حادة حول الأراضي القليلة التي بقيت صالحة للزراعة . ومن هنا فلقد سادت في العراق حالة من التدهور الاجتماعي – والاقتصادي والحروب العشائرية واضمحلال المدن وتدهور التجارة وفي مثل هذه الظروف فلقد كان يصعب جدا نمو الوعي الوطني او القومي .

لم يكن التخلف قاصراً على جانب واحد من الحياة بل شاع في كافة جوانبه ، وتغلغل في كافة أنحاء المجتمع العراقي . فلقد كان اضمحلال عدد السكان مخيفاً ويقول البروفسور شارل عيساوي أن البلاد كان سكانها في العصر الوسيط يزيد عن ثلاثة أضعاف السكان في أواسط القرن التاسع عشر ويفسر هذا الهبوط المريع إلى غزوات الطاعون المتكررة والحروب الداخلية والخارجية وسوء الخدمات الصحية .

وباستثناء المنطقة الشمالية فلقد كانت الزراعة مقصورة على المناطق المجاورة للمدن الرئيسية كشط العرب وديالي وكربلاء، بحيث كان الناتج لا يكفي ابداً للتصدير ومن هنا فإن التجارة العراقية كانت مجرد تجارة مرور (ترانزيت) واكتفى العراق في أن يلعب دور محطة تجارية بدون أي إسهام ذاتي في التصدير . وحتى تجارة المرور المتواضعة هذه كانت دوماً تختنق بسبب انعدام الأمن في الطرق التجارية أما صناعة العراق المتواضعة فلقد كانت بدورها مضمحلة وفي عام 1910 وصف اقتصادي ايطالي ، زار العراق ، الوضع الصناعي بأنه بدائي وفي حالة انحلال .

وكان التعليم المتوفر الوحيد هو حفظ القرآن تحت اشراف المقرئ . ولم تفتتح أول مدرسة حديثة في بغداد الا في عهد داود باشا (1817 – 1832) وهكذا يمكن القول مع لونكريك (المؤرخ البريطاني لتلك الفترة) بأن الأمن كان محتلاً والعدل نادراً والضرائب فادحة والسياسة خرقاء .

في مثل تلك الظروف كان يمكن للحكومة أو الشعب ان يحققا بعض التغييرات ويجددا حياة البلد ، إلا أن كلاً من الحكومة والشعب كان غير قادر على تحقيق الاصلاح المنشود وعازف عن بلوغ هذا الهدف .

لقد ضم العراق للإمبراطورية العثمانية عام 1514 وكانت الحكومة التركية تنظر للعراق كمجرد منطقة عازلة على الحدود الامبراطورية مع الدولة الخصم فارس (ايران). فمثلاً خلال الفترة من 1879 إلى 1910 حكم بغداد عشرة ولاة وحكم البصرة سبعة عشر واليا وهذا من عوامل عدم الاستقرار . وكان المطلوب من هؤلاء الولاة جباية الأموال وارسال مبالغ معينة إلى الإستانة (استنبول حالياً عاصمة العثمانيين) وكانت مددهم تختصر عمداً لئلا يعززوا سلطانهم وبالتالي يقعوا تحت اغراء المطاليب بالاستقلال .

وقبل مجيء مدحت باشا لم يعرف العراق اي اصلاحات تذكر (باستثناء عهد داود باشا) . وحتى جهود مدحت باشا المخلصة كانت في أغلب الاحيان – فاشلة وادت الى

نتائج معاكسة لنواياه الطيبة على حد قول لونكريك .

ومن ناحية اخرى ، فلقد كان جهد سكان العراق بدوره عاجزاً عن المطالبة بأية تغييرات جذرية . وكانت بعض الفئات تعارض الاصلاحات خشية تهديد مصالحهم الراسخة في النظام القديم . وكان البعض الاخر يرفض التجديد لأنه ضحية الجهل والتعصب البعيدين عن جوهر الفهم الحقيقي للأمور . وبالإضافة إلى ذلك فلقد كان الشعب يفتقر الى الإحساس بالوحدة حيث كانت الطائفية والعشائرية أقوى من المشاعر الوطنية والقومية في تلك الفترة وكان أولئك الذين يشعرون بالوعي القومي قلة من الناس لم تستطع أن تؤثر بشكل واسع على الجمهور العام .

كان العراق ، من الناحية السلالية مقسمها الى عدة فئات ، العرب ويؤلفون الأكثرية الساحقة (حوالي 70%) إلى جانب الأكراد والتركمان والفرس والأرمن واليزيديون والصابئة والشركس . أما من الناحية الدينية فلقد كانت العقيدة السائدة هي الاسلام الذي ينتمي اليه حوالي 90% من مجموع السكان بالإضافة إلى المسيحيين واليهود .

اما من الناحية الاجتماعية فلقد كان سكان العراق مقسمين إلى ثلاثة أقسام رئيسية : العشائر البدوية وسكان الريف (بما فيهم العشائر شبه البدوية المتوطنة) وسكان المدن . وكانت نسبة العشائر هي الغالبة في عراق تلك الفترة .

كان الاحساس بالانتماء عشائرياً. وكانت العشيرة عادة تمتلك رقعة واسعة من الأرض تدعى (الديرة). وتضم اراضي مزروعة وغير مزروعة بالإضافة إلى اراضي تغطيها المياه (الاهوار) . وكان نظام الديرة يعطي القبيلة الحق في زراعة أي جزء منها وفقا لخصوبتها وريها . وكانت الديرة تعتبر ملكاً للعشيرة كلها وليس ملكاً فردياً للشيخ أو العائلة التي ينتمي اليها . ولذلك كان ثمة إحساس قوي بالوحدة داخل العشيرة مما أعاق بالنتيجة نمو الوعي القومي او الوطني .

ولم تكن السلطات التركية تقدم للعشائر الا مطالب مستمرة بدفع الضرائب وبالنظر لضعف الحكومة في فرض سيطرتها خارج اسوار المدن فلقد كانت العشائر تتبادل الخدمات والحماية مع بعضها بدلاً من الاعتماد في ذلك على حكومة غير مؤهلة ولقد علمت التجربة العشائر أن ضعفها يجعلها فريسة لبطش الحكومة أو حتى العشائر الأخرى . ولذلك لم يكن أمامها سبيل سوى بناء تحصيناتها الخاصة ورص صفوفها لغرض الدفاع عن نفسها ضد بعضها الآخر وضد الحكومة على حد سواء . ولقد سعت العشائر الى تحصين مركزها

بتوحيد نفسها في مجموعات أكبر او اتحادات عشائرية .

أن النظام العشائري المستند على هيكل اقتصادي عميق الجذور (من الملكية الجماعية واقتصاد الكفاف) والذي حافظت عليه الظروف الموضوعية السائدة (الحكومة الفاسدة الضعيفة وانعدام الأمن) قد ولد قيماً وعلائق اجتماعية معينة بين اعضائه الذين كانت تشدهم ببعضهم روابط الدم والتعصب والشريعة والقوانين والاخلاق العشائرية المتعارف عليها . ان هذا النظام اعاق نمو الوعي القومي ووقف حائلاً أمام نمو سوق عراقية موحدة ، كما كان تحدياً دائمياً لأية سلطة مركزية في العراق .

ان الحكومة التركية ، التي اقلقتها هذه التحديات لسلطتها ردت على ذلك بأسلوبين يهدفان إلى مجابهة قوة النظام العشائري وهي سياسة (فرق تسد) وثانياً الحملات العسكرية الرامية الى اخضاع العشائر بالقوة .

أن هذه السياسة القصيرة النظر لم تجلب للعراق سوى الخراب فلقد تحول العراق إلى ميدان للحرب ما بين العشائر المتصارعة على الأرض او الماء ومزقته الصدامات بين العشائر والحكومة ، مما ألحق بالبلد ضرراً بالغاً .

أن النظام العشائري كان ثمرة ظروف تاريخية وموضوعية معينة ولم يكن من الممكن تصفية هذا النظام الا عن طريق تهيئة الأسس الاقتصادية والادارية لذلك وبذلك يمكن القول أنه قبل أن يقدم مدحت باشا بإدخال نظام الطابو فلقد كانت السياسة التركية تؤدي بصورة غير مقصودة إلى تقوية التنظيم العشائري عملياً .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المرحلة : الثانية
المادة : العراق المعاصر
التدريسي : أ.م.د. حميد فجر الدليمي

المجتمع السياسي في العراق آواخر العهد العثماني

- كيانية العراق : مدلول العراق في التاريخ والجغرافيا .
- التطورات الاجتماعية - الاقتصادية - الادارية في العراق أواخر العهد العثماني .

1442هـ

2021م

المجتمع السياسي في العراق أواخر العهد العثماني

كيانية العراق : مدلول العراق في التاريخ والجغرافيا :

في البدء ودون الخوض في متابعة التاريخ القديم لابد من الإشارة إلى أن العراق ككيان وكظاهرة – الظاهرة الرافدينية – هي وقائع قائمة منذ مطلع التاريخ ، وتوالت عليه أنظمة حكم متعاقبة شملت أغلب أجزاء الكيان العراقي الحديث والدولة المعاصرة في 1921م.

أما العراق الدولة الحديثة فهي فضلاً عن كيانيتها التاريخية ، وحقيقة حداثة نموذج الدولة على صعيد التاريخ الحديث إجمالاً–لا يزيد عمر الدولة / الأمة عن ثلاثة قرون ونيف – ، فأن قوام العراق الحديث – المجتمع السياسي – برز منذ العهد العثماني لاسيما الحقبة الأخيرة.

أي أن العراق الحديث لم يكن تركيب طارئ ، أو كيان مصطنع أنشأه الانكليز عام 1921م كما تدعي النظرة الاستشراقية. فالعراق ليس بالصدفة أطلق عليه "بلاد الرافدين" لأن وجوده ككيان تشكل منذ الأزل حول النهرين الخالدين ، وأنه امتاز بحدود طبيعية رسمتها التضاريس الجغرافية من كل ناحية ، لذا فالعراق يعد حتمية التاريخ والجغرافية، وكذا على صعيد التسمية التي تجد لها جذورا في اللغات الرافدينية القديمة " أوروك ، آراك .. الخ "، كما تواترت كلمة "العراق" في الأدب الجاهلي والعصور اللاحقة بدلالتها المتعارفة ، أما بغداد فقد كانت منذ العباسيين وحتى هذه اللحظة عاصمة بلاد استقرت تسميتها بالعراق قبل الإسلام بكثير ، وبحدوده الحالية ، بل أوسع من ذلك ، كما حددها الجغرافيون القدماء مثل ابن رسته والمسعودي ... الخ ، وهو ما استمر عليه التنظيم الإداري للعراق في العهد العثماني ليصبح إطارا الإقليم العراق الحديث ومركزه السياسي .

فمع احتلال السلطان سليمان القانوني بغداد عام 1534 م أصبحت بغداد آيالة عظيمة تتبعها مقاطعات "بغداد ، الموصل – بعد دمج ولاية شهرزور بها – ، البصرة" يحكمها والٍ واحد مركزه بغداد ، ومع تراخي سيطرة الحكومة العثمانية على ولاياتها في العراق ، انفصلت مقاطعة الموصل عن بغداد أوائل القرن الثامن عشر ثم أعقبها انفصال مقاطعة شهرزور – مركزها كركوك – بعد ذلك .

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر بدأ الولاة العثمانيون في العراق تنفيذ السياسية العثمانية الجديدة بإعادة دمج الولايات الثلاثة وإدخالها جهاز الحكم التركي المنظم – الحكم المركزي للسلطنة ، فبعد استعادة العثمانيون بغداد من الحكم المملوكي عام 1831م ، ثم احتلال البصرة وإنهاء حكم الامارات القبلية ، أعقبها التوجه شمالاً وإعادة السيطرة العثمانية المباشرة على الموصل عام 1834م ثم التوجه نحو المنطقة الجبلية وإنهاء حكم الأمارات الكردية وخلع البيكات الأكراد – إمارات بهدنان وبابان وسوران – وإلحاق تلك المناطق بالموصل وكركوك فأصبحت الموصل في 1850 م سنجقاً تابعاً لبغداد .

وفي عهد الوالي المصلح مدحت باشا 1869 م – 1872 م قسمت ولاية العراق إلى مقاطعتي بغداد – الموصل سنجق تابع لبغداد – ، والبصرة ، قبل أن تصبح الموصل ولاية عام 1879 لها سنجقان – كركوك وسليمانية ، وأصبحت البصرة ولاية عام 1884 م.

إلا إن بغداد بفضل شهرتها التاريخية وموقعها الاستراتيجي ومركزها العثماني كانت على الدوام تحتفظ بالسيادة على الولايتين الأخريين الجديدتين ، وكان والي بغداد يعتبر كبيرة الولاة الثلاثة في العراق . هكذا كانت بغداد مقرا للسلطة السياسية في العراق حتى نشوء الدولة العراقية الحديثة عام 1921م. لذا فأن علينا أن نقع في مغالطة تعارض السياق التاريخي لنظرية التشكيل الحديث للعراق، ذلك أن العراق المعاصر هو وريث طبيعي لسلسلة من الأنظمة السياسية التي انبثقت من بلاد الرافدين ، بحيث يمكن لأي عراقي معاصر ان يلاحظ مراحل من تاريخه كانت فيها بلاده كيانا سياسيا متميزا .

وعلاوة على ما تقدم حري بنا أن نقر بحقيقة إن دولة العراق بكيانها السياسي الحديث وحدودها المعروفة اليوم ما هي إلا جزء اقتطع من بلاد ما بين النهرين ، بكلمة أخرى كانت بلاد الرافدين (بلاد ما بين النهرين) تمثل الحيز الجغرافي الكبير للعراق التاريخي .

التطورات الاجتماعية – الاقتصادية – الادارية في العراق أواخر العهد العثماني:

بدأت رحلة التحضر في العراق الحديث في العهد العثماني الثاني، بعد اعادة السيطرة المباشرة على العراق في العام ١٨٣١م ، والقضاء على حكم المماليك، وكأثر مباشر لمرحلة الاصلاح والتنظيمات في الدولة العثمانية، وكان الهدف المفترض من هذه العملية هو الانتقال بالمجتمع العراقي من الطابع التقليدي المتخلف المهيمن الى المدنية الحديثة ليواكب متطلبات اعادة تنظيم الامبراطورية على اسس عصرية.

وقبل تناول هذه العملية لابد من القاء نظرة على تركيبة المجتمع العراقي في المرحلة السابقة، فقد حاول "حنا بطاطو" وضع الأسس التي حكمت التراتب الاجتماعي في العهد المملوكي (1750 – 1831)، واقر بالتعقيد في رسم الملامح البنيوية آنذاك، الا انه اعتبر ان العراق كان يضم مجتمعات متعددة تعيش في عزلة نسبية ، فعلى صعيد المدن أختلفت في بنيتها الاجتماعية حسب وظائفها التاريخية او ظروفها الطبيعية، كأن تكون سوقاً عشائرية مثل بلدة سوق الشيوخ ،او مدينة دينية كالنجف، او مركزاً تجارياً / سياسياً مثل بغداد ، واجمالاً فأن أسس التراتب الاجتماعي المديني تتحدد في هرميات الدين، الطائفة، المجموعات الإثنية والعرقية، اضافة إلى هرمية المنزلة ، بأختصار كانت المعايير الأرثية مهيمنة عكس ما يفترض في البنى المدنية ، أما التباين الاجتماعي في البادية والريف فيحدده الدور العسكري للعشيرة، فقبائل البدو الرحل المحاربين أعلى

منزلة من قبائل رعى الغنم ، او الزراعية المستقرة، اما داخل العشيرة فان التراتب يقوم على أساس صلة الدم بالدرجة الأساس .

لقد تدهور النفوذ الإداري والسياسي للمدينة في العراق منذ سقوط بغداد في العام 1856م وما اعقبه من تصارع القوى الاجنبية للسيطرة عليه ، مما أتاح الفرصة لنمو المد البدوي وهيمنة العشائر واقامتها التكتلات والأحلاف، فأصبحت تسيطر على أغلب الاراضي الزراعية فضلاً عن طرق المواصلات والتجارة والبريد بحكم مواقع سكنها او تجوالها .

ومع عدم اجراء أي احصاء في العهد العثماني الا ان الدراسة التي اعدها السير هنري داوسن عام ١٩٣١ بالاستناد إلى تقارير القناصل البريطانيين نهاية القرن التاسع عشر تخمن نسبة العشائر في العام 1867 بحدود 76% من مجمل السكان ، أي ثلاثة أرباع المجتمع العراقي، وهم اقرب الى حياة واخلاق البداوة ، حيث أن نسبة العشائر البدوية الصرفة ذلك العام شكلت 35% من مجمل السكان، فيما قدرت نسبة العشائر الزراعية ب41% وهذه الأخيرة بعضها استقرت حديثاً وأخرى تستقر موسمياً وتعود الى الترحال بعد انتهاء الموسم الزراعي ، لذلك كانت البداوة مستشرية في العراق آنذاك ، لقد كانت السلطة في العهد العثماني لا تصل خارج المدن الأساسية، وكان الاتحاد بين القبائل خارج المدن يصل الى نفس مستوى قوة الحكومة ، فالأمراء الأكراد في نزاع دائم مع بعضهم ومع الدولة العثمانية، وكذلك القبائل العربية التي كانت في ثورة دائمة ضد الأتراك وفي نزاع مع بعضها، والحكم الفعلي في ايدي القبائل ، كما يلاحظ وجود اتحادات فعلية قوية تشبه الحكومات الصغيرة، اذ كانت تقطع الأراضي الزراعية ، وتقيم الحدود، وتجبي الضرائب ، والرسوم، وتزاول معظم الأعمال الحكومية، ومن أشهر هذه الاتحادات هي الخزاعل والمنتفك من جهة الفرات ، وبنو لام وزبيد من جهة دجلة، والبو محمد في العمارة، و"أمارة" عانه . ان علاقة الدولة بهذه المجتمعات كان يتمثل في "تغذي المركز على حالة من الاحتراب الدائم للجماعات وانشطارها وتشظيها المستديم".

على هذه الأرضية الاجتماعية – السياسية جاء مدحت باشا في الأعوام (1869– 1872)، الذي كان بحق أول من حاول بذر شعور المواطنة داخل الفرد العراقي "القبلي" من خلال معالجة مشكلة الارض التي اعتبرها مفتاح حل معضلة العراق العثماني وهي "المشكلة العشائرية"، ويمكننا تحديد الاتجاهات التحديثية التي وضعها مدحت باشا من خلال حزمة من الاجراءات تتوزع على اقسام اهمها:-

1- التوطين.

2- التمدين / التنظيم الاداري.

3- اقامة أقتصاد عصري .

4- التعليم .

فما **المقصود بالتوطين او الاستيطان** "sedenlarzation"، أنها "عملية اسكان القبائل في الأراضي الزراعية واستقرارها فيها، وترك حياة التنقل بعدما ترتبط بمنطقة معينة ارتباطاً معاشياً لا يمكن التخلي عنه بسهولة" . وهي بذلك عملية انشائية تستهدف تغيراً في الظروف الطبيعية القائمة واستغلالها اقتصادياً للثروة، وكان هدف مدحت باشا من وراء سياسة التوطين هو وضع حد للفتن والثورات والمشاكل العشائرية من خلال تحويل البدو الى مواطنين بتوفير سبل العيش لهم .

وعليه فالتوطين يرتبط بالاستقرار والأرض، فما هي ألياته؟ لقد صدرت في عهد التنظيمات مجموعة من القوانين التي هدفت إلى وضع اسس ثابتة في عملية التصرف بالأرض الا ان تلك القوانين والانظمة مثل قانون الاراضي عام 1858و قانون الطابو عام 1859 ، نظام السندات عام 1860 ، تعليمات تفويض الأراضي عام 1864، لم تدخل حيز التطبيق الفعلي الا في عهد مدحت باشا، عندما أصدر خطته الجديدة لتوزيع الأراضي على العشائر والمعروفة بفرمان مدحت باشا عام 1871، وقد دخل المجتمع العراقي اثر هذا الإصلاح في طور تاريخي جديد الان هذه الخطة حسب "فيليب ايرلاند" كانت السياسة الوحيدة القادرة على حل المشكلة العشائرية في العراق حلاً دائمياً.

كما انها اخرجت اجزاء من المجتمع من الحالة المشاعية ، ومهدت لنشوء الفئات الحديثة كالبرجوازية الزراعية والتجارية في مراحل لاحقة .

فما هي الاثار الاجتماعية – الاقتصادية لخطة الإصلاح :

١. تحول الاقتصاد الزراعي بشكل نسبي وتدريجي من اقتصاد (كفائي "طبيعي") إلى اقتصاد بضاعي او سوقي قائم على تتجير المحصول، وهذا التحول ارتبط بالتطورات اللاحقة .

٢- ظهور بدايات تحلل النظام القبلي/الأبوي من الداخل فعلى الرغم من أن ((الأساس الذي بنيت عليه ملكية الأرض في بداية الاستيطان كان اساسا جماعيا وليس فرديا، لكن بمرور الزمن جعل الشيخ ملكية الارض فردية له واصبح الفلاح عاملاً لديه)).

٣- تحول الكثير من قبائل البدو الرحل الى الحياة الزراعية المستقرة مثل توطين عشائر شمر، عشار المنتفك ، عشائر عنزة في الرزازة ، عشائر الهماوند في بارزيان، عشائر الجاف ، عشائر كعب في البصرة، وغيرهم .

4 – ظهور شريحة اجتماعية جديدة من الموظفين والأثرياء المدينين الذين عرفوا ب

"الملاكين الجدد او الملاكين الغائبين" وهي عوائل واشخاص لا تمت بعضها إلى الزراعة بصلة استطاعوا الحصول على تفويض بملكيات واسعة من الأراضي بحكم موقعهم في الجهاز الاداري العثماني او صلاتهم مثل "عائلة سركيس، وعائلة مناحيم دانيال، وعائلة الكليدار ، وعائلة حفظي الملي" وغيرهم.

في سياق مواز كان تطور الملاحة النهرية المعلم الأكثر بروزاً في تغيير بنية المجتمع العراقي بالارتباط مع تطبيق نظام الطابو ، فقد ادخلت البواخر النهرية منذ العام 1857م ، ونظمت النقليات النهرية على اساس تجاري ، وقد أسهمت المواصلات النهرية في عملية توطين العشائر، وتشجيعها على الزراعة، ناهيك عن تسهيل السيطرة العسكرية للحكومة على تلك المناطق وفرض النظام، حيث أسهم ذلك في عملية تفكيك الاقتصاد الطبيعي ومؤسسته القبلية الأبوية ، وظهور بذرة الاقتصاد الحديث "اقتصاد السوق"، فارتبطت تدريجياً أجزاء العراق بشكل عضوي "تجاري/اجتماعي" تعزز بانفتاح العراق على التجارة العالمية بعد افتتاح قناة السويس عام 1869م ، وتجدر الاشارة هنا إلى أن نهر الفرات لم يكن يستخدم للملاحة النهرية آنذاك بسبب طبيعته ومساره ، لذا فأن التطورات السابقة قد حدثت بين عشائر دجلة بالدرجة الأساس . الا أن انعكاساتها كانت بالطبع اوسع أثراً من هذا النطاق .

أما عملية التمدين فقد قسم العراق في عهد مدحت باشا إلى ثلاث ولايات، بغداد، الموصل، البصرة وقسمت هذه الى وحدات إدارية أصغر فأصغر وصولاً الى القرية التي ينوب عنها مختار ، وقد أنشأت البلديات في مراكز الالوية فأخذت تخطط الأبنية وتفتح الشوارع والمجاري .. الخ ، وحدثت المؤسسات الحكومية لاسيما المحاكم والقضاء.

ومن المدن التي أنشأها وطورها مدحت باشا هي مدينة الناصرية ، مدينة الرمادي ، توسيع مدينة البصرة ، تطوير مدينة الفاو ، الاهتمام بمدينة الحلة وجعلها مركز لواء الديوانية .. الخ ، ولقد كان الهدف من سياسة التمدين هو تحديث الحياة الاجتماعية الراكدة في العراق انذاك، وخلق وسائل للترفيه كالمتنزهات، وتجميل المباني وتسهيل المواصلات داخل المدن .

لقد كان تهديم سور بغداد القديم بالرغم من الانتقادات الموجه إليه يعبر تماماً عن فلسفة مدحت باشا التحضرية في الانفتاح على العالم الخارجي بالإضافة إلى توسيع بغداد .

أما على صعيد التعليم فقد أرسى مدحت باشا أسس التعليم الحديث في العراق بأنشائه عدداً من المدارس على المستويات الأولية – الابتدائية والمتوسطة والثانوية – ، فضلا عن مدرسة مهنية ، وثانية عسكرية ، وثالثة للخدمة المدنية ، وكانت تلك المدارس عامة ومجانية من جهة ، كما انها أدخلت مواضيع جديدة كاللغات الأجنبية ، والرياضيات ، والعلوم ، مما أسهم في ايجاد قنوات

للحراك الاجتماعي ، وللتنمية ، وللتنوير الثقافي والعلمي ، وهي خطوات اتسعت لاحقا التبلغ عدد المدارس في العراق (160) عام 1915.

ولا يمكننا في هذه العجالة الإحاطة بكل إصلاحات مدحت باشا في تطوير الإدارة والصحة والصناعة والتجارة.. الخ ، فضلا عن بعض الإصلاحات في الفترات التي تلته وحتى العام 1914، **وبإيجاز شديد فإن الخطوط العامة للتطور في العراق آواخر العهد العثماني هي :**

1- الانفتاح على العالم بسبب تطور التجارة في العراق بأثر الإصلاحات الزراعية وتحسين طرق المواصلات والاتصالات، وقبل ذلك تأثير افتتاح قناة السويس في العام 1869 عاملاً رئيسياً في تنشيط حركة الاستيراد والتصدير، وبالتالي ارتباط العراق بالسوق العالمية، وأثر ذلك في تسريع عملية التحضر باعتبار التجارة أحد وسائل الاتصال بين الحضارات .

2- تشكلت تكوينات اجتماعية حديثة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، فكانت (شريحة الأفندية المتعلمين المثقفين)، والضباط العراقيين، و تبلور فئات تجارية ، وعقارية ، ومالية حديثة .

3- نشوء وتعزيز أواصر الترابط الجغرافي والديموغرافي في العراق بأثر الصلات الجديدة الناشئة ، سواء كان على صعيد الريف والمدينة خصوصاً، أو على صعيد بقية المناطق وبين الشرائح المختلفة تبعا لذلك عموماً . كل ذلك نقل المجتمع العراقي في اقل من نصف قرن من حالة ركود وعزلة تاريخية وبنية بدائية متخلفة إلى مجتمع يتأهب لدخول مرحلة جديدة .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المرحلة : الثانية
المادة : العراق المعاصر
التدريسي : أ.م.د. حميد فجر الدليمي

المرحلة 1933-1945

الاستقلال والاحتلال البريطانى الثانى

1442هـ

2021م

المرحلة 1933-1945:- **الاستقلال والاحتلال البريطاني الثاني**

شهدت الساحة السياسية مع انتهاء مرحلة الانتداب، بروز العديد من التوجهات السياسية التي ستلعب دورا مهما في مجرى الأحداث، أبرزها تصاعد دور الجيش مما زاد في عملية تدخله في السياسة ، وبروز القضية الاثنية ، كذلك تعاظم التأثيرات الفكرية القادمة من الغرب لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية .

وفيما عدا الأفكار الغربية الليبرالية التي تبنتها النخبة الحاكمة والبلاط ، ظهرت مدرستان جديدتان تعبران عن التوجهات الإصلاحية والاجتماعية هما :-

1- **مدرسة حزب الاخاء الوطني**- جناح حزب الشعب – امثال ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني ، وكانت تعبر عن توجهات وحدودية على الصعيد العربي ، وتحقيق تنمية اسرع في سياق دعم القوة الدفاعية العراقية ، واقامة نظام مجتمعي متناعم خاضع الزعامة وحدانية كوسيلة لتوحيد البلاد ، والاسراع بتحديث المجتمع.

2- **مدرسة** (**جماعة الأهالي**) وهي الخط الاصلاحي ذي التوجه العراقي التي أكدت على اعادة توزيع الثروة والسلطة ، وتكافؤ الفرص ، والمبادرة الى الاصلاح لصالح الاغلبية، وان تحقق ذلك يتم في سياق تعزيز الوسائل الديمقراطية البرلمانية ، وقد اسس هذه الجماعة عبد القادر اسماعيل ، ومحمد حديد ، وحسين جميل ، وعبد الفتاح ابراهيم ، وانضم لهم لاحقا جعفر ابو التمن ، وكامل الجادري ، وحكمت سليمان، بعد أنسحاب الثلاثة من حزب الإخاء ، فقد استطاع الملك فيصل من تفتيت حزب الاخاء بعد المعارضة التي قادها هذا الحزب ضد معاهدة 1930، وذلك بدعوة قادتها لتشكيل الوزارة بشرط القبول بالمعاهدة، ومع تشكيل الوزارة الاخائية الأولى برئاسة رشيد عالي الكيلاني احد قادة الحزب وسكرتير الملك الخاص في 20 / آذار / 1933 – 28 /ت1 / 1933 انسحب جعفر ابو التمن ومجموعته من حزب الإخاء ، و أعلن اعتزاله العمل السياسي بعد اتهام قادة الحزب بخرق وثيقة الاخاء التي وقعها زعماء حزب الشعب مع حزبه "الوطني العراقي". واجهت وزارة الكيلاني في ايام فيصل الأخيرة، ازمة الآثوريين /الآشوريين التي تمثلت في مطالبتهم بامتيازات سياسية وادارية وصفت أنذاك من طرف الحكومة بانها مبالغة ومطالبات مسرفة، فكلفت الحكومة اللواء بكر صدقي بمواجهة الحركة المسلحة للاثوريين بعد فشل الجهود السلمية، واستطاع بكر صدقي من قمع هذه الحركة بقوة وقسوة ، مما ادى الى تعزيز موقعه بالرغم من سقوط حكومة الكيلاني على اثر هذه التطورات.

على اثر وفاة الملك فيصل الأول المفاجأة في سويسرا في (18/ 9 / 1933) اصبح غازي ملكاً على العراق خلفا لأبيه الراحل، وصف غازي بانه شاب قليل التجربة، ضئيل الفهم لمشاكل شعبه، لم يملأ مكان ابيه، ولم يستطع ادارة التوازنات السياسية كما في المرحلة السابقة.

وهذا كان أحد الأسباب الاساسية في هبوط نفوذ القصر، وتعزيز دور الجيش وتدخله في ميدان السياسة، بالرغم من ما عرف عن غازي من شعوره الوطني وروابطه مع الضباط الشباب والمعارضة الجديدة انذاك.

بعد سقوط وزارة الكيلاني تشكلت اربعة وزارات متعاقبة في مرحلة ت1-1933 / آذار-1935 تعاقب على تشكيلها جميل المدفعي وعلي جودت الايوبي.

قرر الملك غازي اسناد الوزارة إلى جماعة الاخاء برئاسة ياسين الهاشمي (آذار-1935 / ت١ - 1936) الا ان الانشقاق بين اعضاء نخبة حزب الاخاء حدث بسبب منح حقيبة الداخلية الى رشيد عالي الكيلاني بدل من منافسة حكمت سليمان الذي انسحب إلى جبهة المعارضة (الأهالي) والضباط الأحرار لاحقا.

اهمل ياسين الهاشمي الإصلاحات الاجتماعية وبدأ يعرض بشكل اكبر سمات الحاكم المستبد العادل مما نشر الخوف بين أعضاء النخبة السياسية من ظهر دكتاتورية في العراق.

جاءت الخطوة الأولى للهاشمي في حل الأحزاب السياسية بما فيها حزب الاخاء، وقمع الحريات الصحفية والفردية ، كما شدد قبضته على الجيش بواسطة شقيقه طه الهاشمي رئيس اركان الجيش أنذاك .

كما حل مجلس النواب وادخل مؤيديه الى المجلس الجديد بواسطة انتخابات صورية ، واجهت وزارة الهاشمي في ذلك العام (1936) تمردة عشائرية ، الا أن الجيش بقيادة بكر صدقي أخمد التمرد مما عزز دور الجيش بقيادة بكر صدقي في الحياة السياسية العراقية.

وبدأت الصحافة الموالية للهاشمي تطلق عليه "بسمارك العرب" ، خاصة بعد أن لمح الهاشمي الى امتداد حكمة لعشرة سنوات مقبلة، مما ازدا اندفاع خصومه لإسقاطه في انقلاب عسكري. قاد بكر صدقي بمبادرة وتنسيق حكمت سليمان حركة انقلابية عسكرية في (29 ت1 / 1936) وانضم للانقلاب قوى متنافرة في افكارهم ودوافعهم، وكان القاسم المشترك لهذه الأطراف هو اسقاط وزارة الهاشمي .

فحكمت سليمان قاده طموحه الشخصي في رئاسة الوزارة ووجود عامل آخر هو اقتدائه

بنموذج القائد التركي أتاتورك ، وهذا ما قربه من بكر صدقي ذي التكوين الاستبدادي العسكري الذي – كان يطمح الى مكانة عسكرية أكبر ، اما الطرف الثالث فهم جماعة الأهالي الذين استدرجوا من حكمت سليمان بعد اقناعهم بالتغيير ، وكان اهتمامهم منصبة على تحقيق الإصلاح الاجتماعي والتركيز على العراق بدل من الوطن العربي ، وبرز مجدداً شعار (العراق للعراقيين) وكان محل قبول (بكر، حكمت).

ادى الانقلاب الى تعميق الصراع بين النخبة ، فقد قتل جعفر العسكري ، واجبر ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني ونوري السعيد على ترك البلاد والعيش في المنفى ، حيث توفي الهاشمي في منفاه في العام التالي .

ادى اشتراك جماعة الأهالي في حكومة الانقلاب الى تشتت الجماعة عندما انسحب احد مؤسسي الحركة (عبد الفتاح ابراهيم) اعتراضا على تأييد السيطرة العسكرية على السلطة ، وهذا قاد الى ازالة الجماعة من الساحة السياسية العراقية لاحقا.

انفجر وضع الوزارة بعد قرار كل من بكر– حكمت سحق عصيان عشائري مؤيد للوزارة السابقة دون الرجوع الى مجلس الوزراء ، كذلك اتسمت المرحلة بالاغتيال وممارسة الأذلال للخصوم بعد اسقاط الجنسية عن زعماء الأهالي مثل عبد القادر اسماعيل ، ونفي كامل الجادرجي.

قادت هذه التطورات وعوامل أخرى الى اغتيال بكر صدقي ومحمد علي جواد قائد القوة الجوية في 11/ 8 / 1937 بتدبير من الضباط القوميين كما أشارت الأحداث ، فأنهارت حكومة حكمت سليمان ، ووضع ذلك نهاية الحياة حكمت سليمان السياسية ، كما وضع نهاية الاثنين من زعماء المعارضة هما ياسين الهاشمي ، وجعفر ابو التمن باعتزاله السياسة نهائية حتى وفاته عام 1945، وفتح هذا الانقلاب الباب واسعة امام الانقلابات العسكرية وتدخل الجيش التي انتهت بحركة مايس 1941.

بعد سقوط حكومة الانقلاب جاءت الوزارة المدفعية الرابعة (17 آب 1937 – 24 كانون الثاني 1938) ، اتبع المدفعي سياسة اسدال الستار على الماضي، وهي سياسة لم تلق قبول نوري السعيد الذي اراد الانتقام من حكمت سليمان ، وكان مع توجه اعدامه ، وهو ما أتفق ورأي العقداء الأربعة (صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، وكامل شبيب ، ومحمود سلمان)، وكان هذا الموقف اساس تطور العلاقات بين العقداء ونوري ، كما حاول المدفعي تقليص نفوذ الضباط القوميين ، فجاء رد العقداء في 24 كانون الأول 1938 وذلك

بإرغام الملك غازي على استبدال وزارة المدفعي واسنادها إلى نوري السعيد .

خلال وزارة السعيد الثالثة 29 / آب / 1938 – 6 / نيسان / 1939) اعلن عن مقتل الملك غازي ليلة 4–5 / 4 / 1938 في ظروف مريبة ، وكانت الشكوك تشير الى مصلحة نوري السعيد والانكليز في هذا الحادث ، فمنذ العام 1937 اعلن غازي من اذاعته الخاصة في قصر الزهور استنكاره لاستعمار فرنسا لسوريا ، والصهيونية في فلسطين ، وهاجم النفوذ البريطاني في الخليج العربي ، كما ادعي عائدية الكويت الى العراق ، كذلك كان المتضررين من الانقلاب عام 1939 وابرزهم نوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني وطه الهاشمي ... الخ ، أعتقدوا أن غازي كان مؤيدة ومساندة للانقلاب بسبب كرهه الشديد لنوري السعيد والانكليز.

ترك غازي ولده فيصل الثاني طفلا ، وتم اختيار الأمير عبد الاله وصية على العرش في 1938/4/6 بتأييد وضغط الجيش (طه الهاشمي– الضباط القوميين) ، واسناد نوري السعيد الذي اعتقد بان عبد الاله بشخصيته الضعيفة سيكون واجهة يدير من خلفها مع الانكليز شؤون الحكم ، واعتقد الجيش بانه سيسيطر كذلك من خلال الوصي على بلاط السلطة.

بناء على طلب بريطانيا اقدمت وزارة نوري السعيد الرابعة (6/ 4 / 1939 – 19 / 2 / 1940) على قطع العلاقات مع المانيا بسبب الحرب ، كما حدث في عهد هذه الوزارة اغتيال سياسي لوزير المالية رستم حيدر في تاريخ 18 كانون الثاني 1940 بعدما اشيع دعوة رستم الخفية الى الاتصال بالمحور ، واشير بأصابع الاتهام مرة اخرى الى نوري السعيد.

كان اسناد العقداء الأربعة للسعيد وراء تشكيلة وزارته الخامسة (22 شباط 1940–31 آذار 1940) وكان نوري السعيد قد اوهم العقداء الأربعة باتجاهه القومي ، وان في جعبته مشاريع واعمال جبارة تدعم استقلال العراق ، وتخدم بلاد العرب ، بالإضافة لقوة شخصيته ونفوذه السياسي.

وبناء على نصيحة نوري السعيد عهد إلى رشيد عالي الكيلاني بتشكيل وزارته الثالثة (1940 – 1941) ومن الآن فصاعداً وبسبب الموقف من الحرب العالمية الثانية والبريطانيين بدء نوري السعيد الابتعاد عن جبهة العقداء لصالح البلاط والانكليز كما بدأت الأحداث تقترب من حركة مايس 1941.

قفزت الأزمة الى السطح عندما رفض الكيلاني ومؤيديه طلب بريطانيا قطع العلاقات مع ايطاليا ، فلجأ الوصي الى الديوانية لإجبار الكيلاني على الاستقالة التي تحققت لصالح طه الهاشمي (1/ 2 / 1941 – 1/ 4 / 1941) باعتباره مقبولاً لدى العقداء الأربعة بتوجهاته القومية ، كذلك لدى الانكليز لخدمته في الحكومة التي قبلت معاهدة 1930 (طه الهاشمي رئيس اركان الجيش الفترة 1929– 1931)، بالرغم من ذلك عارض الهاشمي قطع العلاقات مع ايطاليا ، كما عارض دعوة نوري السعيد لإعلان الحرب عليها مفضلاً بقاء العراق على الحياد.

الا أن نزعة الهاشمي في بسط سلطته والحد من تدخل ونفوذ العقداء الأربعة وابعادهم عن السياسة أدى الى ضغط هؤلاء وإجباره على تقديم استقالته وتشكيل وزارة الكيلاني الثالثة في (1941/4/21 –1941/6/1) .

نتيجة هذه التطورات هرب الوصي هذه المرة بمساعدة الهيئات الدبلوماسية الأمريكية والبريطانية إلى القاعدة البريطانية في الحبانية ، ومنها إلى البصرة ثم الى الاردن ، وجرى تنصيب الشريف شرف وصية جديدة على العرش بعد موافقة البرلمان في 10 نيسان 1941 ، وكلف الكيلاني تشكيل وزارته الرابعة والأخيرة التي عرفت بحكومة الدفاع الوطني لتنتهي هذه الأحداث بالاحتلال البريطاني الثاني .

يمكن تلمس جذور التوجه القومي داخل الجيش في فترة نهاية العشرينات من ذلك القرن حيث بدأت عملية تنظيم الضباط في السياسة من قبل توفيق حسين المحاضر القومي المتحمس في الكلية العسكرية والداعي إلى تدخل الجيش في السياسة.

وبدأ الضباط القوميين بالتجمع حول صلاح الدين الصباغ منذ العام 1929 وكان للصباغ اتصالات لفترة مع جعفر ابو التمن.

خلال الفترة 1935–1939 قدم الصباغ دعما كبيرا لرئيس الوزراء (ذي التوجه القومي ياسين الهاشمي) ، واقترب في الوقت نفسه من نادي المثنى الذي انشأ في العام 1930 لنشر الدعوة القومية، ومع اخماد ثورة فلسطين 1936–1939 قدم المفتي القدس الحاج امين الحسيني الى بغداد وتحالف مع الضباط الذين أصبحوا لاحقا قادة حركة مايس .

وقد لخص الصباغ فلسفته بقوله (لا اعتقد بالديمقراطية البريطانية ، ولا بالنازية الالمانية ، او بالبلشفية الروسية ، انا عربي مسلم لا اريد اي بديل من المطامح والفلسفات).

بعودة النظام بعد سحق حركة مايس برز دور الرجل الدائم للتسويات جميل المدفعي

ليشكل وزارته الخامسة (3/ 6 / 1941 – 7/ 10 / 1941)، استخدم المدفعي سياسة الاعتدال في تلبية طلبات الانكليز والقصر ، فتمت ازاحة عدد من ضباط الجيش وكبار الموظفين المدنيين ، واحلال عناصر موالية محلهم ، الا ان المدفعي لم يكن مستعدة للذهاب أبعد من ذلك ، فأضطر تحت ضغط الانكليز والوصي الى تقديم استقالته.

عاد نوري السعيد ليشكل وزارته السادسة في (8 تشرين الأول 1941 – 4 تشرين الأول 1942) لتصفية الحساب مع قادة حركة مايس ، حيث حصل صالح جبر على مقعد وزاري بناء على رغبة الوصي لمكافئته عن الخدمات التي اسداها اثناء هروب الوصي الى البصرة حين كان صالح جبر متصرفا فيها ومناوئة لحركة مايس.

اقدمت وزارة نوري السعيد على تنفيذ احكام الاعدام بالعقداء الأربعة بالإضافة الى محمد يونس السبعاوي ، تتابعت وزارة نوري السعيد السابعة والثامنة حتى 4 حزيران 1944 ، واثناءها جرت دورة المجلس النيابي العاشر (15/ 10 / 1943) حيث اعد الوصي لائحة كاملة لاعضاء المجلس الجديد ، واختار الوصي جميع اعضاء حكومة حمدي الباججي التي تجددت مرة ثانية في الفترة (4/ 6 / 1944 –31/كانون الثاني/1946).

بقي أن نشير الى السياسة التي اتبعها البريطانيون مع الجيش العراقي بعد حركة مايس فقد اعيد الضباط الاستشاريون البريطانيون ، واخرج (2789) ضابطة ، والغيت احدى الفرق الأربعة للجيش ، كما سرحت أعداد كبيرة من ضباط الصف والجنود ، اما من الناحية الفنية فقد طبق الانكليز سياسة (سلاح بلا عتاد) بالمقابل جرى زيادة أعداد الشرطة .

المرحلة 1945-1958:- **نهاية الملكية** :

اسهمت تبعات الحرب العالمية الثانية في تعميق الاستياء الشعبي المتنامي المستمر بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة ، واستمرار انكار الحريات السياسية ، لذا حاول الوصي تغير حالة الشعور العام ، وتأكيد شرعية النظام من خلال إطلاق برنامج التحول الليبرالي من خلال الخطاب الذي القاه في 27 – كانون الثاني–1945 وعهد الوصي الى توفيق السويدي بهذه المهمة ، وتشكيل وزارته الثانية يوم 23 شباط 1946، فكانت الخطوة الأكثر أهمية هي اجازة خمسة احزاب سياسية ، اربعة من هذه الأحزاب من المعارضة ، و اثنين منها احزاب ماركسية ، وهي توصف بالأحزاب العلنية هي (حزب الاستقلال ، الاتحاد الوطني، حزب الشعب، الحزب الوطني الديمقراطي، حزب الأحرار) في حين أخذ دور الأحزاب السرية

يتصاعد خلال هذه المرحلة ولعل من أبرزها:

(الحزب الشيوعي العراقي، حزب البعث العربي الاشتراكي) وسنبدأ بالأحزاب السرية ثم نعرج على العلنية .

اولا: **الأحزاب السرية** :

الحزب الشيوعي العراقي :-

تأسس الحزب في آذار 1934 عندما تكونت اولى حلقات الحزب التنظيمية من خلال الجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار) برئاسة عاصم فليح سكرتير اللجنة ، وعضوية يوسف سلمان يوسف (فهد)، زكي خيري، وديع طليا وآخرون ، وفي تموز 1935 تم تغير الاسم الى الحزب الشيوعي العراقي واصدر جريدة (كفاح الشعب).

استطاعت السلطة آنذاك كشف التنظيم ، واعتقال اعضائه ، ومصادرة مطبعته، وكان الحزب قد ايد الحزب انقلاب بكر صدقي عام 1936.

وفي ظل حكومة جميل المدفعي التي تولت الحكم عقب الانقلاب جرت اعتقالات في صفوف الحزب فأختفي نشاطه ولم يعاود الظهور على الساحة السياسية حتى قيام الحرب العالمية الثانية حينما استطاع الحزب عقد مؤتمره الأول (الكونفرنس) في شباط 1944 وانتخب (فهد) سكرتيراً عاماً للحزب.

اقر في هذا المؤتمر (الميثاق الوطني الذي يعتبر برنامج عمل الحزب وتضمن العديد من المطالب العامة ابرزها : السيادة الوطنية، الدفاع عن مصالح العمال، نظام ديمقراطي صحيح وحكومة تعمل لمصلحة الشعب، تنمية الاقتصاد الوطني، توسيع التعليم، مساواة المرأة وحقوقها). تمكن فهد (خلال سنوات الحرب العالمية الثانية من بناء تنظيم خزبي متماسك وكادر نقابي متمرس، اعتمد التنظيم الحزبي على **ثلاثة مبادئ أساسية هي :**

1- المركزية الديمقراطية

2- النقد الذاتي .

3- الطاعة الواعية .

يعد المؤتمر العام أعلى هيئة في الحزب والذي ينعقد بصورة دورية ، ويختار المؤتمر لجنة مركزية لتنفيذ قراراته وادارة شؤون الحزب، تختار اللجنة المركزية مكتبة سياسية وسكرتيرة عام للحزب وهذه هي أعلى القيادة. وسنتطرق الى جوانب من دور الحزب في الحركة الوطنية خلال مراحل الدراسة.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المرحلة : الثانية
المادة : العراق المعاصر
التدريسي : أ.م.د. حميد فجر الدليمي

المرحلة 1945-1958 نهاية الملكية

1442هـ

2021م

المرحلة 1945-1958:- **نهاية الملكية** :

اسهمت تبعات الحرب العالمية الثانية في تعميق الاستياء الشعبي المتنامي المستمر بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة ، واستمرار انكار الحريات السياسية ، لذا حاول الوصي تغير حالة الشعور العام ، وتأكيد شرعية النظام من خلال إطلاق برنامج التحول الليبرالي من خلال الخطاب الذي القاه في 27 – كانون الثاني–1945 وعهد الوصي الى توفيق السويدي بهذه المهمة ، وتشكيل وزارته الثانية يوم 23 شباط 1946، فكانت الخطوة الأكثر أهمية هي اجازة خمسة احزاب سياسية ، اربعة من هذه الأحزاب من المعارضة ، و اثنين منها احزاب ماركسية ، وهي توصف بالأحزاب العلنية هي (حزب الاستقلال ، الاتحاد الوطني، حزب الشعب، الحزب الوطني الديمقراطي، حزب الأحرار) في حين أخذ دور الأحزاب السرية يتصاعد خلال هذه المرحلة ولعل من أبرزها:

(الحزب الشيوعي العراقي، حزب البعث العربي الاشتراكي) وسنبدأ بالأحزاب السرية ثم نعرج على العلنية .

اولا: **الأحزاب السرية** :

الحزب الشيوعي العراقي :-

تأسس الحزب في آذار 1934 عندما تكونت اولى حلقات الحزب التنظيمية من خلال الجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار) برئاسة عاصم فليح سكرتير اللجنة ، وعضوية يوسف سلمان يوسف (فهد)، زكي خيري، وديع طليا وآخرون ، وفي تموز 1935 تم تغير الاسم الى الحزب الشيوعي العراقي واصدر جريدة (كفاح الشعب).

استطاعت السلطة آنذاك كشف التنظيم ، واعتقال اعضائه ، ومصادرة مطبعته، وكان الحزب قد ايد الحزب انقلاب بكر صدقي عام 1936.

وفي ظل حكومة جميل المدفعي التي تولت الحكم عقب الانقلاب جرت اعتقالات في صفوف الحزب فأختفي نشاطه ولم يعاود الظهور على الساحة السياسية حتى قيام الحرب العالمية الثانية حينما استطاع الحزب عقد مؤتمره الأول (الكونفرنس) في شباط 1944 وانتخب (فهد) سكرتيراً عاماً للحزب.

اقر في هذا المؤتمر (الميثاق الوطني الذي يعتبر برنامج عمل الحزب وتضمن العديد من المطالب العامة ابرزها : السيادة الوطنية، الدفاع عن مصالح العمال، نظام ديمقراطي صحيح وحكومة تعمل لمصلحة الشعب، تنمية الاقتصاد الوطني، توسيع التعليم، مساواة

المرأة وحقوقها). تمكن فهد (خلال سنوات الحرب العالمية الثانية من بناء تنظيم حزبي متماسك وكادر نقابي متمرس، اعتمد التنظيم الحزبي على **ثلاثة مبادئ أساسية هي :**

1- المركزية الديمقراطية

2- النقد الذاتي .

3- الطاعة الواعية .

يعد المؤتمر العام أعلى هيئة في الحزب والذي ينعقد بصورة دورية ، ويختار المؤتمر لجنة مركزية لتنفيذ قراراته وادارة شؤون الحزب، تختار اللجنة المركزية مكتبة سياسية وسكرتيرة عام للحزب وهذه هي أعلى القيادة. وسنتطرق الى جوانب من دور الحزب في الحركة الوطنية خلال مراحل الدراسة.

ثانيا: **الأحزاب العلنية** :

١- **حزب الاستقلال:** حزب قومي نادي بالوحدة العربية ، تشكل من بقايا قيادة نادي المثنى، وضم المؤيدين السابقين لحركة مايس 1941، تزعم الحزب محمد مهدي كبة ، ومن مؤسسيه خليل كنة، اسماعيل غانم ، ومن قياداته البارزة محمد صديق شنشل، وفائق السامرائي قدم الحزب نفسه على انه :-

أ- شعبي يؤمن أن السيادة للشعب.

ب. تضامني لا يؤمن بالطبقية.

ت- كلي يرفض التعصب الطائفي / العرقي.

ث- ايجابي يتعاون مع البلدان العربية على اساس المصالح المشتركة.

٢- **حزب الاتحاد الوطني: حزب ماركسي - أصلاحي** ، تأسس برئاسة عبد الفتاح ابراهيم ، ومن مؤسسيه الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري، تضمن مناهجه العمل بالوسائل الدستورية لتحقيق الأهداف التالية :-

أ- تعزيز كيان العراق الوطني.

ب- انشاء مجتمع وطني ديمقراطي.

ت- توثيق الروابط القومية بين العراق والبلدان العربية .

ث. تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع العراقيين.

ج- جعل التعليم الابتدائي الزامية "ومجانية موحدة وتعميم المدارس الابتدائية .

٣- **حزب الشعب:** وهو حزب ماركسي، تأسس برئاسة عزيز شريف ، و كان أغلب اعضاء الحزب من المحامين والكسبة ، أهم أهدافه :-

أ- تحقيق الحياة الديمقراطية.

ب- تعزيز استقلال البلد وسيادتها.

ت. حل مشكلة الاراضي ، واقامة الصناعات الحديثة ، وتطوير المجتمع العراقي من مرحلة البداوة والاقطاع الى مرحلة التحضر.

- ترسيخ الحريات الدستورية.

4- الحزب الوطني الديمقراطي: وهو حزب اشتراكي - ديمقراطي ، يعتبر الوارث الفعلي الجماعة الأهالي وبالذات جناحه غير الماركسي ، ضمت هيئته التأسيسية ثمانية أعضاء منهم كامل الجادرجي ، ومحمد حديد ، وحسين جميل ، عبد الوهاب مرجان.... الخ.

دعا الحزب الى اصلاح كافة مظاهر الحياة العراقية بوسائل وديمقراطية ، وقف الحزب الى جانب توزيع اراضي الدولة قطعة صغيرة على الفلاحين ، وتشجيع توجيه الدولة واشرافها على رأس المال الوطني والمشاريع الخاصة في الميدان الصناعي، وفرض ضرائب تصاعدية على الدخل والميراث ، وضمان حقوق العمال ، وتحقيق حياة برلمانية وديمقراطية سلمية ، واستكمال استقلال البلاد.

5- حزب الأحرار: وهو حزب ذا أتجاه محافظ وسط ، وكان نوري السعيد صاحب فكرة تأسيسه ، الا ان نوري السعيد انصرف لاحقاً عن الحزب ، وقدم طلب التأسيس عدد من . نخبة البلاط منهم كامل الخضيري، الشيخ داخل الشعلان، السيد حسين النقيب، بعد ذلك انضم توفيق السويدي كرئيس للحزب ، وصالح جبر نائبا له ، وكان قادة الحزب من . مؤيدي الارتباط الوثيق مع بريطانيا.

الا ان هذه المحاولة للانفتاح من قبل النظام السياسي الملكي بواسطة عملية منظمة للإصلاح في اطار العرش لم تكن قابلة للحياة لأسباب تتعلق بمقاومة النخبة الحاكمة خوفا على مصالحها، هذا من جانب ، ومن جانب آخر عدم قيام حركات اصلاحية جادة من قبل اطراف المعارضة بسبب عدم ثقتهم بالنظام القائم .

عليه ردت الطبقات المحافظة ب (أضراب الأعيان) يوم 23/ 5 / 1946 ، اذ تغيبوا عن حضور جلسة مجلس الاعيان بإسناد غير معلن من الوصي ، مما عجل بسقوط حكومة السويدي .

كان رئيس الوزارة التالي ارشد العمري (الوزارة الأولى-1946) وهو من عائلة بيروقراطية ملاكة من الموصل ، وكان تشكيل الوزارة بدعوى اجراء انتخابات (حيادية) ، بدأ العمري يقمع

الصحف المعارضة ولم تلغ الاحزاب رسمياً ولكن ايديها كبلت أو قمعت .

سرعان ما غطت الاضرابات العمالية لشركة نفط كركوك الساحة العراقية في تموز 1946 خاصة بسبب حصول مذبحة (كاور باغي) بحق العمال المضربين، فتعرضت الوزراة لهجوم الأحزاب الخمسة بصورة عنيفة مما ادى الى استقالتها.

بعد اجراء الانتخابات التشريعية في آذار 1947 شكل صالح جبر وزارته الأولى ، أثبت صالح جبر خلال حكمه انه غير ليبرالي وانما قمعي اذ تم الحكم بالإعدام على زعيم الحزب الشيوعي (فهد) واثنين من أعضاء اللجنة المركزية (زكي بسيم ، حسين الشبيبي) ، والذي خفف مؤقتاً إلى السجن) ، وقام صالح جبر بسحب اجازة حزبي الاتحاد الوطني والشعب ، كما قدم كامل الجادرجي وعبد الفتاح ابراهيم الى المحاكمة .

كانت مهمة هذه الوزارة تجديد معاهدة 1930 في ظروف شهدت زيادات في المعيشة وزيادة العداء الشعبي للسياسة البريطانية في المنطقة عموما وفلسطين خصوصا.

وجرت المفاوضات العراقية البريطانية بين آيار وكانون الأول 1947 ، وغادر الوفد العراقي الى لندن في بداية كانون الثاني 1948 ، ووقع بالأحرف الأولى في 15 كانون الثاني 1948. الا أن مظاهرات طلابية كبيرة جرت في بغداد قبل وصول الوفد العراقي الى لندن (مظاهرات 5-1947/1/7 طلاب مدرسة الكرخ الثانوية ، طلاب الاعظمية، مدرسة الحقوق، الاضراب الطلابي يوم 6/ 1) .

وجدت المعارضة الفرصة السانحة في قيام طلاب كلية الصيدلة والكيمياء بإضراب ومظاهرات في 26/تشرين الأول/1952 للاحتجاج على انظمة داخلية للكلية ، فاستطاعت احزاب المعارضة عن طريق أعضائها من المطالبة بتحويل المظاهرات الى الطابع السياسي ، ورفع شعارات المعارضة، شملت المظاهرات (بغداد، النجف، كربلاء، الحلة، الديوانية، الناصرية البصرة).

بعد أن عجزت الشرطة على السيطرة على الموقف اضطر رئيس الوزراء الى الاستقالة ، وتأليف وزارة عسكرية برئاسة رئيس اركان الجيش نور الدين محمود (1952-1953).

على الرغم من الاجراءات القاسية التي اتخذتها الوزارة للحد من الانتفاضة الا أن الحكومة اذعنت اخيراً لمطالب المعارضة فأصدرت مرسومة يقضي بتعديل قانون الانتخاب واجرت عام 1953 اول انتخابات نيابية مباشرة أو على درجة واحدة بعد ان كان على درجتين (غير مباشرة) .

تولى فيصل الثاني سلطاته الدستورية في 2/ 5 / 1952 واصبح الملك الثالث والأخير للعراق المعاصر ، كان فيصل ذو ثقافة اوربية وافكار ليبرالية غربية ، كما امتاز بغياب الخبرة السياسية ومواصفات القيادة ، فكان بعيدا عن المجتمع العراقي، اذ تعلم على يد مدرسين انكليز في بغداد او

في مدارس بريطانية ، كذلك اتسمت مرحلته باستمرار نفوذ عبد الإله الذي منح لقب – امير ملكي في توجيه سياسة القصر .

عندما أوشكت المعاهدة الانكلو–عراقية لعام 1930 على الانتهاء ، فكر عبد الاله انه من الحكمة اعادة نوري السعيد الى الوزارة من اجل المفاوضات ، لذلك شكل نوري السعيد وزارته الثانية عشر (1954) وحل البرلمان وبدأ يحكم بالمراسيم التي مثلت سلسلة من عمليات القمع ضد الأحزاب السياسية والصحافة والمعارضة عموما، وبعد خنقه المعارضة، شرع نوري السعيد في اجراء الانتخابات ليفوز 121 نائب من مجموع 135 بالتزكية بينما فاز الباقون بالأنتخاب الصوري. هكذا مهد نوري السعيد الطريق لمشروعه الخارجي من خلال نشاطه الدبلوماسي عامي 1954 – 1955 الذي أدى إلى تحقيق حلف بغداد في شباط 1955 . وهذا الحلف في اساسه هو اتفاق الأمن المتبادل بين العراق وتركيا الذي وقع في 1955/2/24 ، وانضمت اليه لاحقا بريطانيا، ثم باكستان وايران ، كما وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على حضور اجتماعات الحلف بصفة مراقب.

كان الغرض من هذا الحلف هو اقامة ترتيبات عسكرية تستبدل المعاهدات البريطانية الثنائية في المنطقة بهدف ادامة سيطرة القوى الغربية تحديد المواقع البريطانية في المنطقة بقواعدها واتصالاتها وثرواتها النفطية ، واشراك المنطقة في الصراع الغربي مع الاتحاد السوفيتي، شهدت الفترة الثانية من الحياة الملكية في العراق سيطرة عبد الاله ، وانشاء الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن ردا على دولة الواحدة بين مصر وسوريا (1/ 2 / 1958) في عهد وزارة عبد الوهاب مرجان (1957–1958)، وقيام ثورة 14/تموز/1908 بأسقاط أخر وزارة ملكية برئاسة احمد مختار بابان بعد (55) يوما من تشكيلها .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المرحلة : الثانية
المادة : العراق المعاصر
التدريسي : أ.م.د. حميد فجر الدليمي

الملكية في العراق

١٤٤٢هـ

٢٠٢١م

الملكية في العراق

يرتبط قيام النظام الملكي في العراق بموافقة بريطانيا على تتويج فيصل بن الحسين كملك على هذا القطر ، ثم اتخاذ الاجراءات الضرورية الكفيلة لتكوين مؤسسات هذا النظام السياسية لتتشكل من خلال هذه الإجراءات القسمات الأساسية لنظام العراق السياسي .

ان التساؤل الذي يطرح نفسه هنا ينصب بالأساس على تحديد الكيفية التي تم بها تكوين وانبثاق الكيان العراقي ، وتوضيح مضامين وثيقته الدستورية التي تحدد قسمات نظامه الدستوري .

قيام نظام الحكم الملكي

بعد أن استطاعت السلطات البريطانية تشكيل حكومة وطنية مؤقتة في العراق (حكومة عبد الرحمن النقيب) قررت أن تضع على رأس هذه الحكومة شخصا يكتسب ثقة الرأي العام ، وتكون لديه الرغبة أيضاً في التعاون مع بريطانيا وضمان مصالحها الاساسية .

في هذا الأثناء تقوض الحكم العربي في سوريا ، وفقد الملك فيصل نتيجة ذلك ، عرشه ، وتوجه الى أوربا يلتمس العون من سياسييها . ولإعتقاد الانكليز بأن (فيصلا) سوف لن يعترض على تنفيد مشاريعهم المقبلة الخاصة بالمنطقة العربية ، ولأن التقارير البريطانية الواردة من العراق كانت تشير الى عدم ممانعة العراقيين لزعامة الأسرة الهاشمية ، قررت السلطات البريطانية اتخاذ الاجراءات الكفيلة لتعيين (فيصل) ملكا على العراق .

في نفس هذه الفترة كانت السلطات البريطانية قد وطدت العزم على عقد مؤتمر خاص يتناول بالبحث مسائل عديدة أبرزها الوسائل الكفيلة بخفض نفقات بريطانيا في منطقة الشرق ، والحفاظ على تلك الممتلكات والمناطق الاستراتيجية التي غنمت (بريطانيا) في هذه المنطقة .

فكان مؤتمر القاهرة الذي عقد في آذار/ ١٩٢١ برئاسة وزير المستعمرات البريطاني (ونستون تشرشل) وممثلين عن الدوائر البريطانية الحاكمة في المناطق ذات العلاقة .

وقد مثل العراق في مؤتمر القاهرة وفد تحددت مهمته بحث وتقرير الأمور التالية :-

١- علاقة الدولة (العراقية) الجديدة ببريطانيا من حيث النفقات .

٢- شخصية من سيتولى عرش هذه الدولة .

٣ - نوع وشكل القوات الدفاعية للدولة الجديدة التي ستضطلع بمسؤوليات بخصوص الدفاع عن نفسها .

٤- وضع وطبيعة الأكراد وطبيعة علاقاتها بالعراق.

وبخصوص الفقرة الثانية (تحديد شخصية عاهل العراق) اتخذ المؤتمر قرارا يقضي بان الامير فيصل هو الشخصية التي يقترحها المؤتمرون لتولي العرش العراقي ، وامر بيرسي كوكس ، باعتباره مندوبا ساميا لبريطانيا في العراق ، بتحقيق ذلك من جهته ، وتلت هذا القرار اجراءات اتخذتها السلطات البريد العراق (منها اصدار عفو عام عن عدد من المشاركين بالثورة العراقية) . استهان خلق جو مناسب يتيح الفرصة أمام تنفيذ ما اتفق عليه في القاهرة .

فيما يتعلق بالفقرة الأولى فقد وضع بيرسي كوكس خطة لانقاص نفقات بريطانيا من سبعة وثلاثين مليون جنيه استرليني إلى عشرين مليون جينه ، على أن يتبع ذلك تخفيض سنوي متتابع حتى تصل النفقات إلى أدنى حد ممكن . اما بالنسبة للفقرة الثالثة فقد تقرر تكوين جيش محلي قوامه خمسة الاف مقاتل ، وان تزداد قوات (الليفي) المحلية ، التي ستقوم الحكومة البريطانية بادارتها و تحمل نفقاتها ، وتصل إلى سبعة آلاف وخمسمائة محارب ، وان يعزز ذلك كله بقوات جوية بريطانية ترابط في محلات استراتيجية ، على أن تنسحب القوات البريطانية المحتلة بالتدريج . أما بخصوص الفقرة الرابعة فقد تقرر أن يجري التوثق من حقيقة رغائب الأكراد ومدى توجههم نحو الاندماج بالدولة العراقية او الانفصال عنها .

يرجع اختيار المؤتمر لفيصل كملك للعراق لاعتبارات عديدة منها اعتبارات أسرية فأصله العريق كأحد أنجال الشريف حسين شريف مكة وملك الحجاز قد امن مركزه بين العرب بوجه عام ، وخلع على شخصيته قدسية بين المتدينين) واعتبارات شخصية (خبرة فيصل في نجم الرجال وفي الوسائل الدبلوماسية ، اضافة الى اعتقاد الانكليز أن ترشيحه لعرش العراق سيكون لدرجة ما ، من باب تحقيق الوعود التي قطعت لوالده وللعرب خلال الحرب ، وسيلطف أيضاً، مما كان في نفس فيصل من المرارة بالنسبة لموقف الحكومة البريطانية منه واعتقاده بمسؤولياتها فيما يختص بخلعه

عن عرش سوريا . اضافة إلى أن هذا ترشيح ، للعرش العراقي ، سيزيد من تسلط الحكومة البريطانية عليه (فيصل) وعلى ابيه التي كان لا يزال ساخطا وجموحا في علاقاته مع بريطانيا

ان التساؤل الذي يطرح نفسه هنا ، هو ما هي مظاهر الدعم البريطاني اللاحقة للاختيار الذي قررته الدوائر السياسية البريطانية الحاكمة بخصوص تنصيب فيصل بن الحسين ملكا على هذا الجزء من المنطقة العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية ؟

بمجرد انفضاض مؤتمر القاهرة بدأت مظاهر الدعم البريطاني لخطوة تنصيب فيصل كملك للعراق تأخذ مجراها تباعا :

١- فقد القى وزير المستعمرات البريطاني (ونستون تشرشل) بيانا امام مجلس العموم اوضح فيه النتائج المتمخضة عن مؤتمر القاهرة ، وخص العراق بفقرة جاء فيها «... ان السير بيرسي كوكس قد عهد اليه بإنشاء حكومة مؤقتة يرأسها سماحة النقيب .. وفي النية الاستعاضة عن الحكومة المؤقتة هذه بإدارة اساسها جمعية عمومية منتخبة .. واجلاس حاكم عربي تقبله البلاد ، وإنشاء جيش عربي لأجل الدفاع الوطني ، وليس في النية اكراه الشعب على قبول حاكم مخصوص ، وستطلق الحرية التامة في البحث والافصاح سواء كان ذلك في أمر انتخاب الحاكم وانتخاب الجمعية العمومية ... » .

٢- وتعزز هذا البيان بإيضاح قدمه المندوب السامي البريطاني (بيرس كوكس) في الخامس من تموز/ ١٩٢١ جاء فيه «أن عائلة الشريف هي العائلة التي نشرت اللواء العربي في صف الحلفاء اثناء الحرب والتي لعبت دورا ذا شأن في ربحها. وأن القضية التي من شأنها دخلت صفوف المحاربين كانت قضية حرية العرب وهي عين القضية التي تعهدت بريطانيا العظمى بتأييدها ونجاحها في العراق فبناء على ذلك .. فان موقف الحكومة البريطانية ازاء دعوة الامير فيصل للعراق يتلخص في أن حكومة جلالة الملك لن تضع عثرة في سبيل ترشيح سمو الأمير لعرش العراق . واذا وقع عليه انتخاب الشعب سيعلن تأييد بريطانيا له .. ان حكومة جلالة الملك تعتبر أن الأمير فيصل هو مرشح موافق بل حقا اوفق مرشح في الميدان وترجو ان ينال معاضدة اكثرية الشعب العراقي ...).

٣- ثم وجه بيرسي كوكس رسائل إلى وزارة الداخلية العراقية (ابلغها فيها تأييد بريطانيا الصريح لترشيح الأمير فيصل كملك للعراق) والى مجلس الوزراء اكد فيها له ضرورة اقتران موافقة وتأييد المجلس على هذا القرار برأي الأمة مباشرة .

هذا يعني ان اقرار بريطانيا لترشيح فيصل للعرش العراقي كان قد وضع في ضوء اعتبارات تجعل من هذا الاختيار يبدو كأنه قد تم طبقا لرغبة شعبية واضحة . ولهذا وضعت السلطات البريطانية جدولا زمنيا تتم عبر مراحله المتتالية عملية تنفيذ هذا الاجراء ، لكي يجري بعدها اقرار شكل وتحديد طبيعة العلاقات العراقية – البريطانية .

لم تكن هذه الإجراءات هي المظاهر الوحيدة التي اتخذتها السلطات البريطانية لضمان ارتقاء فيصل لعرش العراق ، بل أن هذه السلطات عمدت ايضاً إلى افهام اولئك الذين كانوا يتطلعون إلى العرش العراقي والوثوب إلى السلطة ، تحت أية دعاوى ، بانها سوف لن تسمح لهم بذلك . فحكومة صاحب الجلالة تعتبر آن (الجمهورية غير مناسبة للعراق) كما أنها لا تتساهل في الموافقة على ترشيح تركي . وقد دعمت هذه الآراء باتصالات اجريت مع ابن سعود ضمنت عن طريقها تأييده لخطواتها المرتقبة ، كما تم ابعاد ابرز الخصوم المنافسين لفيصل (طالب النقيب) عن مسرح احداث العراق بنفيه إلى الخارج بعد أن صرح بأنه على استعداد لمقاومة السلطة العراقية متى ما شعر بأنها غير محايدة في مسألة اختيار المرشح للعرش العراقي .

وفي ١١/ تموز/ ١٩٢١ اجتمعت الوزارة (النقيبية) وقررت المناداة بالإجماع بالأمير فيصل ملكا على العراق ، بشرط أن تكون حكومته دستورية نيابية ديمقراطية – مقيدة بالقانون . وقد اقترنت هذه الموافقة بإجراء استفتاء عام تمخض عنه الإعلان بأن اغلبية الشعب الساحقة (حوالي ٩٧%) قد اعربت عن موافقتها على اختيار فيصل كملك للدولة العراقية .

وفي ٢٣ / آب / ١٩٢١ جرت حفلة التتويج الرسمية لـ (فيصل) ليعلن بعدها عن قيام النظام الملكي في العراق الذي استمر حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وقد أعلن الملك فيصل في أول خطاب رسمي له ان اول عمل سيقوم به هو إجراء الانتخابات للمجلس التأسيسي الذي سيضطلع بمهمة وضع الدستور الدائم وتحديد أسس الحياة السياسية والاجتماعية المقبلة للعراق ، والمصادقة ع المعاهدة التي ستعقد مع بريطانيا لتحديد طبيعة واسس العلاقة معها .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المرحلة : الثانية
المادة : العراق المعاصر
التدريسي : أ.م.د. حميد فجر الدليمي

النظام السياسي لثورة 14 تموز 1958

1442هـ

2021م

النظام السياسي لثورة 14 تموز 1958

في ليلة 13 – 14 تموز 1958 حوالي الساعة 4.30 صباحا واثناء مرور اللواء العشرين من بغداد متوجها الى الفلوجة قام العقيد الركن عبد السلام عارف بأمر الفوج الثالث والعميد اللطيف الدراجي امر الفوج الاول. بعملية الانقلاب العسكري وفي حوالي الساعة 6:00 صباحا وبعد الاستيلاء على مقر الاذاعة اعلن البيان الاول الذي اعلن اسقاط الملكية وقيام الجمهورية ، أعقب ذلك اذاعة عدة مراسيم حول انشاء مجلس السيادة ومجلس الوزراء ولم تشر الى إقامة نظام برلماني .

كلفت لجنة وزارية بإعداد مسودة الدستور المؤقت معتمدة على الدستور المؤقت المصري لعام 1953 و الدستور المصري لعام 1956 لتقدير التشابه بين الحالتين .

في 27 تموز 1958 اعلن الدستور الجمهوري المؤقت للعمل به إلى أن يتم وضع دستور دائم من قبل مجلس وطني منتخب في الفترة الانتقالية التي أشير لها في الدستور المؤقت دون تحديدها بمدة معينة .

حدد الدستور المبادئ العامة من خلال النص على (العراق يشكل جزء لا يتجزأ من الأمة العربية) ، (العرب والأكراد يعتبرون شركاء في هذا الوطن)، (الدين الرسمي للدولة هو الاسلام) ، كما نص على حرية الدين والمعتقدات لدى الطوائف الأخرى ، وان الجميع متساوون أمام القانون ، ولا يتميز بسبب العرق او القومية او اللغة او الدين .

الهيئات والمؤسسات الرسمية للحكم :-

اقر الدستور المؤقت لعام 1958 المؤسسات السياسية للدولة وهي :-

1- مجلس السيادة : وهو السلطة العليا دستورية ، يقوم بدور مجلس الرئاسية او رئيس الجمهورية ، اختص بأعمال تشريفية وصلاحيات متواضعة من خلال المصادقة على الأعمال التشريعية (م 21) ، كذلك قبول أوراق اعتماد السفراء الأجانب انشأ هذا المجلس وحدد اعضاءه بمبادرة من الزعيم الركن عبد الكريم قاسم ومشاورة مجموعته (عبد السلام عارف ، عبد اللطيف الدراجي) كبديل عن صيغة القيادة الجماعية للهيئة العليا للضباط الأحرار من خلال مجلس قيادة الثورة المتفق عليه سلفا .

اما اعضاء مجلس السيادة فهم الفريق الركن محمد نجيب الربيعي رئيسة والعقيد الركن خالد النقشبندي والسيد محمد مهدي كبه عضوان .

٢- مجلس الوزراء : وفقا للمادتين 21، 22 من الدستور المؤقت ، يجمع مجلس الوزراء بين كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية وتوضع هذه الصلاحيات من الناحية العملية بيد رئيس الوزراء حيث ضمن الدستور المؤقت لرئيس الوزراء منصبه مدى الحياة وحريته في اختيار الوزراء ، وهذا ما يتجاوز النظام الديمقراطي الذي يأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات ، وربما اقتضت هذا التركيز المرحلة الانتقالية التي اعقبت الثورة .

كما لم ترد أي اشارة تتعلق بقضية تعديل الحكام الدستور .

انجازات ثورة 14 تموز 1958 :-

1- في المجال السياسي :- ان اهم انجازات تحققت في الأشهر الستة الأولى من الثورة ، فان أبرز ما تحقق هو القضاء على النظام الملكي واقامة الجمهورية ،وفك الارتباط العراق بحلف بغداد: الغاء المراسيم السعيدية ، اطلاق س راح المعتقلين والسجناء السياسين ، الغاء قرار نزع الجنسية عن العراقيين ، إعادة السياسيين المبعدين للوطن ، الغاء سيطرة جهاز الأمن على سياسة التوظيف ، اعتبار حركة مايس 1941 ثورة وطنية.

اجازت الأحزاب السياسية بإصدار قانون الجمعيات في1960/1/1 ، بصدد القضية الكردية فقد مثل الأكراد في مجلس السيادة بعضو من أصل ثلاثة اعضاء وهو العقيد خالد النقشبندي ، كما شارك الضباط الأكراد في الحركة العسكرية للضباط الأحرار الاحرار يوم الثورة ، ونص الدستور المؤقت على الحقوق القومية للكرد ، كما صدر عضو عن الملا مصطفى البرزاني واتباعه ، وفي 5 ت1 1958 عاد الملا مصطفى وعائلته الى العراق وخصصت الحكومة لهم منزل نوري السعيد كما خصصت للملا مصطفي سيارة عبد الاله وصرفت رواتب سخية ، واجيز الحزب الديمقراطي الكردستاني في 9 شباط 1960 .

2- المجال الاقتصادي والاجتماعي :-

أ-وضع الأسس لإلغاء النظام الاقطاعي عبر الغاء نظام دعاوى العشائر، واعلان قانون الاصلاح الزراعي رقم 30 لسنة 1958 حيث حدد السقف الاعلى للملكية الزراعية ، ويوزع ماعدا ذلك على الفلاحين بملكيات صغيرة .

ب- انسحاب العراق من المنطقة الاسترلينية في 1959/6/4 بتحويل جميع الأرصدة النقدية الحكومية وايرادات العراق من الجنيه الاسترليني الى الذهب والعملات الأجنبية

الأخرى .

ج- السياسة النفطية : يعتبر النفط المصدر الأول للثورة والدخل القومي العراقي لذلك سعت حكومة الثورة الى تحرير النفط من السيطرة الاحتكارية للشركات الاجنبية عبر سلسلة من المفاوضات لزيادة حصة العراق من العوائد النفطية واستعادة جميع الأراضي غير المستثمرة عبر القانون رقم (80) لسنة 1941 الذي انتزع (99,5%) من الأراضي غير المستثمرة الممنوحة للشركات الأجنبية ، كذلك سعت الحكومة الى تعريف ادارة المصافي . الحكومة خاصة مصفي الدورة ، اعداد مسودة شركة النفط الوطنية الذي وقع عليه الزعيم عبد الكريم قاسم في 7 شباط 1963.

د-حققت الثورة خلال اربع سنوات ونصف من حكمها اصلاحات كبيرة اجتماعية وصحية وثقافية لتضيق الفوارق الطبقية ومساواة الفقير بالغني بواسطة جل مشكلة السكن وانشاء مدينة الثورة ومدينة الشعلة وتوزيع الأراضي السكنية في المناطق الحرية ، حي العامل ، تعميم التعليم الابتدائي والثانوي بناء المستشفيات والمدارس ..... الخ .

عوامل الاخفاق والصراع السياسي:

اولا :- تركيبة مجلس الوزراء كان من اهم اهداف الثورة كما حددتها اللجنة العليا للضباط الأحرار تشكيل وزارة ائتلافية تضم زعماء الحركة الوطنية في العراق اثناء المرحلة الانتقالية ، يعقبها اجراء انتخابات عامة لمجلس وطني . الا ان اعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار وبسبب خلافات اشرنا لقسم منها سابقا ، لم يتفقوا على تشكيلة المرشحين ، لذلك انفرد الزعيم عبد الكريم قاسم ومجموعته (العقيد الركن عبد السلام محمد عارف ، العقيد عبد اللطيف الدراجي) بوضع اسماء الوزارة الأولى في اجتماعهم السري بتاريخ 1958/7/11 وتحديد اعضاء مجلس السيادة ، ناهيك عن تحديد موعد وخطة الثورة كما مر ذكره، مما احدث شرخا في الحركة منذ ولادتها .

جاءت الترشيحات للمناصب المذكورة بناءً على عوامل من بينها الصداقة والقرابة الشخصية ، واهداف سياسية تتعلق بتركيبة السلطة وخضوع المرشحين لمرؤوسيهم ، كذلك السيد المجال أمام اللجنة العليا للمشاركة في اختيار هذه المناصب .

الا ان من اهم العوامل الأخرى في اسناد الوزارات الى قيادات جبهة الاتحاد الوطني هو لتوسيع قاعدة التأييد الشعبي والاستفادة من الخبرات والكفاءات في ادارة الدولة ((كما اتفق

في اللجنة العليا قبل الثورة)) . فقد نال الحزب الوطني الديمقراطي حقيبتين وزاريتين ، حزب الاستقلال وزارة واحدة ، حزب البعث العربي الاشتراكي وزارة واحدة ، فيما نال المستقلين بقية الوزارات مثل ابراهيم كبة لوزارة الاقتصاد ، فيما اسندت الوزارات الأمنية • والعسكرية إلى الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء وزير الدفاع وعبد السلام عارف نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية . تجدر الاشارة الى استبعاد الحزب الشيوعي العراقي من الوزارة الأولى لأسباب أهمها عدم اتخاذ هذه المشاركة ذريعة من الدول الكبرى للتدخل ضد الثورة في بدايتها .

ان المشاكل التي اكتنفت عمل هذه الوزارة كشفت عن التناقضات الكامنة في بنية النظام السياسي وتداعيه الى دوامة الصراعات التي قضت عليه من أهم هذه المشاكل :-

1- عدم وجود برنامج واضح وسيطرة العسكريين في اتخاذ القرارات الهامة .

2- عدم الانسجام الفكري بين الوزراء بسبب تفاوت مستوياتهم واختلافاتهم الايديولوجية .

3- عدم التزام الوزراء الحزبيين باسس منهجية وسيادة العفوية .

4 - سيطرة العسكريين على الوزارات الهامة وغلبتهم في تسير امور .

5- غلبة الطابع الوسطي غير الملتزم على اكثرية الوزراء.

6- عبث وجود مجلس السيادة .

7- تفكك جبهة الاتحاد الوطني لأسباب ذكرناها سابقا اهمها عدم اشتراك الحزب الشيوعي في الوزارة وتحمل المسؤولية التي تبعده عن السياسات الحربية وموقع المعارضة الشعبية .

ثانيا :- الصراع بين العسكريين :

واهم اسبابه :-

1- عدم تشكيل مجلس قيادة الثورة كما اتفق عليه وابعاد صيغة القيادة الجماعية .

2- توزيع المناصب على اعضاء اللجنة العليا والضباط الأحرار من قبل عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف احدث احتقانا بسبب تولي الأخير منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة ورتبته. لا تؤهله لوجود رتب اعلى بين الضباط الأحرار . ثم تعينات رئاسة اركان الجيش والحاكم العسكري وقيادات الفرق ، فاعتبر البعض انهم يستحقون مناصب اعلى او

انه تم ابعادهم او ان الاعتبارات الشخصية خلف التعينات ، مما ادى الى انقسام الضباط الأحرار على انفسهم بين موال ومعارض قاموا بتمردات ومحاولات انقلاب عديدة .

ثالثا :- الزعامة المزدوجة للسلطة :- عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف

أ- طبيعة الشخصية والميول السياسية المختلفة :

نشأ عبد الكريم قاسم في عائلة بسيطة (والده عامل نجار) ، عانى الفقر والعوز حتى دخوله الكلية العسكرية ، منذ مراحله الأولى كان كثير الانطواء على النفس ، كتوما ، قليل الاصدقاء ، على الرغم من جديته واجتهاده ، قضى الشطر الأول من حياته في المحلات البغدادية (والمهدية ، قنبر علي ، في الرصافة) ، تضم هذه المحلات مختلف الأعراق والمذاهب المتعايشة ، بذرت في نفسه سمة التسامح وعدم التعصب ، تنقل بين الريف والمدينة (عمل معلمة في الريف) فشاهد التفاوت الكبير في المستوى ومعاناة الفلاحين من الاقطاع ، زار أوربا خلال دراسته العسكرية وقارن مستوى التطور هناك بالتخلف المنتشر بالعراق .

حصل على تقديرات عالية في تحصيله وعمله العسكري ، ورقي عام 1955. الى رتبة زعيم ركن ، تلك العوامل وسواها رسمت ملامح شخصية عبد الكريم قاسم لاسيما الجانب السياسي منها ، فلقد ذكرنا سابقا تأثره بالأفكار الاصلاحية لجماعة الأهالي واليسار الديمقراطي بقيادة كامل الجادرجي ، تأثر كما العديد من الضباط العراقيين آنذاك بإصلاحات مصطفى كمال اتاتورك مؤسس تركيا الحديثة ، كما أمن بالوحدة الوطنية .

بسبب ميوله السابقة وسلوكه السياسي في الحكم الذي سنتطرق له ، اتهم بانه شيوعي فيما اتهمه البعض الاخر بصلادته بالانكليز بسبب العلاقة الوثيقة بينه وبين نوري السعيد والسفارة البريطانية قبل الثورة الا ان قاسم برر هذه العلاقة بمحاولاته تمويه وتظليل نظام الحكم عن طبيعة نشاطه وتنظيمه السري .

اتبع في سلوكه السياسي مبدأ (فوق الميول والاتجاهات) ، بسبب عدم ايمانية بالأحزاب القائمة اعتمد اسلوب المراوغة في التعامل مع الأحزاب وكان يضرب بعضها بالبعض الآخر بل ويشق هذه الأحزاب على نفسها كما حصل مع الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي ومحاولاته مع الحزب الديمقراطي الكردستاني .

بسبب الشعبية الكبيرة التي اكتسبها الزعيم في اصلاحاته الاجتماعية والاقتصادية

الواسعة للطبقات الشعبية الفقيرة وبخصاله المعروفه. ((البساطة ، النزاهة ، احترام الآخرين ، الوفاء لمن اعانه)) وضف بانه زعيمة ملهمة واطلقت الكثير من النعوت ربما صادفت هذه الأوصاف رواسب موجودة في الشخصية العسكرية مما ادخل الغرور الى نفس الزعيم واعتقاده بالتميز وتضخم الذات .

اما العقيد الركن عبد السلام محمد عارف فقد نشأ في محلة سوق حمادة في الكرخ وهو حي شعبي فقير ، كان عبد السلام عارف من طبقة متوسطة بسيطة (والده بزاز) ، هاجرت عائلته من الرمادي الى بغداد ، احتفظ بمحيطه الاجتماعي الضيق في الانتماء القبلي – الديني ، عرف عنه الشجاعة والجرأة و الأقدام حد التهور ، متقلب المزاج ، يثير الخصومات ولا يتجنبها ، متعنتا في خلافاته منذ الطفولة ، ينزع الى كثرة الجدال والمعارضة ، بدافع طموحه العالي يؤيد اكثر الآراء السياسية تعارضا واقلها انسجاما وتكاملا .

تلك الجوانب من شخصيته ادت الى نفور اغلب اعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار منه بالرغم من التقارب في الاتجاه السياسي مع العديدين .

اشترك في حركة مايس 1941 ، ومنذ العام 1938 ارتبط بصداقة وثيقة مع استاذه فسي الكلية العسكرية عبد الكريم قاسم .

عرف عن عبد السلام عارف شعوره القومي الا ان افكاره القومية لم تكن ترتبط بمبادئ او رؤية محددة واضحة ، فيما كانت ميوله اسلامية محافظة .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المرحلة : الثانية
المادة : العراق المعاصر
التدريسي : أ.م.د. حميد فجر الدليمي

الوضع السياسي بين 1914-1918

1442هـ

2021م

الوضع السياسي بين 1914-1918

عندما نشبت الحرب أخذ القوميون العرب على حين غرة وكان عليهم ان يختاروا بين تأييد الغرب أو مساندة الاتراك . وقرر الهاشميون اسناد بريطانيا وفق شروط معينة . إلا أن فريقاً آخر من القوميين العرب من ذوي النزعات الاصلاحية الاسلامية تخوفوا من الخط المتمثل في الاحتلال الانكلو فرنسي قرروا اسناد تركيا . الا أن غالبية القوميين العرب كانوا مضطربين وغير قادرين على اتخاذ موقف حاسم .

وكان رد الفعل العام للجمهور العراقي تجاه الغزو البريطاني . هو التوجس والسخط. إلا أنه قبل مرور عامين ، بدأ الانقسام يظهر في التكتل العربي – التركي . فالهزائم العسكرية . وسياسة الاتراك العدائية للعرب ، وانتشار المجاعة والمشاعر المناوئة للحرب . وشنق القوميين العرب في سوريا ، وثورة الحجاز – وانتفاضات النجف وكربلاء والحلة . كانت كلها عوامل بددت أوهام التضامن التركي – العربي وشجعت بعض العناصر على التقرب من الانكليز .

وكان استجابة الانكليز لمثل هذه المحاولات متباينة . ففي الحجاز وسوريا كانت السياسية البريطانية ، بعد عام 1916، ودية ومشجعة . وعلى الضد من ذلك ، تجاهل الانكليز في العراق أية مساعدة كان يمكن أن يقدمها لهم الوطنيون العراقيون .

وكان هذا التباين في الموقف البريطاني عاملا أخر في تعميق الانقسام في الحركة القومية العربية . فالقوميون في سوريا والحجاز وجدوا لزاما عليهم أن يتخذوا موقفاً موالياً لبريطانيا . أما في العراق فقد كانوا يشككون في نوايا بريطانيا ازاء قضية القومية العربية .

إن صفات السيد طالب جعلته المرشح الأول لقيادة انتفاضة عربية تتحالف مع بريطانيا . وفي تشرين الأول 1914 ، بادر طالب إلى الاتصال بالإنكليز عن طريق شيخ المحمرة ، وعرض القيام بثورة عربية في البصرة مقابل بعض الشروط الا أن الانكليز الذين اعتقدوا بأن السيد طالب كان قد (بالغ) في شروطه لم يتمكنوا من التوصل الى اتفاق معه . ومن ناحية أخرى فان البيانات البريطانية الأولى الموجهة الى العراقيين ، على العكس من بيان الجنرال مود الى اهالي بغداد (19 آذار 1917)، قد تحاشت تماما اعطاء اية وعود سياسية أو الإشارة إلى مستقبل البلاد السياسي .

الا ان الزحف البريطاني لم يتم بسهولة . فقد شهد شتاء 1915 – 1916 هزيمتين عسكريتين فادحتين للقوات البريطانية . فقد اضطرت القوات البريطانية إلى اخلاء شبه جزيرة

غاليبولي (المشرفة على الدردنيل) . وكانت عملية الجلاء هذه تعني تجدد الخطر على مصر وقناة السويس . وعلى الجبهة العراقية ، لقيت القوات البريطانية مقاومة تركية عنيفة اضطرتها للتراجع الى الكوت والتحصن فيها . ولقد فشلت كافة الجهود البريطانية لفك الحصار . واضمحلت مقاومة الجنرال الانكليزي وفي نيسان 1916 استسلم هو ورجاله (حوالي ثلاثة عشر الف مقاتل) للقوات التركية .

كان اتجاه الحرب في ذلك الوقت يبرر موقفاً اكثر تساهلاً مع العرب . وبعد مناقشات طويلة ، اختتم مكماهون مراسلاته مع الحسين في كانون الثاني 1916 . ملزماً بريطانيا ب (تنازلات) جدية لتلبية المطالب العربية . وفي آذار 1916 ارسلت وزارة الحربية البريطانية لورنس الى البصرة في مهمة مزدوجة : محاولة رشوة الأتراك لفك الحصار عن الكوت . ودراسة امكانيات قيام حركة قومية عربية تؤازرها بريطانيا . وكان القوميون العراقيون قد أثارت حفيظتهم ضد الاتراك اجراءات الشنق الواسعة النطاق في بيروت ودمشق ، والاجراءات الشديدة في الحلة ، كما شجعتهم الانتفاضات الناجحة في النجف وكربلاء . وباختصار ، استنادا إلى قول لورنس (كانت الظروف نموذجية للقيام بحركة عربية) .

الا ان مهمة لورنس قد خابت في العرب بسبب من أن (حكومة الهند : البريطانية » كانت تعارض في تقديم اي تعهد للقوميين العرب) . ويبدو أن لورنس ، خلال اقامته في البصرة ، قد اجتمع بسليمان فيضي لبحث شروط الحركة العربية في العراق . وكانت حجج لورنس تستند على الافتراض بأنه إذا ثار عرب العراق ضد الأتراك ، فسوف تضمن بريطانيا لهم الحرية والاستقلال ولقد عارض فيضي هذا الاقتراح . ويؤكد فيضي أن دافعه السلبي كان ارتيابه العميق في اطماع بريطانيا السرية ، مقترنا بإيمانه الراسخ بوجوب عدم التحالف مع الانكليز على حساب الاتراك ، مهما كانت حدة الصراع بين الطموح القومي العربي والاضطهاد التركي القصير النظر .

ولو كان الانكليز جادين حقا في اثارة انتفاضة عربية لكان مرشحهم الأكثر رجحانا لقيادتها هو طالب النقيب . ويبدو ان النقيب كان مستعدا لذلك . فلقد رفع التماسا إلى اللورد جلمسفورد (نائب الملك البريطاني في الهند) يعرض فيه خدماته . ولقد اعتذر عن موقفه اللاتعاوني خلال الأيام الأولى للحرب ، وعزا ذلك إلى احترامه للمعاهدة المعقودة بينه وبين الاتراك . الا ان هذه المعاهدة كانت قد الغيت على يد الأتراك الذين اتهموه بالخيانة العظمى .

ولقد ابرقت الهند إلى البصرة لتبلغها بعرض طالب النقيب . ولكن السلطات البريطانية في البصرة لم تهتم بالموضوع واحالت الطلب الى السلطات البريطانية في القاهرة . ولقد اجاب المندوب السامي البريطاني السلطات البريطانية في الهند بانه يأسف لعدم التمكن من الاستفادة من خدمات السيد طالب . ان كل هذا يؤكد استنتاجنا القائل بان السلطات البريطانية كانت غير متحمسة للحركة القومية في العراق وان كانت معادية للعثمانيين وذلك حرصا من بريطانيا على حكم العراق مباشرة ومن دون السماح للحركة القومية بالإسهام في النشاط السياسي .

وفضلا عن ذلك ، ففي اوائل 1917 ، ابرق رئيس اركان الامبراطورية العامة ، متأثرا بالنجاحات العسكرية العربية قرب الجبهة المصرية ، الى الجنرال مود (قائد القوة البريطانية في العراق من آب 1916 الى آذار 1918) ولقد اقترح رئيس الاركان العامة تشجيع النشاط العسكري العربي الى خطوط الفرات للضغط على الأتراك . ولقد عارض مود ذلك ، وذكر اذا سمح للعرب بالتسلح يوما ما (فمن احتمال جدا أن يشهروا السلاح ضدنا في اليوم التالي) . وكان مود مقتنعاً وضوح أن العرب في حالة تسلحهم (سيشكلون دائما اخطار محتملة) .

إن مثل هذا الموقف البريطاني في العراق ، ساهم في اخماد الحركة القومية . فقد ضعفت الحركة الوطنية العراقية الناشئة الى درجة جدية نتيجة ضربات عديدة تلقتها خلال اعوام الحرب . وكان الاتراك بدورهم غير واثقين من عرب العراق ، فاتخذوا جملة من التدابير القمعية ضد القوميين النشيطين . أن كل حركة ، لا سيما في مراحلها الأولى تحتاج بوجه خاص الى القيادة ، وبنتيجة نفي طالب والسويدي واعتقال وهرب القوميين الشباب ، فلقد صفيت هذه القيادة عملياً. وفضلا عن ذلك ، فإن الحرب التي حملت للعراق التلف والعذاب ، والأحكام العرفية والاضطهاد المزدوج ، كانت عاملاً أخرا في غياب برنامج او نشاط وطني موحد داخل العراق خلال 1914 – 1918 .

أن هذا الوضع خلف انطباعا خاطئا لدى بعض البريطانيين الذين اعتقدوا أن العراقيين كانوا راضين عن الحكم البريطاني . مثل هذه النظرة . قد تجاهلت العوامل الانفة الذكر ، كما انها تجاهلت واقع ان الادارة البريطانية لم تشمل المدن الدينية (كربلاء والنجف) . ومناطق الفرات الاوسط ، الا بعد عام 1918 وفضلا عن ذلك فإنها قللت من شأن السخط الوطني الذي أبداه العراقيون تجاه الحكم الأجنبي (كما تجلى من حركة الجهاد خلال اعوام

1914 – 1916) ومغادرة الموظفين العراقيين أماكن عمالهم بصورة واسعة النطاق ، واضطرابات النجف عام 1919 التي كانت موجهة ضد الانكليز ، وانتفاضات النجف وكربلاء والحلة عام 1916 التي كانت موجهة ضد الاتراك . كما أنها تعامت عن نشاط الضباط العراقيين القوميين في الحجاز وسوريا .

ومما يجدر ذكره بهذا الصدد، أن النجف كانت قد ثارت على الاتراك وأبعدتهم عن المدينة . ولقد تبعتها كربلاء، بعد فترة وجيزة وتخلصت من الحكم التركي . كما ان القسم الأوسع من منطقة الفرات الاوسط كان قد تخلص من الاتراك وبذلك تمتعت المنطقة بنوع من الاستقلال ، حتى حاول الانكليز اعادة فرض سيطرتهم في 1918 وكان ذلك عاملاً اساسياً من عوامل ثورة العشرين ضد الاستعمار البريطاني .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المرحلة : الثانية
المادة : العراق المعاصر
التدريسي : أ.م.د. حميد فجر الدليمي

بدايات التحول والتغيير

- نمو التجارة العراقية والجوانب المتعلقة به
- التأثير الاجتماعي - السياسي للتجارة العراقية
- توطين العشائر وحركة السكان

1442هـ

2021م

بدايات التحول والتغيير

وعلى أية حال كانت سلسلة من الأحداث تجري في داخل العراق وما حوله وتبذر بذور التغيير . أن عهد داود باشا شهد تأسيس المصانع الأولى لإنتاج المعدات الحربية والملابس وشهد أيضاً استخدام اول مضخة مائية واول ماكنة للطباعة كما أن هذا الوالي وضع حدا للنفوذ العائلي في السليمانية والموصل ذلك النفوذ الذي كان يشكل تهديدا خطيرا لأية سلطة مركزية وبعد الاحتلال التركي الثالث عام 1831 استمرت سياسة الأتراك في تصفية النظام العشائري وبشكل اكثر سرعة وفعالية يفضل استخدام الأساليب العسكرية الجديدة واستخدام المدفعية ضد العشائر .

وادخل والي بغداد مدحت باشا (1869 – 1872) سلسلة من الإصلاحات كان لها أثر عميق على العراق وابرزها نظام الطابو . وفي عام 1870 فرض مدحت باشا حداً معيناً من الوحدة المركزية في البلاد عن طريق اصلاح النظام الإداري . وفي عام 1868 ، تم ربط العراق باسلاك (القابلو) بالأقطار المجاورة بما فيها الهند . وفي عام 1878 بدأت مكاتب البريد التركية بالعمل وفي عام 1864 بدأت البواخر النهرية تمخر عباب دجلة وبعد ذلك بخمس اعوام افتتحت قناة السويس ، أن كل هذه العوامل مهدت الطريق لتغييرات جديدة في العراق ، كان اهمها نمو التجارة الخارجية ونظام الطابو لتسجيل الأراضي

– نمو التجارة العراقية والجوانب المتعلقة به :

قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، كانت التجارة العراقية محدودة جداً وكان مجموع حجمها لا يزيد عن مائة الف دينار عراقي . وكان معظمها من منشأ اجنبي . وباستثناء التمور لم يكن العراق يصدر أية منتجات محلية ويقوم بدور محطة تجارية لا اكثر وفضلا عن ذلك كانت التجارة العراقية مقصورة على الاقطار المجاورة ولا تكاد تتعداها إلى اوروبا .

الا انه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، جرى توسيع ملحوظ وسريع في تجارة الصادرات العراقية . ويعزى سبب نمو التجارة العراقية الى ارتباطه بسلسلة من التغييرات مر بها العراق في بداية القرن الماضي ، وهي اخضاع القادة العشائريين للسلطة المركزية وتوحيد الولايات العراقية حول محور بغداد وتطبيق نظام الولايات العثماني في العراق عام 1870 والاصلاحات الاقتصادية والادارية لمدحت باشا .

وقد كان لافتتاح قناة السويس عام 1869 تأثير قوي على الاقتصاد العراقي .

ولقد استفادت التجارة العراقية أيضاً من سلسلة التخفيضات في الرسوم الكمركية العثمانية التي لجأت اليها تركيا لحماية اقتصادها الوطني برفع سعر الرسوم الكمركية . ولكن ضغط بريطانيا والدول الأوروبية أرغم الأتراك على تخفيض هذه الرسوم لحدود دنيا . ساعدت على نمو التجارة العراقية .

وثم عامل اخر اسهم في توسيع التجارة و احداث تطور اقتصادي اجتماعي هام في العراق هو ادخال البواخر والمواصلات النهرية . فاول باخرتين وصلت العراق في عام 1857 . وفي عام 1867 اضاف نامق باشا (الوالي) ثلاث سفن اخرى . وضم الخدمة على اساس تجاري .

وفي 1861 تأسست في لندن شركة أخرى للملاحة في الفرات ودجلة على يد هـ لنج وكانت عائلة لنج قد اسست بيتا تجارياً في بغداد منذ 1831 . وتمكنت هذه الشركة من تعزيز مراكزها الاقتصادية على الرغم من معارضة الولاة وبعض العراقيين . فلقد حازت على سفن اكبر وافضل واحتكرت التجارة من الهند وبريطانيا وتعزز رأسمالها من خمسة عشر الف جنيه استرليني عام 1831 الى ضعف هذا المبلغ 1919 . كذلك ساعد هذه الشركة البريطانية لفرض سيطرتها التجارية وفتح الباب التغلغل المصالح الاقتصادية البريطانية وبالتالي النفوذ البريطاني في العراق .

ان هذا التغلغل المالي البريطاني قوبل من جانب العراقيين بالاستياء ، وقد ذكر آن وجاء بغداد احتجوا في أواخر عام 1909 وطالبوا بإلغاء امتياز الشركة الأجنبية ، وكان هذا اول مظاهر المقاومة للنفوذ الانكليزي .

ان النقليات النهرية لم يكن اثرها محصوراً في توسيع التجارة بل لعبت أيضاً دوراً حس في عملية استيطان العشائر . فإنها سهلت اخضاع العشائر بالقوة العسكرية وفضلاً عن ذلك فإنها شجعت العشائر على الاعتماد على الزراعة بتهيئتها منفذاً مريح للإنتاج الزراعي ، واذا علمنا بان الفرات كان آنذاك لا يستخدم للملاحة لم يكن من المدهش أن عشائر دجلة قد تم (ترويضها) قبل عشائر الفرات بمدة طويلة . أن البواخر النهرية ساعدت بشكل فعال على تحطيم المؤسسات العشائرية القائمة على اقتصاد الكفاف (المغلق) ، ذلك بإيجادها عامل الربح ، الذي حول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد سوق (ربح) . في حين أن غياب البواخر النهرية عن منطقة الفرات أدى إلى استمرار النظام العشائري هناك .

آن نمو تجارة الصادرات العراقية كان مصحوبا بتحول جذري في اتجاهها . فلم يعد الشرق الأوسط سوقا رئيسية للصادرات العراقية بل اضحت بريطانيا وامبراطوريتها تحلان تدريجيا وباضطراد ، محل اسواق الشرق الاوسط وبهذا الشكل نرى ازدياد المصالح التجارية لبريطانيا في العراق في حين كانت الروابط الاقتصادية مع تركيا تهبط إلى أدنى مستوى .

في عام 1878 كانت الصادرات العراقية الزراعية تؤلف 49% من مجموع الصادرات العراقية . في حين كانت الصادرات الحيوانية تؤلف 51٪ وفي عام 1913 ، كانت السلع الزراعية تؤلف ٨٠٪ من مجموع الصادرات في حين انخفض الصادرات الحيوانية إلى 20% فقط .

أن ذلك يوضح أن نمو الزراعة (بفضل استيطان العشائر) وتوسع التجارة كان لها تأثير متبادل وايجابي على بعضها الآخر . كما يبين أن الحاصلات الزراعية لم تعد موجهة إلى سد الحاجات المحدودة للعشيرة ، بل لاشباع حاجات السوق .

إن نمو الصادرات امد القطر بالعملة الصعبة والقدرة المالية التي ساعدت على توسع تجارة الاستيراد ، ويمكننا أن نلاحظ في هذه التجارة ازديادا مطلقا ونسبيا في استيراد السلع الانتاجية (لا سيما مضخات الري) ويتبين من ذلك أن نمو التجارة ساعدت على تحسين الظروف الزراعية لغرض رفع وتيرة الانتاج. وهنا يلاحظ ايضا النسبة المتزايدة لاستيراد العراق من بريطانيا وامبراطوريتها . وبحلول عام 1920 ، كان مجموع حصة الامبراطورية البريطانية في الواردات العراقية حوالي75% .

التأثير الاجتماعي – السياسي للتجارة العراقية :

يمكن تلخيص آثار ونتائج تنمو التجارة العراقية والتحول في اتجاهها بالنقاط التالية :

1- كانت الرسوم الكمركية تؤلف المصدر الرئيسي الثاني لموارد العراق وتشكل 20 – 25% منها . ومع تنامي تجارة العراق الخارجية اخذت الرسوم تدر مواردا اكثر فاكثر على الرغم من تخفيض نسبتها .

2- إن ازدياد المبادلات التجارية مع بريطانيا وامبراطوريتها كان أن يربط الاقتصاد العراقي بالبريطاني ويطور – بالتالي – المصالح الاقتصادية البريطانية التي تحولت من ثم إلى مصالح سياسية .

3- ان تعاظم نفوذ الشركات البريطانية على التجارة العراقية افرز اتجاهين في صفوف

الطبقة التجارية العراقية . فأولئك الذين اندمجوا في الإطار العام للسيطرة المالية البريطانية اصبحوا سندا اجتماعيا وسياسيا للهيمنة البريطانية على العراق . اما الاخرون الذي تضرروا في المنافسة التجارية البريطانية فقد اصبحوا احد المصادر الرئيسية للاستياء والتحريض السياسي ضد السيطرة البريطانية .

4- أن الأثر الاكثر اهمية للتجارة الخارجية انعكس على التركيب الاقتصادي للمجتمع ، وعلى عناصره التكوينية وقواه الاجتماعية ونظام الأراضي فيه . أن التوسع الهائل في التجارة العراقية الخارجية لعب دورا بارزا في تحويل اقتصادها من اقتصاد طبيعي او اقتصاد كفاف ومغلق ، (Subsistamca) ، أي بعبارة أخرى من الانتاج الحيواني والزراعي لغرض الاستهلاك الذاتي إلى الانتاج التجاري من أجل السوق والربح .

ان هذا بدوره مهد الطريق لتحول نظام الأراضي من الشيوع الى اشكال جديدة من ملكية الأرض (لا سيما الملكية الخاصة) كا ساعد ذلك على انقاص عدد البدو وزيادة عدد الرعاة . وقد سهل ايضا ازدياد عدد الفلاحين المتوطنين . كما شجع على التوسيع في تحويل الزراعة إلى زراعة تجارة اي من اجل السوق المحلية والتصدير . وهو ايضا عجل بانهيار النظام القبلي ، ومن الواضح أن كل هذه النتائج كانت مترابطة عضويا وجدليا ببعضها الآخر . اي ان كلا منها يساعد ويفتح الباب للآخر .

كل هذه العوامل مهدت الطريق أمام نشوء الوعي القومي . فتطور الاقتصاد القائم على الربح ، وربط العشائر المزارعة بالمدن وهي عملية عجل بها تقدم المواصلات النهرية ومحاولات السلطة لفرض سيطرتها المركزية ، واخذت الاحداث والتطورات في انحاء العراق تصبح اكثر ارتباطا ببعضها ، مهما كانت درجة تباعدها . ان انحلال اقتصاد الكفاف ، وتوأمة الانعزال العشائري ، كان اشارة إلى حلول عهد جديد ، تدريجيا محل العهد القديم .

- توطن العشائر وحركة السكان :

أن نمو التجارة وتوسع الزراعة ، وتعزز الأمن، وادخال نظام الطابو في الأراضي ، والنقليات النهرية كانت عوامل ذات اهمية عميقة بالنسبة للمجتمع العراقي ، وكان أثرها المباشر هو تشجيع توطن العشائر . وفي الواقع ، كان ذلك يجري بشكل واضح.

كانت العشائر البدوية الصرفة في العراق تؤلف في 1867 حوالي 35% من مجموع السكان وبحلول عام 1930 اكد السر هنري داوسن ان عددها تقلص إلى 7٪ فقط أن

التغييرات في تركيب السكان تبين الاتجاه العام للنشاط الاجتماعي – الاقتصادي لأي مجتمع .

وخلال الفترة الأولى من التطور الاقتصادي والتحولات السكانية ، كان التحول من البداوة إلى الريف يتجه إلى الرعي اكثر منه إلى الزراعة ، وعليه استمرت الحياة العشائرية في جنوب العراق ، الا ان هذه الظاهرة لم تدم طويلا ، لان تعزز هيبة وسلطة الحكومة والاستتباب النسبي للأمن ، حرما الرعاة من قدرتهم السابقة على التهرب من دفع الضرائب على مواشيهم . كما بدأ الطلب الأوروبي على الصادرات العراقية يتحول من الصوف الى المواد الغذائية وكذلك الأمر بالنسبة لنظام الطابو والنمو التدريجي للملكية الخاصة للأراضي الزراعية .

كل هذه العوامل ادت الى ازالة مزايا تربية المواشي بالنسبة للزراعة ، وبذلك فتح الباب أمام تحول جديد في تركيب السكان ، من الرعاة إلى الزراع هذه المرة .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المرحلة : الثانية
المادة : العراق المعاصر
التدريسي : أ.م.د. حميد فجر الدليمي

بـدايـة الـحركة القومية فـي العراق

1442هـ

2021م

بداية الحركة القومية في العراق :

لم يكن العراق في أواخر القرن التاسع عشر تربة خصبة لنمو الحركة القومية فعلى خلاف سوريا ومصر , لم تكن للعراق اتصالات وثيقة بالأفكار الأوربية أو بالبعثات التبشيرية أو الثقافية الأوربية . فضلاً عن ذلك كان مستوى التعليم في العراق غير عالٍ . وكان عدد الطلبة الذين يرتادون المدارس الموجودة غير كبير وباستثناء ابناء العوائل الغنية فلم يكن ثمة طلبة يُرسلون للخارج لمواصلة التعليم .

ولكن من جهة أخرى ، كانت بذور التغيير تشق طريقها خلال التربة العراقية . فلقد كانت الظروف الاجتماعية – الاقتصادية تتعرض ، بعد سنوات من الركود ، لتحولات تدريجية ولكنها محسوسة وذات نتائج سياسية هامة . وفضلا عن ذلك لم يكن المثقفون العراقيون بعيدين عن أفكار المصلحين الاسلاميين والقوميين العرب الصادرة عن سوريا ومصر . **ولقد لعب حدثان مهمان دورا أساسيا في تحديد شكل الحياة السياسية والقومية في العراق . الأول هو وصول جماعة الاتحاد والترقي إلى السلطة في الامبراطورية العثمانية عام 1908 . والثاني هو الاحتلال للعراق خلال أعوام 1914 ـ 1921 . على أنه يجدر القول بأن حركة القومية العربية في العراق كانت قد سبقت هذين الحدثين ، ولكن نموها اتسع وتعمق بعدهما .**

فمنذ الاحتلال المغولي للعراق ، بان الانتفاضات القومية العربية لم تنقطع ضد الغزاة ، ولكن هذه المقاومة لم تكن على مستوى عال من النضج . وربما يكون بالإمكان اعتبار انتفاضة بغداد 1832 بقيادة (عبد الغني الجميل) هي أولى الانتفاضات ذات الطابع القومي العربي الواضح . ولقد كانت متأثرة بانتصارات ابراهيم باشا المصري الذي قاد الجيوش المصرية الى السودان والجزيرة العربية وسوريا الكبرى . ولقد نظم عبد الغني الجميل قصائد تبدو فيها النزعة العربية واضحة وكان صديقه الشاعر عبد الغفار الأخرس هو الآخر من نظم أشعارا قومية.

كانت المرحلة الأولى لتأليف أحزاب سياسية في العراق 1908 – 1912 تتميز بكونها امتدادات فعلية لمنظمات سياسية قائمة في تركيا نفسها . فلقد افتتحت (جمعية الاتحاد والترقي أول فرع لها في بغداد عام 1908 . الا أن عضويتها كانت تقتصر في الأساس على الموظفين ، وضباط الجيش وقلة من العراقيين . وكان فرع الجمعية في البصرة أكثر شعبية بفضل تأييد سيد طالب النقيب الذي لم يستمر طويلاً . ولقد تكونت المعارضة

المحافظة للاتحاديين في عام 1911 وتركز حول الحزب الحر المعتدل الذي كان يقوده نجل عبد الرحمن الكيلاني.

أما المعارضة القومية العربية للاتحاديين ، فكانت في مراحلها الأولى تتجمع حول حزب (الحرية والائتلاف) التركي الأصل الذي افتتح فرعه في بغداد في 1909 والبصرة في 1911 . الا أن فترة التطابق هذه بين المنظمات السياسية العراقية والتركية لم تدم طويلا . ذلك أن خيبة الأمل المتعاظمة مهدت الطريق أمام ظهور تجمعات عراقية مرتبطة بمنظمات عربية وليست تركية.

ولقد أطلعنا في محاضرة سابقة على أسماء بعض الجمعيات العربية العلنية منها والسرية . وسنتطرق هنا إلى اثنتين منها فقط . كان حزب اللامركزية الإدارية العثماني قد تأسس في مصر عام 1912 . وأثر هذا الحزب سياسيا وفكريا على الحركة القومية الناشئة في العراق ، والتي تمثلت بشكلها الجنيني ، في (النادي الوطني) في بغداد و(الجمعية الاصلاحية) في البصرة . ولقد تبنى كلاهما البرنامج السياسي الحزب اللامركزية وكانا على اتصال دائم بقيادته في مصر. ولتنظيم الموضوع فأننا سنناقش تطور الحركة القومية العربية في العراق في ولاياته الثلاث أي الموصل وبغداد والبصرة .

الموصل:

في عهد الاتراك ، لم يكن الوعي القومي العربي قويا في الموصل بنفس نسبة القوة في بغداد والبصرة خاصة . ولكن خلال الاحتلال البريطاني اصبحت الموصل بؤرة هامة للسخط والفعاليات القومية العربية بحيث تجاوزت بذلك البصرة . **وربما كانت العوامل التالية تلقي ضوءا على الموضوع :**

أ – كان القرب الجغرافي للموصل من تركيا عاملا في اعاقة نمو الحركة القومية خلال العهد العثماني .

ب . كان العرب يشكلون النسبة الأعظم من سكان ولاية الموصل ولكن لم يكن التركيب القومي لولاية الموصل عربيا كاسحا كا كان الامر بالنسبة للبصرة او بغداد . على أن ذلك لم يمنع قيام علاقات تاخي ومحبة بين طوائف المجتمع المختلفة في الموصل .

ج. أن سياسة المركزية التركية التي كانت تستدعي تحطيم الاتحادات العشائرية والغاء حكم العوائل قد نفذت حوالي أعوام 1869 – 1872 . الا ان ذلك تم في الموصل قبل ذلك

التاريخ . أي في حوالي 1833 حيث اصبحت الموصل خاضعة تماما للسيطرة التركية وكان التواجد المصري في سوريا هو الذي دفع الأتراك إلى أحكام قبضتهم على الموصل .

وهكذا فان عدم وجود عوائل ذات سطوة سياسية حرم الحركة القومية في الموصل من (القيادة الابوية) التي كانت – في تلك الظروف ـ ضرورية . ومن جهة اخرى فان هذا العامل نفسه ساهم الى حد كبير في خلق الطابع الجذري (اجتماعيا وسياسيا) للحركة في الموصل . ففي حين كانت قيادة الحركة القومية في البصرة خاضعة لعناصر ثرية ، وفي بغداد لأفراد من الطبقة الوسطى العليا . فان قيادة الحركة القومية في الموصل كانت تتألف من أفراد من الطبقة الوسطى السفلى من منشأ متواضع بل وأحيانا من الفقراء .

د . لقد ذكرنا سابقا أن الموصل كانت مركزا ومحطة لتجارة الموصل والعراق. الموجهة نحو الشمال (تركيا) والغرب (سوريا وحلب ودمشق) . وهذا يفسر الاتجاه القومي العربي في الموصل بعد سيطرة الانكليز .

هـ– أن تعطيل تسجيل الأراضي الذي حدث في عامي 1880 و 1882 لم يشمل الموصل والأجزاء الشمالية من العراق . وبمرور الزمن ، أصبحت اراضي الطابو في الموصل تمثل النسبة الأعلى في جميع انحاء العراق . وقد سبق ان اشرنا إلى المظالم التي رافقت (توزيع) الاراضي طبقا لهذا النظام . الا ان الموصل كانت تمثل نموذجا حادا لهذا الظلم . وكان من الانعكاسات الاقتصادية والسياسية لهذا الوضع ان اصبح حائزو الأراضي معتمدين كلية على الحكومة (لحماية املاكهم) من غضب الفلاحين . وبالنتيجة فانهم لم يكونوا في وضع يسمح لهم بممارسة اية معارضة للسلطة الحاكمة .

ولقد قام سليمان فيضي (من القوميين العرب في البصرة) بتكليف من طالب النقيب بزيارة الموصل عام 1913 لتكوين منظمة قومية عربية هناك . ولقد استطاع فيضى تشكيل جمعية قومية سرية كانت مكونة من ياسين الهاشمي ومولود مخلص وعلي جودت وعبد الله الدليمي (من العسكريين) وسعيد الحاج ثابت و ابراهيم عطار باشى (تجار) وداود الجلبي (طبيب) . الا ان هذه الجمعية لم تقم بنشاط يذكر واختفت بعد فترة قصيرة من تشكيلها .

وفي عام 1914 تشكلت جمعية اخرى من بعض المدنيين العرب وكان اسمها جمعية (العلم) السرية . وكانت لجنتها القيادية تتألف من ثابت عبد النور ومكي الشربتي ومحمد رؤوف الغلامي ورؤوف الشهواني . ولقد بقيت هذه الجمعية حتى 1919 ، عندما اندمجت

بالعهد . وخلال الحرب اتصلت بالحجاز وقامت بنشاط سري في تحريض السكان والجنود العرب ضد الأتراك .

بغداد :

أن المعارضة العربية للاتحاد بين في بغداد اتخذت ، في أيامها الأولى ، موقف المطالبة بالمساواة بين العرب والأتراك اكثر منها باللامركزية او الانفصال . وشكل قومية بغداد فرعا لحزب (الحرية والائتلاف) التركي . وكان هذا الفريق من الشباب البغدادي يحظى بمساندة يوسف السويدي وعلى اتصال وثيق بطالب النقيب في البصرة . وبعد ذلك تشكلت في بغداد ، في أواخر 1912 ، جمعية جديدة باسم (النادي الوطني) كانت ذات طابع قومي عربي اكثر جرأة وجذرية . وسرعان ما ارتبطت هذه الجمعية الجديدة بجمعية (الاصلاح) التي شكلها طالب النقيب في البصرة في أوائل 1913 وفي الواقع تبن جمعيتا البصرة وبغداد وبرنامج حزب اللامركزية العثماني واصبحتا فرعين بارزين له .

ومن الجدير بالذكر أن جمعية النادي الوطني البغدادية ذات الاتجاه القومي العربي كانت تضم نخبة من مثقفي العراق آنذاك ومن مختلف الطوائف. فمثلاً كان من اعضائها القياديين مزاحم الباجه جي وحمدي الباجه جي ومحمد باقر الشبيبي ومحمد رضا الشبيبي ورزوق غنام ومبدر الفرعون (شيخ عشيرة متعلم من الفرات الاوسط) بالإضافة الى بعض ضباط الجيش العثماني من العرب القاطنين في بغداد. وكان يرعى هذه الجمعية السيد يوسف السويدي الذي انتخب في ايلول 1913 عضوا في المجلس على الرغم من الاتحاديين . وفي عام 1915 اعتقله الاتراك ولم ينج من المشنقة الا لكي ينفي عن العراق .

البصرة :

كانت سيرة السيد طالب ، نقيب البصرة ، في السياسة العراقية والحركة القومية خلال سنوات 1908 – 1914 ذات طابع متميز . والحقيقة التي تلفت النظر هي ان البصرة وليس بغداد او النجف او الموصل ، كانت الى حد كبير مركز الحركة القومية الصاعدة . فالرجل والمدينة قد ارتبطا عضوياً نتيجة ظروف تاريخية معينة آنذاك .

أ. كانت البصرة تقع جغرافيا في اقصى طرق الامبراطورية العثمانية ، بحيث كانت بعيدة عن مركز السطوة التركية . ومن ناحية أخرى كانت تجاور المشيختين العربيتين

المحمرة والكويت ، اللتان شملها الانكليز بما يسمى بـــ(الحماية) .

ب . كان التركيب الاجتماعي – الاقتصادي للبصرة عاملا آخر في تحديد دورها او اتجاهها السياسي المتميز . فلقد كانت المدينة في حقيقة الحال بستانا هائلا للتمور . وكانت تجارة البصرة تتميز بثلاث سمات اساسية : النمو السنوي في حجمها ، واعتمادها المتزايد على الأسواق البريطانية ، وازدياد حجم تصدير التمور .

ج. أن العدد الكبير لزراعي التمور ، وصعوبة خزنها وطبيعتها السريعة للتلف ، كانت كلها عوامل اضعفت مركز المنتجين الصغار والفلاحين تجاه التجار والأثرياء والملاكين . وهكذا كان أن تنعكس السيطرة الاقتصادية لتجار وملاكي البصرة في مركز سياسي و اجتماعي مرموق .

تحت هذه الظروف المؤاتية ظهر طراز القيادة التي مثلها طالب النقيب . الذي حصل على تثبيت مركزه الاجتماعي في البصرة . وفي عام 1909 استهل حياته السياسية بالانضمام إلى جمعية الاتحاد والترقي في البصرة . وكان يأمل من وراء ذلك ان يصبح قائد هذه الجمعية . الا ان الاتحاديين وقفوا ضد مطامع طالب ، وكان عنهم اعطاء السلطة السياسية شكليا فقط للعرب ، مع الاحتفاظ بكامل السلطة الحقيقية في ايدي الولاة الأتراك . وبعدها أصبح نائباً عن البصرة . وفي الأستانة وخلال اتصاله بأجواء القوميين العرب هناك ، فانه هجر الاتحاديين وانضم إلى الحزب الحر المعتدل . وفي 1911 ارسل طالب مع مجموعة من النواب العرب رسالة إلى حسين شريف مكة يشكو فيها من الاضطهاد القومي للعرب

وفي تموز 1911 ، اسس طالب النقيب اول فرع عراقي لحزب الحرية والائتلاف . وارسلت أستقالة جماعية إلى الاتحاديين . وتشكلت قيادة الحزب من أثرى عوائل البصرة . وكانت الاهداف الرئيسية للحزب الجديد هي مساواة العرب بالأتراك وضرورة اصلاح الامبراطورية . ولم يكشف عن هدف الاستقلال او حتى اللامركزية .

وفي شباط 1913 صعد طالب معارضته للأتراك بتأسيس الجمعية الاسلامية في البصرة على غرار حزب اللامركزية في القاهرة والنادي الوطني في بغداد وتبنت الجمعية الجديدة برنامجا يعترف بسيادة الامبراطورية العثمانية على العراق ولكنه يطالب بوجوب كون الولاة عراقيين وبان تكون العربية هي اللغة الرسمية للدولة . وفي نفس العام فانه دبر لقاءا

مع شيخي المحمرة والكويت لبحث امكانية تشكيل اتحاد كونفدرالي يضم المشيختين والبصرة.

ولقد حاول الأتراك التصدي لمحاولات طالب النقيب عن طريق التآمر لاغتياله. ولكن رد طالب كان حازماً وسريعاً عن طريق اغتيال القائد العسكري العثماني . وبعد هذه العملية ، بدأ بأن طالب قد بلغ قمة نفوذه واضطر الأتراك إلى الاعتراف بمركزه ارضاء لمطامحه وبأمل احتواء مطالبه المتطرفة . وهكذا توصل الطرفان (طالب النقيب. والأتراك إلى اتفاق في كانون الثاني 1914 ، اصدر طالب بياناً، اعلن فيه انه والحكومة (قد اتفقا على تنسيق جهودهما كما لو كانا روحاً وجسداً واحداً)، وان كل الخلاف بينهما قد سويت ، وانه سيبذل في المستقبل كل ما في وسعه لتدعيم (الوحدة العثمانية) .

وتنبغي الإشارة هنا إلى أن طالب النقيب، كان مدفوعاً بطموح شخصي أكثر منه برؤيا مثالية . ان هدفه الحقيقي كان تشكيل ما يشبه الاتحاد الكونفدرالي او التحالف بين حكام وأمراء عرب شبه مستقلين ، بضمنهم شيخي المحمرة والكويت ، والسيد طالب ، كأمير للبصرة ، وابن دود ، وابن الرشيد، وشريف مكة ، والإمام يحيى والسيد ادريس .

وتشير بعض الآراء إلى أن طالب النقيب كانت تحركه الآمال الشخصية اكثر من الرؤيا العقائدية . الا أنه يجدر القول بانه في محاولته هذه ، أدى موضوعيا خدمة كبيرة لظهور القومية العربية . ففي طريق طرح مطالب قومية عربية ، وتحدي الحكم تركي ، وتقديم الحماية المالية والسياسية للقوميين العرب ، فلقد مهد طالب النيب ، آنذاك ، الطريق لقيام الحركة القومية العربية الا انه بالنظر لفرديته فقد حول الحركة إلى مغادرة شخصية ، بدلاً من تيار سياسي ناضج . ولذلك ، فعندما اتت الحرب فوجيء القوميون العرب ولم يستطيعوا اقتناص الفرصة او تهيئة برنامج العمل او المطالب السياسية .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المرحلة : الثانية
المادة : العراق المعاصر
التدريسي : أ.م.د. حميد فجر الدليمي

تصاعد النشاط السياسي للحركة الوطنية داخل العراق

1442هـ

2021م

تصاعد النشاط السياسي للحركة الوطنية داخل العراق

منذ عام 1914 وحتى اواخر 1918 مرت الحركة الاستقلالية العراقية بفترة سكون سياسي ، وفي أواخر عام 1918 كانت قد تشكلت لجنة ادارية لقيادة العهد، لكنها لم تستطيع ان تبرز كمركز استقطاب للفعاليات السياسية، و في شباط 1919 اسس حزباً اخر باسم (حرس الاستقلال) ، ويبدو أن عدم بروز جماعة العهد كمركز استقطاب واستبداله بحرس الاستقلال، تقف وراءه مجموعة من الأسباب أهمها:

1- ارتباط فرع بغداد بالمركز (السوري) جرده من المبادرة والمرونة السياسية.

2- الطابع العسكري للعهد قد يكون عاملا اخر في ضعف نفوذه بين المدنيين.

3- ان نظره متمعنة في التاريخ السياسي والفكري لسعيد النقشبندي (معتمد اللجنة الادارية القيادة العهد في بغداد) يمكن أن تساعدنا على فهم اسباب الفشل باستقطاب الشعبية البغدادية آنذاك ، فالميول المحافظة له كانت واضحة سواء في الرد على مقال الزهاوي (الذي دعا فيه الى اعطاء بعض الحقوق للنساء) بعنوان (السيف البارق في عنق المارق) ، بالإضافة إلى كون النقشبندي عضوا بارزا في جماعة (المشورة) العراقية المحافظة في اتجاهاتها السياسية والفكرية ، وهكذا فأننا نجد أن شخصية زعيم العهد في بغداد كانت في حقيقة الأمر غير قادرة على جذب الاكثرية من الشباب والوطنيين العراقيين .

في حين اختلف (حرس الاستقلال) عن العهد خاصة فيما يتعلق بطابعة الراديكالي الذي استطاع من خلاله أن يجذب العديد من الشباب، ذلك أن يأس بعض العراقيين الشباب من اعتدال فرع العهد في بغداد دفعهم إلى تشكيل جمعية سرية باسم (جمعية الشبيبة العراقية)، ومع ظهور حرس استقلال ببرنامجه المتشدد والجذري تشجع اعضاء الشبيبة على دمج جمعيتهم بالحرس وكان منهاج (الحرس) يتضمن النقاط التالية :

1- الاستقلال المطلق للعراق.

2- تعترف الجمعية بأحد انجال الملك حسين كملك ديمقراطي دستوري على العراق.

3 - سوف تبذل الجمعية قصارى جهدها لإدخال العراق ضمن الوحدة العربية.

4- تعتبر الجمعية واجبها الأول توحيد كافة العراقيين بصرف النظر عن انتماءاتهم ومللهم.

ونتيجة التطور السياسي اللاحق برز الحرس كمركز للحركة الوطنية ، وبالتالي كقوة صانعة ومحركة من قوى ثورة 1920 ، والدليل هو التحالف الذي سعى اليه وطنياً ودينياً وعشائرياً .

في اواخر 1917 تشكلت في النجف جمعية سرية باسم (جمعية النهضة الإسلامية) وكانت هذه الجمعية وراء ثورة النجف اوائل 1918 ضد الانكليز ، الذين تمكنوا من اخمادها ، واعدام

الكثير من قادتها باستثناء المجتهدين .

في اواخر 1918 آقام حزب حرس الاستقلال صلات مع السيد محمد علي بحر العلوم، وفي السنة نفسها قام محمد رضا (نجل المرجع الشيرازي) بزيارة بغداد واقام بعض الصلات بالزعماء الوطنيين امثال جعفر ابو التمن ، وعلي البازركان، وتم الاتفاق بينهم على انتقال المرجع الشيرازي الى كربلاء.

وبعد أن استقر الشيرازي وابنه في كربلاء كونا فريقا من المجتهدين المعادين للنفوذ البريطاني امثال الجزائري ، والشهرستاني ، وصاحب الجواهر، وبحر العلوم . واقام هذا التكتل علاقات نوعية مع جماعة الحرس من خلال اتصالات مستمرة بواسطة السيد محمد رضا ، ومحمد باقر الشبيبي ، وجعفر ابو التمن .

وكان اول تحرك للسيد الشيرازي اصدار فتوى "بعدم جواز حكم الانكليز لمسلمي العراق". وقام الوطنيون (الحرس) بتوزيع فتواه في جميع انحاء العراق.

وبعدها ادرك قادة الحرس اهمية الفرات الاوسط بالنسبة لقضيتهم، فكثفوا نشاطهم ضمن المناطق العشائرية أيضاً ، وفي نيسان 1920 حققوا نجاحاً سياسياً هاماً بتنظيم مضابط وقعها معظم زعماء الفرات الاوسط اعلنوا فيها المطالبة بالاستقلال التام ورفضهم المطلق لأية وصاية او انتداب ، وكانت هذه المضابط ذات اهمية جدية فقد اظهرت قوة صلات بين مختلف فئات الوطنيين العراقيين، وقد تم التوقيع عليها في نيسان 1920 في حين عقد المؤتمر العراقي في دمشق في آذار 1920 مما يدل على متانة وسرعة التنسيق بين اطراف الحركة الاستقلالية .

اما الخطوة الثانية التي خطاها الوطنيون العراقيون هي محاولتهم تحقيق الوحدة بين سائر افراد الشعب ، وكانت الوحدة المنشودة ذات شقين: بين المسلمين وغيرهم، وبين المسلمين انفسهم. وفي هذا الصدد اقدم الوطنيون على خطوة مبتكرة، فعندما كان المسيحيون البغداديون يمارسون بعض طقوسهم الدينية، قام وفد من المسلمين (يتألف من جعفر ابو التمن ، واحمد الداود ، وعلي البازركان) بجمع فريق من الشباب المسلم الذي اخذوا يرمون الورود والماء المعطر على الموكب أثناء مروره وكانوا يهتفون (عاش مجد سيدنا المسيح.. عاش اخواننا المسيحيون، عاشت الوحدة العراقية... عاشت الوحدة الوطنية) وقد اجاب المسيحيون بما فيهم القساوسة عاش اخواننا المسلمون.. عاش العرب) ودخل المسلمون الى الكنيسة وبقوا إلى نهاية الموكب.

اما توحيد المسلمين في بوتقة الكفاح الاستقلالي فلقد جرت التهيئة لها بأساليب ملائمة، ففي ايار 1920 وبمبادرة من حرس الاستقلال، جرى حدث لا سبق له وهو عقد احتفالين مختلفين تماما بصورة مجتمعة وهما التعزية (لأحياء ذكرى استشهاد الحسين عليه السلام) والمولود (للاحتفال بذكرى مولد الرسول محمد صل الله عليه وسلم) وكان لتوحيد الاحتفالين دلالات سياسية بالغة

الأهمية، عاكسة وحدة وطنية عميقة وجدية.

وفي اواخر ايار عام 1920 اصبح الوطنيون مقتنعين بان الوقت قد حان لتنشيط حملتهم عن طريق انتخاب لجنة تمثل الشعب وتطرح علناً ورسمياً قضية الاستقلال امام السلطات ، فقد نظم مولد كبير انتهى باصطدام عنيف مع الشرطة ، وانتخاب خمسة عشر مندوباً يمثلون قضية الأمة، وقد اجتمع المندوبون وكتبوا رسالة إلى المندوب البريطاني يطلبون فيها مقابلته، الا إن (ولسن) لغرض معاكسة مطالبهم وجه الدعوة الى (20) من وجهاء بغداد الاخرين ممن كان واثقا من تأييدهم له .

تسرب خبر مناورة ولسن الى يوسف السويدي الذي دعا الوطنيين بدوره الى اجتماع عاجل مقترحا (ان نكتب الى رؤساء العشائر اهل المدن ونطلب منهم التهيؤ للثورة في حالة رفض مطالبنا)، ولغرض احباط ولسن قرر الوطنيين دعوة الوجهاء الاخرين (الذين دعاهم ولسن) الى الاجتماع ، وانعقد الاجتماع، وكان تأييد الوجهاء الاخرين للمطالب الوطنية ضربة موجهة تماما للإدارة البريطانية التي راهنت على تأييد هؤلاء.

وعلى اثرها تم الاجتماع مع ولسن وكانت مطالبهم التي قام السويدي نيابة عن الوفد بطرحها تضمن:

1- تشكيل مجلس عراقي يمثل البلاد ويقرر شكل الحكومة العراقية القادمة.

2- حرية الصحافة.

3- رفع القيود عن الاتصالات البرية والبرقية في داخل البلاد مع العالم الخارجي.

وكان رد ولسن على ذلك (... لا يمكن اقامة حكومة وطنية أهلية على الفور) وكان هذا الحدث والذي قاد الى تفجير العنف من اجل الاستقلال والحرية بعد ذلك ، وفعلا لم ينقض شهر الا وكانت الحركة المسلحة قد انفجرت في مدن وقرى الفرات الاوسط

ثورة عام ١٩٢٠

مقدمات الثورة :

خلال ما يقرب عقداً من السنين، أصبح الوطنيون العراقيون في المدن الكبيرة يدركون بالتدريج ضرورة الصلة بالعشائر العراقية ، وفي ذات الوقت فأن الظروف الاجتماعية السياسية والانتشار النسبي للتعليم جعلت زعماء العشائر يدركون أن مشاكلهم الزراعية قد اصبحت جزءا من الحياة السياسية الوطنية العامة.

1- ظهرت أول بوادر التنسيق خلال 1910-1914 عندما أقام طالب النقيب اتصالات مع بعض زعماء الفرات الاوسط .

2- في عام 1914اتصل شيوخ الشامية بالشريف حسين وأعربوا عن رغبتهم في قيام دولة عربية مستقلة .

3- بعد عام 1918 وعلى اثر بسط البريطانيين حكمهم المباشر على المنطقة كلها شرعوا بتطبيق سياستهم الخاصة بالضرائب، وقد ساعدت هذه السياسة على انتشار السخط بين العشائر وجددت النزعة للارتباط بالحركة الوطنية .

4- في اوائل 1919 كشف الاستفتاء البريطاني عن وجود مشاعر استقلالية بين عشائر الرميثة والسماوة والكوفة والشامية والنجف .

5- في شباط 1919 تشكل حزب حرس الاستقلال في بغداد واستطاع بجهود اعضائه من شباب الفرات الاوسط ، اقامة خلايا سياسية في كافة مدن المنطقة تقريبا.

6- في كانون الثاني - شباط 1920 استقال جميع اعضاء مجلس ادارة وبلدية الشامية والنجف من مناصبهم، واوضحوا انهم يريدون قرارا نهائيا بالاستقلال .

7- في آذار 1920 اعلن المؤتمر العراقي في دمشق، استقلال العراق، ووقع معظم زعماء المنطقة على عدد كبير من المضابط في تأييد اعلان دمشق .

8- تبادل الوفود بين الفرات الاوسط وبغداد ، وفي ايار اقيم مولد كبير في بغداد انتخب فيه (15) مندوبا، وقد جاهر المجتهدون بدعم هذه الخطوة اعقبها انتخاب مندوبين في الفرات الاوسط والنجف.

ولقد لخصوا مطالب الوطنيين بـــــ:

أ. تشكيل جمعية عراقية، ينتخبها الشعب، وتجتمع في بغداد بمهمة تأليف حكومة عربية مستقلة تماما عن اي نفوذ اجنبي.

ب. رفع كافة القيود عن اتصال الشعب العربي العراقي بالأمم الأخرى.

ج. ضمان حرية الصحافة .

وبعد رفض الاجتماع من قبل المندوب المدني البريطاني، أزداد الأمر سوءا بحملة الاعتقالات التي شرعت بها سلطة الاحتلال البريطانية ، الأمر الذي جعل الزعماء الوطنيين يفكرون في الكف عن الأسلوب السلمي للاحتجاج واللجوء الى الثورة المسلحة ، وكان اعتقال شعلان ابو الجون من قبل الميجر دالي واطلاق سراحه من قبل غيث الحرجان (من شيوخ الرميثة) وجماعة الظوالم بمثابة الشرارة التي اشعلت نيران الثورة.

طبيعة الثورة :

ان الثورة العراقية بسبب اهميتها وتأثيرها وجديتها، قد أثارت تفسيرات مختلفة لدوافعها وقواها وطبيعتها ويمكن التطرق الى رأيين بريطانيين حددا طبيعة الثورة هما:ـ

الأول: ادعاء رئيس الإدارة البريطانية ولسن خلال الأحداث بأنها كانت تمردا عشوائيا من جانب عشائر فوضوية بتحريض من وكلاء الهاشميين والعلماء المتعصبين.

الثاني: أما الحاكم السياسي البريطاني في الشطرة فقد كتب أن امثال هذا الاضطراب هو بشكل عام زراعي وليس سياسيا بالدرجة الأولى .

أن ولسن، الرأي الأول ، هنا يلغي مزاعمه عن المسائل الاقتصادية كسبب للثورة ويحاول ان يفسرها بسبب نفوذ رجال الدين فقط ، وسنرى أن كلا الرأيين لا يمثل الحقيقة كاملة.

ان الفصل المصطنع بين السياسة والاقتصاد، بين الوطنية والقومية من جهة، والضرائب وسياسة الأرض من جهة أخرى، يتجلى أيضاً في كتابات بعض القوميين وقيادات الحركة الوطنية مثل محمد مهدي البصير ، وعبد الرزاق الحسني، وفريق مزهر الفرعون، الذين أعتبروا آن شيوخ العشائر وطنيين (خلص) متحمسين لفكرة استقلال العراق وليس اي مطلب اخر ، أما علي البازركان فهو وحده الذي نوه بأهمية العامل (الاقتصادي).

أن الثورة كانت تعبر بشكل جنيني، ولكنه حقيقي، عن الروح الوطنية ، ذلك أن عمق مشروعية الشكاوى التي ساعد الاحتلال البريطاني على انضاجها ، وتم الاشارة لها ، أثبتت انه لو لا هذه الشكاوى الزراعية لما تأثرت العشائر هذا التأثير العميق بالنداءات الوطنية والدينية.

أن القول بأن الثورة كانت تعبر عن شكل جنيني يقصد به أن طابعها كان جنينيا اكثر منه ناضجاً وذلك للأسباب التالية :

1- أن من الفلاحين لم يصبحوا أبدا أعضاء في جيش تحرير موحد، وغالبا ما يتولد الانطباع بأن زعماء العشائر كانوا قانعين (بالاستقلال) المحلي لمقاطعتهم .

2- افتقار العشائر وقيادات الحركة الوطنية الى التنسيق المنظم بشكل جيد وكانت علاقتهم تمثل تحالفاً اكثر منه توحيداً تنظيمياً .

3- أن احتمال استجابة البريطانيين للشكاوى الزراعية كان عاملا هاما في تردد عدد كبير من الشيوخ ومواقفهم الازدواجية .

وباختصار يمكن القول أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتخلفة في العراق كان لابد أن تخلق، سياسياً ، ثورة وطنية ولكن جنينية فقط .

تأثير الثورة :-

ان النواقص الاصلية للثورة ، بالإضافة إلى هزيمتها العسكرية ، لعبت دورا في تقليص دورها وتأثيرها على السياسة البريطانية إلى هذا الحد او ذاك ، ومع ذلك فان الثورة بمجرد وقوعها وبعض الانتصارات التي حققتها كادت أن تؤثر على السياسة البريطانية بشكل غير مطلق وهو ما يمكن التدليل عليه من خلال :-

1- تركيز الانتباه على المسالة العراقية برمتها والقضاء على احتمالات التسويف في حلها، كذلك عجلت الثورة بظهور سياسة بريطانية جديدة أتجاه العراق .

2- قضت نهائيا على امكانية (الحكم البريطاني بواسطة القوة) وتركت خيارين لا ثالث لهما أما الجلاء، او استمرار النفوذ البريطاني برضى بعض العراقيين الذين يتم ارضاءهم بتنازلات سياسية .

فما أن أدرجت مسالة الجلاء في جدول الأعمال ، حتى أخذت الشركات والمصالح المالية البريطانية تمارس ضغوطا معاكسة ، وتوالت ضغوطها على الحكومة البريطانية نحو عدم الانسحاب من العراق ، وحسب ولسن الذي أشار إلى أن رأس المال البريطاني (الغارق) في العراق حتى نهاية 1919 يقدر ب (16) مليون باون ، ومن المعروف وفقاً له أنه ثمة معادن اخرى ، لهذه الأسباب وغيرها أوضح بان التخلي الكامل عن العراق لم يكن بالمسالة البسيطة او السهلة بالنسبة للسلطة البريطانية ، حتى أن مسالة الانسحاب البريطاني من الموصل وبغداد والتمركز في البصرة قد اضحت لاغية ، عندها اضحت فكرة برسي كوكس (المندوب السامي البريطاني الذي اعقب ولسن) وطرحه لشعار الجلاء كبديل محتمل هو أمر لم يقر بصوابه ، ولم يدخر ولسن وسعاً لمهاجمة هذا البديل والبرهنة على عدم صوابه ، فقد كتب ولسن أنه في حاله الجلاء عن العراق فان النفط سينتقل الى أيد معادية ، وأن التجارة مع العراق التي تبشر بالخير ستضرر ايضاً.

لم يبقى أمام البريطانيين ألا البديل الثالث وهو طريق وسط يضمن من ناحية المصالح البريطانية وفي نفس الوقت يختصر التكاليف ، وحسب تشرشل (ان فيصل يقدم الحل الافضل

والارخص).

لماذا كان فيصل بالذات افضل صيغة لهذا الحل؟ والجواب على ذلك يجب الاطلاع على طريقة التي فسر بها صانعوا القرار البريطاني اسباب نقمة العراقيين والقوى الكامنة وراءها.

حاول المندوب السامي البريطاني، المستحيل لكي يثبت بان الحركة (ثورة العشرين) كانت قد حدثت بسبب التآمر الخارجي والأجنبي ولا علاقة لها بقوى او مشاعر وطنية وقومية نابعة من ارض العراق ، على الرغم من ذلك فان الذين نسبوا للعامل الخارجي قوة وتأثير اكبر من حجمها الحقيقي توصلوا ايضا الى ضرورة كسب بعض الوطنيين والقوميين من داخل العراق ، ومنحهم بعض الصلاحيات لكي يتمكنوا من مساعدة بريطانيا ضد (الأعداء الأجانب) ، وكان لابد لذلك ان يواجه معارضة من جهات بريطانية اخرى فلقد كتب كلايتن أحد كبار رجال السياسة البريطانية في المنطقة العربية تقريرا عزا فيه الثورة الى اخطاء السياسة البريطانية ودعي الى نوع من التفاهم مع الوطنيين (المعتدلين) كما اسماهم.

واستنادا الى هذا الادراك فلقد اعتبر ارضاء العراقيين، او على الاقل جناح منهم، امرا ضرورية، وعليه فان فيصل، الذي جمع بين كونه حليفاً لبريطانيا ، وبين علاقاته الجيدة مع القوميين والوطنيين او فئة منهم على الأقل في الوقت نفسه ، كان يمكن اعتباره الحل الأمثل .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المرحلة : الثانية
المادة : العراق المعاصر
التدريسي : أ.م.د. حميد فجر الدليمي

طبيعة النظام الدستوري

1442هـ

2021م

طبيعة النظام الدستوري

الوثيقة الدستورية التي صدرت في 21 / آذار/ 1925 والتي عرفت بـ « القانون الاساسي العراقي » لم تكن الا وليدة عوامل سياسية متشابكة شاركت في صنعها قوي اجنبية محتلة – بريطانيا على وجه التحديد – وقوى سياسية داخلية لم تجد امامها من سبيل امثل لضمان مصالحها الخاصة سوى جعل الدستور يضمن ويؤمن لها مثل هذه المصالح .

أن هذا لا يحول دون القول أن القانون الاساسي العراقي لعام ١٩٢٥ صيغ في ضوء اعتبارات تضمنتها نصوص كل من وثيقة الانتداب البريطاني على العراق ، وتصريحات المندوب السامي البريطاني ، وخطاب الملك فيصل ، والمعاهدة العراقية – البريطانية لعام 1922 .

فالمادة الأولى من وثيقة الانتداب البريطاني على العراق اقرت صراحة أن (للمنتدب أن يضع في اقرب وقت على الا يتجاوز الثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب قانونا اساسيا للعراق ...) .

والمندوب السامي البريطاني اعلن اثناء حفل تتويج فيصل أن حكومة جلالة ملك بريطانيا ، بعد أن قرر مجلس الوزراء العراقي المناداة بالأمير فيصل ملكا على العراق وان تكون حكومته حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون ، قد اعترفت بجلالة الملك فيصل ملكا على العراق .

والملك فيصل تعهد صراحة في خطبة العرش الأولى ان اول عمل اقوم به هو مباشرة الانتخابات وجمع المجلس التأسيسي ، ولتعلم الأمة أن مجلسها هذا هو الذي سيضع بمشورتي دستور استقلالها على قواعد الحكومات الديمقراطية ويعين أسس حياتها السياسية والاجتماعية .

اما المعاهدة العراقية – البريطانية لعام 1922 فقد اكدت مادتها الثالثة بأن يوافق جلالة ملك العراق على أن يشرع قانونا اساسيا ليعرض على المجلس التأسيسي العراقي ويكفل تنفيذ هذا القانون الذي يجب الا يحتوي على ما يخالف المعاهدة وان يأخذ بعين الاعتبار حقوق ورغائب مصالح القاطنين في العراق ، ويكفل للجميع حرية الاعتقاد التامة ، وحرية ممارسة جميع مراسيم العبادة بشرط الا تكون مخلة بالآداب والنظام العام ، كما يكفل الا يكون هناك أدنى تمييز بين سكان العراق بسبب اللغة او الدين او القومية ، وكذلك يؤمن لجميع الطوائف حقها بالاحتفاظ بمدارسها لتعليم افرادها بلغتها الخاصة . ويجب أن يعين هذا

القانون الاساسي الأصول الدستورية تشريعية كانت ام تنفيذية التي ستتبع في اتخاذ القرارات في جميع الشؤون المهمة بما فيها الشؤون المرتبطة بمسائل الخطط المالية والنقدية والعسكرية .

في ضوء النصوص والتصريحات المذكورة أعلاه تم تشكيل لجان خاصة عهد اليها بمهمة صياغة الدستور العراقي المقترح . وقد انهت هذه اللجان المهمة الموكولة اليها في ايلول/1923 ، وتم نشر مشروع الدستور في تشرين الأول من نفس العام .

وفي 18/ آذار/ 1924 صدر قانون المجلس التأسيسي ، وفي 27 منه افتتح الملك المجلس بخطاب اكد فيه أن المجلس قد اجتمع :-

1- من اجل ان يقرر رأيا في المعاهدة العراقية – البريطانية وبذلك تتمكن البلاد من تدعيم سيادتها .

2 – من اجل سن الدستور العراقي ، وبذلك يتحقق تأمين حماية حقوق الأفراد والجماعات واقامة سيادة الدولة الداخلية .

3- من اجل سن قانون الانتخاب الذي ينتخب على اساسه المجلس النيابي الذي يجتمع لينوب عن الامة ويراقب اعمالها .

وبخصوص (سن الدستور) ، الف المجلس التأسيسي لجنة خاصة لدراسة مشروع الدستور وتقديم الاقتراحات التي تراها مناسبة بشأنه . غير أن هذه اللجنة عجزت عن القيام بمهمتها مما اضطرها إلى اعادة مشروع الدستور الى المجلس التأسيسي ثانية ، الذي صادق بدوره عليه ، بعد مناقشات عامة ، في 10 / تموز / 1924 .

وفي 21/ آذار/ 1925 صادق الملك على الدستور وامر بوضعه موضع التنفيذ . وتم اجتماع مجلس الأمة العراقي ، لأول مرة ، في ظل النظام البرلماني الجديد في 16/ تموز/ 1925 .

وقد تضمن الدستور العراقي مائة وثلاثا وعشرين مادة ضمتها مقدمة وعشرة ابواب رئيسية . ولقد تم تعديل الدستور خلال الفترة الممتدة حتى عام 1958 مرتين : اجرت التعديل الاول وزارة عبد المحسن السعدون عام 1925 ، أما التعديل الثاني فقد اجرته وزارة نوري السعيد عام 1943 ، وبموجبه اصبح الدستور العراقي يتكون من مائة وخمس وعشرين مادة .

والواقع أن الدستور العراقي حاول أن يعكس بعض الخصائص العامة التي يمكن ان

تميزه عن غيره من الدساتير ، من ذلك : تأكيده على مبدأ سيادة الأمة واتسامه بالجمود ، اضافة الى تأكيد الصفة الديمقراطية البرلمانية للنظام هذه الوثيقة الدستورية .

غير ان هذه الخصائص العامة التي حاول المشروع اسباغها على دستور عام 1925 لا تحجب تلك المآخذ التي ترد عليه والعيوب التي تعتريه والتي ظلت ملازمة له تاريخ سقوطه رسميا في 14 تموز / 1958 . وابرز العيوب او المآخذ التي الاستشهاد بها في هذا الصدد هي :-

١- عدم تأكيده للحقوق الاجتماعية والاقتصادية :

قد يكون سبب ذلك هو ان الدستور العراقي من الدساتير التي وضعت بعد الحرب العالمية الأولى ، ومثل هذه الدساتير كانت تؤكد ، فقط ، على مفهوم الديمقراطية السياسي دون مفهومها الاجتماعي . ومع ذلك كان على المشرع العراقي ، ملافاة هذا العيب ، وبالاخص بعد قيامه بالتعديل الثاني عام 1943 ، ذلك لأن مفهوم الدولة الحديث لم يعد يعني انها مجرد أداة للقيام بواجبات محددة ضيقة ، بل اصبح مفهومها ومهمتها رعاية أفراد المجتمع وتأمين مختلف حاجاتهم . كذلك ان الديمقراطية لم تعد هدفا بحد ذاته بل وسيلة لهدف هو رفاه المجموع او بعبارة ادق : رفاه المجتمع .

2- ركاكة اسلوب صياغته :

فالتمعن بالنصوص التي احتواها الدستور سيتضح له فورا ان هذا الدستور لم يوضع في البداية باللغة العربية : فهو لا يعدو أن يكون مجموعة من النصوص المقتبسة من دساتير دول متعددة غلب عليها طابع الترجمة الركيكة .

واذا تجاوزنا الجانب الشكلي إلى مضمون الدستور نفسه فسنجد أن المشرع العراقي اراد ان يظهر ، من خلال النصوص الدستورية ، أن النظام العراقي هو نظام برلماني علاقة القابضين على السلطة فيه بالمحكومين اساسها التعاون والتوازن .

ولتجسيد مبدأ التعاون بين السلطات نص الدستور على حق الوزراء في حضور جلسات مجلس الامة للدفاع عن سياستهم (م 58) وحق تصويتهم في المجلس الذي هم اعضاء فيه والمشاركة في مناقشاته (م 61) وحق الحكومة في تقديم مشروعات القوانين الى مجلس النواب، (م 62) ثم حق اصدار الانظمة وحق الملك في دعوة البرلمان إلى الانعقاد او تأجيل اعماله .

ولتحقيق التوازن بين السلطات نص الدستور العراقي على حق السلطة التنفيذية في حل البرلمان واجراء انتخابات جديدة ، وبالمقابل منح البرلمان حق الاقتراع بعدم الثقة في الوزارة ، أي تقرير المسؤولية السياسية للوزارة أمام البرلمان (م 66).

غير أن المتفحص لمضامين الدستور العراقي سيجد أن المحاولة التي بذلت لاظهاره بمظهر الدستور البرلماني الذي يقوم على اساس التعاون والتوازن ، لم تجد سبيلها للترجمة (الفعلية) في ثنايا نصوصه الدستورية . فالدستور العراقي ، تبعا لما تقدم ، كان يعاني بوضوح من ظاهرة اختلال التوازن بين السلطات . السلطة التنفيذية فيه متفوقة على كل من السلطتين التشريعية والقضائية . اما مظاهر هذا التفوق فيمكن الاستدلال عليها في النواحي التالية :

1- جعل مجلس الاعيان ، وهو جزء من السلطة التشريعية ، كله معينا السلطة التنفيذية (الملك) من شأنه أن يشل السلطة التشريعية وينتقم سيادة الامة . كما ان انفراد هذه السلطة باختيار أعضاء احد المجلسين يتيحها حرية ملئه باعضاء من حزبها او من الذين يسيرون في ركابها .

2- تمتع الوزارة بحرية تقديم مشاريع القوانين الى اي من المجلسين ابتداءا (مجلس النواب او مجلس الاعيان) فاذا قبلها المجلس الاول ترفع ، بعدها ، إلى المجلس الثاني ، يمنحها (الوزارة) حرية احالة مشروع القانون المنوي تشريعه إلى المجلس الذي تعتقد انه سيصوت طبقا لرغباتها ، وبالتالي تحرم المجلس الثاني من النظر فيه او اتخاذ قرار محدد بشأنه .

3 – حق الملك في الاعتراض على مشروعات القوانين التي يصادق عليها مجلس النواب والاعيان ، وترفع اليه للتصديق ، مرات غير محدودة .

4 – حق الوزارة في اصدار المراسيم بقوانين اثناء عطلة مجلس النواب دون اشتراط دعوة المجلس للانعقاد فورا او خلال مدة معينة لعرض تلك المراسيم عليه . أن الدستور اشترط ، فقط ، عرض المراسيم الصادرة على البرلمان في اول اجتماع له ، دون أن يلزمه بالبت فيها بالقبول أو الرفض خلال مدة معينة .

5 – حق السلطة التنفيذية في حل مجلس النواب حتى ثاني يوم من اتمام انتخابه دون وجود ضابط بهذا الصدد .

6- حق السلطة السلطة التنفيذية في تحريك الرقابة على دستورية القوانين : فالمحكمة

العليا لا تنعقد لمباشرة اختصاص تفسير نصوص الدستور ، او دستورية القوانين الا بناء على رغبة السلطة التنفيذية ، اذ يجب لانعقادها صدور ارادة ملكية بموافقة مجلس الوزراء .

7- منح السلطة التنفيذية حق العفو الخاص من الأحكام اطلاقا حتى لو كان الحكم صادرا من المحكمة العليا على احد الوزراء بقرار اتهامي اصدره مجلس النواب . واذا كانت هناك من كلمة تقال بشأن النظام الدستوري الذي قررته احكام دستور آذار 1925 فأنها يمكن أن تتلخص بالاتي :

لقد كان هناك بونا شاسعا بين النصوص المثبتة في الدستور والنظام سياسى المطبق فعلا ، هناك طلاق بين المخطط الدستوري والواقع السياسي في ظل ذلك النظام .

في المخطط الدستوري كان النظام القديم يبغي اقامة ديمقراطية برلمانية لاسباغ مظهر العصرية على العراق . وفي الواقع لم تؤد الاجراءات الشكلية للديمقراطية الا إلى سيطرة الملك . فدستور عام 1925 كان ، في الحقيقة ، وثيقة شكلية بعيدة كل البعد عن الحياة السياسية الحقيقية .

والنظام البرلماني الذي أقامه دستور عام 1925 كان نظاما برلمانيا كاذبا : فمجلس الاعيان تابع للملك الذي يعين أعضاءه وبالتالي فليس هو المعبر عن ارادة الشعب بأي شكل من الاشكال . ومجلس النواب (وهو المجلس الثاني والاهم) كان خاضعا للسلطة التنفيذية ، واعضاؤه كانوا أقرب إلى الموظفين منهم الى ممثلى الشعب ، فالانتخابات كانت تزيف ، ونظام المرشحين الحكوميين هو السائد : ممثلين « منتخبين » ظاهريا ومعينين واقعيا . وعليه فلم يكن في مقدور مجلس النواب حجب الثقة عن الوزارة ، وليس له رأي في تشكيل الوزارات مطلقا . فقد كانت الوزارات تجيء وتذهب ولا بد (لممثلي الشعب) في هذا الأمر .

بعكس هذا فان السلطة التنفيذية (الملك في الحقيقة) كانت لها كل السلطات ، فلم تكتف « بفبركة » المجالس النيابية بل سلطت عليها سلاح الحل المستمر .

هذا هو النظام البرلماني الذي اريد اقامته : برلمان شبح وملك لا يقف شيء امام سلطاته (الفعلية) القانونية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المرحلة : الثانية
المادة : العراق المعاصر
التدريسي : أ.م.د. حميد فجر الدليمي

مشكلة الارض والنظام العشائري

1442هـ

2021م

مشكلة الارض والنظام العشائري

بعد سلسلة من الحملات القاسية والدامية ولكن الفاشلة ضد العشائرية العراقية ، فلقد كان مدحت باشا اول مسؤول تركي أدرك خطا هذه السياسة. وحقيقة أن نظام الأراضي هو العامل الحاسم في تحديد العلاقة بين العشائر والحكومة . أن نظام التملك بالنسبة للأراضي العشائرية لم يكن واضح المعالم واثار منازعات حادة بين الاتراك والعشائر . فبموجب النظم الاسلامية ، التي طبقت في العراق بعد الفتح الإسلامي ، كانت الأراضي تعتبر ملكا صرفا (اي ملكية خاصة) الا أن الاتراك ، لسبب ما ، ادرجوا معظم الأراضي تقريبا تحت صنف الاراضي الاميرية (العائدة للدولة) . ومن هنا فإن الحكومة كانت ، نظرياً ، تدعي ملكية هذه الأراضي ، الا انها من الناحية العملية كانت عاجزة عن وضع هذا الادعاء موضع التطبيق .

فقد كان من المنطقي أن تنكر العشائر على الحكومة مثل هذه الدعوى . فان مكية العشائر للأرض لم تستند الى هبات أو وثائق تحريرية ، بل كانت قد استولت عليها أما عنوة ، او استوطنتها ووزعتها عندما كانت متروكة .

وبالرغم من ادعاء الحكومة ملكية الأرض ، الا انها لم تكن قادرة ابدا على ممارسة حق التملك . لم تكن الحكومة قادرة على اختيار الحائزين ولا السيطرة على نظام الزراعة ، ولم تكن الحكومة لتأمل في الحصول على حصتها الشرعية من الريع او الضريبة الا في ظروف ملائمة ولكن غالبا بصورة نادرة . ولم يكن للحكومة مناص من الاعتراف بواقع الممارسات العشائرية . (الا ان هذه الممارسات لم تثبت ابدا في قانون مكتوب او معترف بها صراحة كقانون للأرض . كان يبدو ان الحكومة تحرص بعناية على الاحتفاظ بحقوق الملكية الى أن يحين الوقت الملائم الذي تستطيع فيه وضع ادعائها هذا موضع التطبيق) ، أي بعبارة أخرى أن الحكومة استمرت ـ من الناحية القانونية او الشرعية – تعتبر الأرض ملكا لها ، في حين أن العشائر اصرت على اعتبار الأرض ملكا للعشائر .

شرع مدحت باشا بتطبيق قانون الاراضي العثماني على العراق ليعزز سياسته الرامية إلى تصفية النظام العشائري . وبمقتضى أحكام هذا القانون كان يجوز تفويض الارض الاميرية لزارعها الفعلي ، وبالتالي اكسابه مصلحة ثابتة فيها . وكان مدحت يرمي من وراء انتهاج هذه السياسة الى تحويل العشائر شبه البدوية الى مجاميع متوطنة بصورة دائمية ، قائمة على الزراعة ، وبالتالي تسهيل خضوعها للسلطة المركزية . وعن طريق جعل ملكية

الارض خاضعة لوثيقة تحريرية ، كان مدحت يرمي إلى القضاء على الحروب العشائرية حول الأراضي المتنازع عليها والاستعاضة عن سلطة الشيخ في منح الأراضي بسلطة الدولة.

وعن هذا الطريق كان مدحت يتصور انه سيجعل أفراد العشائر مسؤولين مباشرة امام الدولة ، متخطين الشيوخ ، مما سيشكل بدوره ضربة هامة للنظام العشائري : وعن طريق توزيع الأراضي بين زارعيها ، كان مدحت يرمي إلى الغاء الملكية العشائرية المشتركة ، والاستعاضة عنها بالملكية الفردية الخاصة ، التي كان يعتقد أنها ستحطم النظام العشائري .. وكل ذلك سوف يؤدي إلى تحقيق رفاهية الشعب ، وزيادة موارد الدولة ، واستتباب الأمن والنظام ، وبالدرجة الأولى ، تحطيم النظام العشائري والتعجيل بعملية التفكك بين العشائر .

أن الهدف الأساسي من تطبيق قانون الأراضي العثماني في العراق « يمكن تلخيصه في النقل الشامل لحقوق التصرف في الأراضي الأميرية المزروعة إلى صغار الزراع، أما عن طريق تثبيت الحقوق في الأرض وتنظيمها حيثما وجدت ، او كما هو الامر في حالة بيع الأرض بالمزاد واحياء الاراضي الموات ، عن طريق خلق هذه الحقوق حيث لم تكن موجودة » .

ووفقا لقانون الأرض العثماني ، فلقد كانت السلطات مستعدة للاعتراف بحق التقادم المكسب لملكية الأرض لكل شخص يثبت (حق القرار) الذي يتضمن استمراره في أشغال الأرض ، وكذلك زراعتها لفترة لا تقل عن عشر سنوات.

وكان يصعب على افراد العشائر توفير هذه الشروط فبحكم الطابع الجماعي للملكية العشائرية ، لم يكن هناك ارض يزرعها فرد واحد من العشيرة لمثل هذه المدة الطويلة . وفضلا عن ذلك ، فبالرغم أن مساحة (الديرة) كانت ، بوجه عام ، ثابتة ، إلا أن (القطع) و (الفدادين) كانت تتغير باستمرار ، بسبب الملوحة ، او انهاك التربة ، او كثرة الفيضانات او تحول الأنهار او اغلاق الأقنية بالطمي .

ولما كان الاعتراف بحقوق ثابتة لأفراد العشائر متعذرا ، فان خلق هذه الحقوق كان ضروريا بالنسبة لمقتضيات الوضع . ولذلك عرض مدحت باشا على افراد العشائر الحصول على سندات الطابو بدفع (بدل المثل) الذي كان يعرف ايضا (بالمعجل).

كان القانون واضحاً في تحديد حقوق والتزامات الحائز على سند الطابو ، الذي كان يكتسب الحيازة القانونية على الأرض ، مع بقاء ملكيتها النهائية في (الرقبة) في يد الحكومة

. وفضلا عن ذلك ، نص القانون على حيازة الأرض الأميرية مشروطة بزراعتها ، فاذا بقيت متروكة لمدة ثلاث سنوات او اكثر ، فقد الحائز كل حق له فيها.

كانت تلك محاولة طموحة . ولو انها نفذت بشكل صحيح ، لكان العراق قد مر بثورة اجتماعية تقدمية ذات أبعاد ايجابية عميقة . الا ان النظام العشائري العراقي والادارة العثمانية كانا غير مؤهلين لإمداد هذه المحاولة بالشروط اللازمة لنجاحها .

أن الادارة العثمانية التي كان موظفوها يتقاضون رواتب زهيدة (وبالتالي عرضة الرشوة) ، والتي كانت تفتقر الى الخبرة والى المسوحات اللازمة للأراضي ، لم تكن قادرة على تحقيق الأهداف المطلوبة فكانت السندات تصدر أحيانا بالنسبة لأراضي متداخلة ، او تتكرر احيانا بالنسبة لذات العقارات ، او تصدر أحيانا وهي مساحات كبيرة جدا من الارض لم يكن من حق الحكومة ولا في نيتها اعطاء حق حيازتها للأفراد وقد أدى ذلك إلى أهدار أموال طائلة وكان يتنافى مع سياسة الحكومة ، المثبتة في القانون وفي التعليمات الى موظفي الطابو ، حول وجوب تفويض الاراضي لزراعيها الفعليين .

إن الهدف الرئيسي لسياسة مدحت باشا ، وهو تفويض الاراضي لصغار المزارعين وتحويل أفراد العشائر الى ملاك الأرض ، لم يتحقق أبدا ، فلم يكن بوسع افراد العشائر ان يهيئوا ما يكفي من المال لدفع (المعجل) للحصول على سندات الطابو . ومن جهة اخرى ، كان القانون العثماني يمنع الملكية المشاعة . وبذلك حرم العشيرة ، كهيئة جماعية ، من امكانية شراء الأرض . وكان أفراد العشائر من جهتهم لا يرغبون في شراء السندات لانهم كانوا يعتقدون أنها سترتب ضرائب عليهم ، كما كانوا يرتابون في أن اقتناء السندات سيجعلهم عرضة للتجنيد . وفوق كل هذا وذاك لم يكن أفراد العشائر يجدون أي سبب لشراء اراضي كانوا قد حققوا الحيازة الكاملة والفعلية عليها بالقوة .

ان تردد وعزوف افراد العشائر عن شراء سندات الطابو افسح المجال أمام الموظفين الكبار ، وتجار المدن وبعض الشيوخ الأذكياء لشراء الأراضي والحصول على السندات . لقد كان هؤلاء الناس يمتلكون مزية الحيازة على المال المطلوب ، ويدركون أهمية التطور الجاري . كما أن نمو التجارة العراقية والطلب المتوسع باضطراد على المنتجات العراقية، ادى الى تسابق تجار المدن غير الزراعيين والموظفين الاداريين على شراء الأراضي الزراعية .

وقد دشن هذا بداية مشكلة جديدة ، هي مشكلة الملاك الغائبين الذين كانوا يعيشون

غالبا في المدن ويطالبون ببدل (الملاكية) عن أراضيهم التي كان يزرعها رجال العشائر . وغني عن القول ، أن الفلاحين كانوا يشعرون بنقمة مريرة على هذا التدهور في مركزهم ، ويقاومون التغيرات الاجتماعية الجديدة بضراوة . لقد كان الفلاحون يرفضون رفضا قاطعا الاعتراف بحقوق الملاكين الغائبين ويمتنعون عن دفع بدل الملكية اليهم .

ان هذا التغيير في علاقات الانتاج الاجتماعية قد ولد موقفين سياسيين متباينين . فقد كان الملاك الغائبون وحائزو سندات الطابو يشعرون أن الحكومة حليفهم الرئيسي ضد ثورة الفلاحين . وبسبب عجزهم عن جباية بدل الملاكية بأنفسهم من رجال العشائر ، كانوا مضطرين إلى الاعتماد على سلطة الحكومة في هذا الشأن (ومن هنا نشأت طبقة اقطاعية في العراق توالي السلطة أيا كانت) وبالمقابل ، فان أفراد العشائر رفضوا أن يصبحوا مجرد مستأجرين ، وبذلك وجدوا أنفسهم في الخندق المضاد للحكومة ، التي كانت تؤازر اعداءهم الألداء ، من الملاك الغائبين وحائزي سندات الطابو . « ومن هنا فان نظام الطابو ، الذي جرى ادخاله اول الأمر لحماية الفلاح ، اصبح يستخدم كوسيلة قهر ضده » على حد قول الدكتور صالح حيدر .

وفي بعض المناطق قام بعض الشيوخ بتسجيل الاراضي بأسمائهم والحصول على سندات الطابو . وطرأ تغير جذري بسبب التحول في علاقات الانتاج الاجتماعية .

فأولئك الشيوخ بتحولهم إلى ملاك اراضي قد تحولت علاقتهم بالعشيرة من شيخ للعشيرة الى ملاك مستأجرين . وقد دشن ذلك بداية تفكك النظام العشائري وبداية الصراع الطويل والمرير بين أفراد العشائر وذلك الجزء من الشيوخ الذين تحولوا إلى ملاك (اقطاعيين) .

وبالرغم من أن نتائج اصلاحات مدحت باشا العقارية لم تتوافق مع نواياه ، الا انها على الاقل حققت احد اهدافه وهو التعجيل بانحلال النظام العشائري ، لا عن طريق تحويل الفرد العشائري الى ملاك خاص مستقل ، كما كان الهدف الرئيسي ، بل عن طريق اغتراب هذا الفرد عن ارضه تماما وتحويله إلى مجرد مستأجر .

ان الشيخ العشائري كانت تتجاذبه عناصر أخرى ، اضافة إلى خوفه المتزايد من السلطة المتنامية للحكومة ، وذلك شعوره بالأرباح التي يمكن أن يحققها عن طريق تحوله من شيخ (ابوي) إلى مالك (اقطاعي) يجني ارباح عالية من الدخل الزراعي . مثل هذه الأرباح لم تكن لتتوفر في ظل الترتيبات العشائرية القديمة .

وهكذا فان النظام العشائري في العراق مر بحالة مزدوجة ومتناقضة . فحينما تحول

الشيخ الى مالك بدافع الرهبة أو الرغبة او كلاهما فان العلاقات العشائرية كان أن تبدأ بالتفسح ثمرة الصراع الاجتماعي بين الشيخ الملاك من جهة وافراد عشيرته الرافضين للنمط الجديد في العلاقة . أما في المناطق التي رفض الشيوخ فيها التحول إلى ملاك – لسبب او لأخر – او تأخرت هذه العملية الى ما بعد 1930 – 1931 ، فان النظام العشائري ازداد تماسكا واصبح الشيوخ غير الملاك فرسان عشائرهم في النضال ضد الملاك الغائبين والحكومة . وبشكل عام نستطيع القول أن هذه النمط الثاني كان هو الغالب في مناطق الفرات الاوسط . موطن الثورة الاستقلالية والقومية التي كانت في آن واحد قومية وطبقية ، بمعنى أن العشائر (والشيوخ غير المالكين) وجدت في المسألة القومية (العداء للانكليز) تبريرها الأيديولوجي للنضال ضد اشكال الملكية الجديدة وسلطة الحكومة الجائرة التي انتصرت للملاك الغائبين وفرضت (وجبت) الضرائب من الفلاحين .

وافضل اختصار لمسألة الأرض في العراق ، كما واجهها البريطانيون يكمن في العبارات التالية لاحد كبار موظفي الادارة البريطانية «أن استقرار الزراعة وتوسعها عملا على تفكيك العشائر واضعاف نفوذ الشيخ . وان اعادة واستمرار قوة شيوخ العشائر ، وفي الوقت نفسه تحقيق الانفتاح في الريف وتنشيط الزراعة ، يمثل أحد المعضلات الهامة في ادارة الأراضي في العراق. وسنتابع في فصول قادمة موقف البريطانيين من مشكلة الارض والاثار السياسية لذلك.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المرحلة : الثانية
المادة : العراق المعاصر
التدريسي : أ.م.د. حميد فجر الدليمي

مهمات ومعوقات النظام السياسي في العهد الملكي

١٤٤٢هـ ٢٠٢١م

مهمات ومعوقات النظام السياسي في العهد الملكي .

١- المهمات :

واجه تأسيس الدولة العراقية الجديدة كما هو شأن الدول حديثة التأسيس ، مهمات كبيرة ومعوقات أكبر في طريق بناء أو توطيد أسس وقواعد النظام السياسي المعاصرة، فلقد عرف الكيان العراقي بوصفه مجتمعا "قديما" ودولة حديثة ، وباختصار شديد فأن أبرز المهمات الداخلية كانت:-

١- توحيد سكان ما بين النهرين غير المتجانسين وصهرهم في بوتقة واحدة .

٢- انتشالهم من حالة التأخر الموروثة عن الإمبراطورية العثمانية ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ... الخ .

٣- إشاعة الأمن وإحلال النظام .

ومن الضروري هنا إلقاء الضوء على طبيعة المجتمع العراقي آنذاك وهو من بين المجتمعات التعددية ويمتاز بالتنوع القومي والتعدد الديني والمذهبي ، فلقد شكل العرب حينها أربعة أخماس سكانه ، يليهم الأكراد ، والتركمان ، والآشوريين ، والكلدان ، والأرمن، ويشكل المسلمون نسبة الغالبية العظمى ، وهناك أقليات دينية هي اليهود ، يليهم المسيح بطوائفهم المختلفة ، والصابئة المندائيين ثم الطائفة اليزيدية .

أما توزيع هذه التشكيلة على مناطق العراق ، فأن المنطقة الواقعة جنوب بغداد على ضفتي دجلة والفرات فأن الكثافة السكانية الأكبر فيها من المسلمين الشيعة العرب .

أما المنطقة الواقعة أعالي بغداد في محيط نهر الفرات فهي ذات كثافة سكانية من العرب السنة ، أما المنطقة الجبلية التي تقع إلى الشمال والشمال الشرقي فأغلب سكانها من المسلمين السنة الأكراد .

أما نمط معيشة هؤلاء السكان آنذاك ، فينقسم إلى ثلاثة مجموعات هي العشائر الرحالة ، والعشائر المتوطنة ، والجاليات الحضرية .

من هنا نرى أن المهمات الدولية العراقية الناشئة كانت محاطة بالمعوقات الكبيرة التي سيرد ذكرها تباعا .

أما من ناحية الشؤون الخارجية فلقد كانت مشاكل العراق تدور حول علاقتها ببريطانيا ، وعموما فأن المهمات الداخلية والخارجية والمشاكل المحيطة بها متداخلة ومرتبطة بشكل وثيق.

٢- المعوقات الداخلية :-

أ- المعوقات الإدارية :-

لقد كانت إدارة العراق في عهد الكولونيل ولسن يتولاها البريطانيون والهنود في الغالب ، ولكن خلال فترة الحكومة المؤقتة (٢ تشرين الأول ١٩٢٠ - ٢٣ آب ١٩٢١) أخذت المناصب الإدارية تنتقل تدريجيا إلى أيدي العراقيين بشكل جزئي ، وتزايد ذلك في عهد الملك فيصل الأول .

لكن البريطانيين ظلوا محتفظين بالوظائف المهمة خاصة خلال مرحلة الانتداب (١٩٢١ - ١٩٣٢) مثل وظائف المستشارين في مختلف الوزارات ، ويتقاضون رواتب أعلى من مرؤوسيهم العراقيين ، كما يتمتعون بالسلطات الفعلية بنسبة أكبر ، كذلك الوظائف الرئيسية مثل وظيفة المفتش العام للشرطة ، ومديري الصحة ، والكمارك ، ومدير الزراعة .. الخ ، أما في الألوية فقد تحول الحكام السياسيون السابقون فيها إلى مستشارين ومفتشين إداريين ، ولعبوا دوراً مهماً في تثبيت السيطرة البريطانية في العراق على حساب مصالح ومتطلبات الدولة والمجتمع .

إلا أن هذا الواقع أخذ بالانحسار منذ إعلان استقلال العراق عام ١٩٣٢ وسيطر العراقيين على المراكز الحكومية .

ب- المعوقات الاجتماعية الاقتصادية :

١- المشاكل الاجتماعية : ولعل من أبرز هذه المشاكل وأكثرها تأثيرا على النظام السياسي هي :

أولا : مشكلة العشائر :

تؤلف القبائل سدس سكان العراق آنذاك ، وهذه تمثل معضلة تقليدية لأية حكومة ترغب أن تكون مستقرة ، فقد أدخل البريطانيون إلى المناطق العشائرية ما عُرف بنظام (ساندهان) ، الذي استخدم في الهند ، وكان يمارس السيطرة على القبائل وفق هذا النظام زعماؤها الوراثيون ، وأن الحكومة وفقا لهذا النظام تستخدم الشيخ المحلي وكيلا لها باعترافها بسلطته وتقديم المساعدة المالية إليه في بعض الأحيان وحماية مصالحة الأسرية .

لذلك فأن هذا النظام يحافظ على العلاقات الإقطاعية ويجعل من الصعب تطبيق أية سياسة اصطلاحية لغرض التقدم والتنمية الاجتماعية العامة الشعب .

لذلك فأن شيوخ العشائر كانوا في العديد من الحالات أكثر صداقة للبريطانيين من سكان المدن ، وكان البريطانيون يستخدمون هذه القوة العشائرية عندما تتأزم أحوالهم ، وبقيت هذه الروابط قائمة حتى بعد انتقال السلطات الإدارية واستقلال العراق عام ١٩٣٢.

وفي العقد الأول من الحكم الملكي لم تكن العشائر تملك التفوق العددي السكاني فحسب بل

امتلكت التفوق المسلح كذلك ، فلقد كان في حوزة العشائر مائة ألف بندقية مقابل خمسة ألف بندقية لدى الجيش العراقي .

لذلك ففي عقدي العشرينات والثلاثينات نشطت العشائر سياسياً وعسكرياً وكان لها الأثر الكبير في تشكيل الحكومة ، ولشيوخها جزء ملحوظ من مقاعد البرلمان مثل شعلان الطعية ، عبد الواحد الحاج سكر ، علوان الياسري ، حبيب الخيزران ، محمد العريبي ..... الخ .

وخلال عقد الثلاثينات فقط كانت هناك (١١) انتفاضة عشائرية من شمال ووسط وجنوب العراق ، ولقد وصف تاريخ العراق في منتصف الثلاثينات بأنه العصر العشائري ، وكانت الصراعات تدور غالبا حول امتيازات وحول الأراضي والنفوذ.

وكان السياسيون وزعماء العشائر يعقدون التحالفات المتعارضة في إسقاط الحكومات وتشكيلها استمر الدور العشائري في السياسة العراقية ولكن بصورة أقل حتى نهاية العهد الملكي .

ثانيا : مشكلة الأقليات :

لقد كانت هذه الجماعات والطوائف تؤلف ٢٠% من سكان العراق وكان أكبر هذه الأقليات هم الأكراد الذين يعيشون في الأقسام الشمالية في ألوية الموصل، وكركوك ، والسليمانية ، ومناطق راوندوز .... الخ .

ويسكن قسم منهم في المدن والقرى ، ويحيا القسم الآخر حياة البداوة ، وينتشر الأكراد كذلك في الدول المجاورة (تركيا ، وإيران ، وسوريا ، والاتحاد السوفيتي) ، وبسبب طبيعة الأكراد في رفضهم الخضوع للتسلط الأجنبي، وقدراتهم على التحرك عبر الحدود المجاورة عند الضرورة، فأنهم مثلوا مصدرا آخر لمصاعب الحكومة في العهد العثماني والبريطاني ثم الملكي ، ولذلك امتنع الأكراد في الاستفتاء العام الذي جرى عام ١٩٢١ على التصويت على ترشيح الملك فيصل لرئاسة الدولة بسبب عدم موافقتهم في الغالب .

فوقعت ثورات واسعة في المنطقة الكردية في الأعوام ١٩٢٢ – ١٩٢٤ – ١٩٣٠ – ١٩٣١ – ١٩٣٢ بقيادة الشيخ محمود الحفيد زعيم السلمانية للمطالبة بحقوقهم القومية وقد كلفت الحكومة جهود وموارد كبيرة لقمعها .

ومنذ منتصف الثلاثينات قادت عائلة البرزاني بزعامة الملا مصطفى البرزاني الحركات المسلحة ضد السلطة المركزية كان آخرها المواجهات المسلحة عام ١٩٤٥ التي أدت إلى اندلاع حرب شاملة ، تراجع على أثرها الملا مصطفى البرزاني وجماعته إلى إيران وتركيا ، ثم إلى الاتحاد السوفيتي لاحقا حتى عام ١٩٥٨، ولقد حاولت الحكومة إعطاء تمثيل للكرد في الوزارة ومجلس النواب ولكن بنسبة أقل وفي مراكز غير مؤثرة غالبة، بالإضافة إلى أن القوى الكبرى وخاصة

بريطانيا حاولت استخدام القضية الكردية كورقة تستفيد منها داخليا وإقليميا .

وفيما عدا الأقلية الكردية كانت هناك أقليات أصغر تركية ، وإيرانية ، وتركمانية ، واثورية جرى الإشارة لها .

ولقد كان النساطرة والاثوريون ، سببا لنشوب ما عُرف بثورة القرى الأثورية في الشمال عام ١٩٣٣ حينما طالب بطريارك الاثوريون وزعيمهم الدنيوي ((المار شمعون) بمنح أبناء الطائفة استقلال أكثر في إدارة شؤونهم ، وقادت الحكومة حملة عسكرية بقيادة بكر صدقي لإخماد وقمع هذه الحركة ثم القضاء عليها .

ثالثاً : مشاكل اجتماعية أخرى :

وتتمثل في تردي الواقع الصحي وتفشي الأمراض والأوبئة إضافة إلى آفة الجهل والأمية المستشرية آنذاك في العراق . وحالة الفقر المدفع لشرائح واسعة وسنتطرق لها لاحقا .

أما التعليم الحديث فلم ينشأ في العراق بشكل ملحوظ إلى مطلع القرن العشرين بالرغم من وجود بدايات بسيطة في عهدي داود باشا ومدحت باشا في حين أن التعليم خارج العراق كان بطبيعة الحال محصورا في الطبقات الثرية ، ناهيك عن المستويات العليا من التعليم الحديث الذي كان امتياز مقتصراً على الطبقات الموسرة غالبة .

ت- المعوق الاقتصادي :

لقد عانى العراق شأنه شأن كثير من البلاد الزراعية الأخرى من تأثير الأزمة الاقتصادية التي عمت أرجاء العالم نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات من القرن الماضي ، كما أنه ورث اقتصاد ضعيفاً متأخر من العهد العثماني، ولم تبدأ شركة النفط العراقية باستخراج النفط إلا في عام ١٩٣٠ ، لذلك كان لابد من مرور وقت غير قصير قبل أن يستطيع العراق الاعتماد على واردات مستديمة من النفط خاصة أن الصناعة النفطية كانت تحت سيطرة الشركات الأجنبية البريطانية ، ولقد تغير الوضع تدريجيا في عام ١٩٥٢ بعد أن عقدت الحكومة اتفاقية مع الشركات الاحتكارية لرفع نسبة الدولة العراقية من العائد النفطي .

لذلك فقد عم الفقر شرائح واسعة ، حيث كانت الطبقات الدنيا في المدن هي غالبية السكان، في حين كان سكان الريف يعيشون حياة أكثر قسوة ومعاناة فلقد تميز النظام الاقتصادي بالملكية الواسعة من قبل عدد محدود من شيوخ العشائر المترفين .

إن التباين الحاصل في توزيع الثروة كان سمة اقتصادية – اجتماعية ، فالجماعات التي شكلت أهمية اقتصادية وسياسية في المدن كانت شريحة ضيقة من العوائل المعروفة مثل عوائل

((المنديل ، النقيب ، الجلبي ، السعدون ، الباجةجي)) حيث تقلد أفراد هذه الأسر المناصب الوزارية خلال العهد الملكي .

ولقد كانت المهن منحصرة على الأغلب بمجالات ملكية العقار ، أو التجارة ، وذلك نتيجة لعدم دخول المجتمع آنذاك مرحلة التصنيع ، فالصناعة بالمعنى الحديث لم تكن قائمة وإنما اقتصرت على الصناعة المحلية اليدوية ، وأن البضائع البدائية كانت تصنع في المنازل بكميات قليلة ونوعيات متدنية ، إلا أن بعض المنسوجات المصنوعة من القطن والصوف والحرير امتازت بالرواج النسبي لذلك فأن التباين في توزيع الثروة الذي رافق تأسيس النظام الملكي وحتى نهاية الأربعينات أثر بشدة في تكوين وفاعلية النظام السياسي .

ج- المعوقات السياسية :

١. دور الأحزاب السياسية : من المسلمات المعروفة بأنه لا ديمقراطية مطلقا بغير أحزاب سياسية ، وأن ضعف المؤسسة التمثيلية وسيطرة الحكومة على البرلمان هو بسبب الافتقار إلى منظمات سياسية فعالة كالأحزاب ، وكانت هذه السمة غالبة خلال الحكم الملكي .

ففي العقد الأول من العهد الملكي كانت الطبقة المثقفة ضئيلة للغاية ، فكان من الصعب وجود أحزاب سياسية مؤثرة ، لكن الميل نحو الحزبية بدأ واضحا خاصة لدى رجال السلطة ، ولكن من خلال قانون يضبطها حيث صدر قانون الجمعيات رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٢.

في مرحلة الانتداب تأسست عشرة أحزاب بشكل رسمي وكان لبعضها برامج إصلاحية ذات تأثير إيجابي في توجيه الشعب وإنضاج المطالب الوطنية ومارست العمل البرلماني ومن بينها الحزب الوطني برئاسة جعفر أبو التمن ، وحزب النهضة برئاسة أمين الجرجفجي ، بينما كان البعض الآخر لا يعدو كونها أحزاب شخصية ، أو أحزاب برلمانية ، أو تجمعات شكلية من قبل سياسيين طموحين تهدف إلى الوصول إلى السلطة بأي وسيلة ممكنة ، مما جعلها ذات أثر سلبي في العمل السياسي ، ومثالها حزب التقدم الذي تأسس عام ١٩٢٥ برئاسة عبد المحسن السعدون، أو حزب العهد عام ١٩٣٠ برئاسة نوري السعيد .

لذلك فأن أغلب هذه الأحزاب اختفت لاحقا ولم يبق في مرحلة الاستقلال سوى حزب الإخاء الوطني الذي تعطلت أعماله في العام ١٩٣٠ بدفع من ياسين الهاشمي بعد انسحاب قياداته المهمة.

وفي مرحلة الثلاثينات اقتصر العمل على الجمعيات الثقافية والنوادي والتي دفعت إلى إنشاء الأحزاب السياسية في الأربعينات وهي أحزاب ذا سمة ليبرالية – إصلاحية تهدف إلى مهاجمة الفساد الإداري ، والسياسة الخارجية العراقية الموالية لبريطانيا ، وتدخل الحكومة في الانتخابات ،

وقمع حريات الصحافة والكلام ، ومن أبرز تلك الأحزاب هو حزب الاستقلال برئاسة محمد مهدي كبة ، والحزب الوطني الديمقراطي برئاسة كامل الجادرجي .

لكن افتقار هذه المنظمات لقواعد شعبية وخضوعها لأشخاص كان معظمهم من الشرائح العليا أو المتوسطة العليا ، وأن بعض قادتها كان يسعى للحصول على مراكز إدارية ، أو مناصب وزارية ، فاستطاعت الحكومة اجتذاب هؤلاء مثل عبد الوهاب مرجان ، خليل كنه ، صالح جبر ... الخ.

كل تلك العوامل بالإضافة إلى افتقارها إلى برامج عمل المنهجية واضحة كانت وراء شل نشاط هذه الأحزاب حتى بداية الخمسينات .

أما الأحزاب السرية فمن أبرزها الحزب الشيوعي العراقي (القاعدة) وحزب البعث العربي الاشتراكي.

٢. دور الجيش في الحياة السياسية : بدأ الدور السياسي للمؤسسة العسكرية يتصاعد منذ الاستقلال عام ١٩٣٢ ، فقد أخذت الحركات والاتجاهات السياسية تدخل إلى هذه المؤسسة ، وكان العديد من الضباط يعتقدون بأن تقسيم العالم العربي الذي وضعه الغرب تقسيم مصطنع ، وأن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، وعدم فاعلية النظام السياسي ، والطرق البرلمانية ، في تحسين الأوضاع العامة يقع على عاتق السياسيين الذين يسيرون دفة الحكم وينتهجون تشجيع الصراعات والتفرقة لتحقيق مصالحهم الشخصية ، وأن الجيش هو الهيئة المنظمة الوحيدة القادرة على القيام بالتغير المطلوب والبدء بالإصلاحات الضرورية .

لقد حدث منذ العام ١٩٣٢ وحتى العام ١٩٥٨ ثمانية حركات عسكرية كان خمس منها تعتمد الضغط والتهديد عبر تحركات تكتيكية لإجبار السلطة السياسية على تحقيق مطالب الضباط ، وقد نجحت تلك الحركات ، وهي الحركة التي قادها الضابط عزيز ياملكي ضد بكر صديق عام ١٩٣٧ ، وإعادة الحكم إلى العهد السابق قبل الانقلاب ، ثم تدخل الضباط السبعة صلاح الدين الصباغ ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب ، وعزيز ياملكي ، وفهمي سعيد ، وحسين نوري، وأنور العمري ، عام ١٩٣٨ لغرض إعادة تعيين نوري السعيد رئيسا للوزراء ، وهو ما تحقق فعلا ، ثم قامت مجموعة الضباط السابقة في العام ١٩٣٩ بالضغط لتنصيب عبد الإله وصيا على العرش بعد مقتل الملك غازي ، ثم قام الضباط الأربعة أو ما سمي بالمربع الذهبي وهم صلاح الدين الصباغ ، فهمي سعيد ، محمود سلمان ، كامل شبيب) بإعادة نوري السعيد إلى رئاسة الوزراء مرة أخرى عام ١٩٤٠، وأخيرا قام الضباط السابقين بالتدخل والضغط لغرض تعيين طه الهاشمي رئيسا للحكومة في ١ / فبراير / ١٩٤١ .

أما الانقلابات العسكرية فهي ثلاثة : الأول انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٩ ، الثاني حركة

مايس عام ١٩٤١، وأخيرا ثورة تموز عام ١٩٥٨ . ومن الواضح أن جميع تلك الحركات والانقلابات العسكرية باستثناء (ثورة تموز ١٩٥٨) لم تستطيع تحقيق أي إصلاح وتحسين أو تطور في الأوضاع العامة بسبب سيطرة نزعة التفرد ، والصراعات الشخصية ، والافتقار إلى رؤية ومشروع علمي للإصلاح والتغير ، لعدم امتلاك الضباط في الغالب للخبرة والكفاءة المطلوبة في الميادين الإدارية والاقتصادية .

مهمات الدولية العراقية على صعيد الشؤون الخارجية :

كان العراق يطمح منذ تأسيس الدولة إلى مزيد من الحرية والاستقلال ، بينما كانت بريطانيا حريصة على الاحتفاظ بسيادتها لأطول مدى ، وكانت تعمل بحذر لتسوية الأمور على قدر الإمكان ، وقد قررت بريطانيا أن تمارس سيطرتها بعقد معاهدة مع العراق ، فعقدت المعاهدة يوم ١٠ ت ١٩٢٢ التي أيدت هي والاتفاقيات الأربع الملحقة بها السيطرة البريطانية على العراق عن طريق :

١- تعين مستشارين للحكومة العراقية .

٢- مساعدة الجيش العراقي .

٣- حماية الأجانب.

٤- تقديم المشورة للعراق في الشؤون المالية .

٥. تقديم المشورة للعراق في الشؤون الخارجية .

وتقرر أن تبقى هذه الاتفاقية نافذة لمدة عشرين عاما ، لكن مدتها تقلصت بيروتوكول تم التوقيع عليه في ١٩٢٣ إلى أربعة سنوات ، وظل العراق يطالب منذ عام ١٩٢٤ إلى عام ١٩٣٠ بأوفر قسط من الحرية ، وقد خطا البريطانيون بعقد معاهدتين مع العراق في ١٣ ك ١٩٢٦، و١٤ ك ١٩٢٧، خطوات للتخفيف من السيطرة البريطانية ، وخاصة من النواحي المالية والعسكرية ، وكانت المعاهدة الأخيرة تحتوي إضافة إلى ذلك على وعد بريطاني بتأييد ترشيح العراق لعصبة الأمم المتحدة عام ١٩٣٢ ، ولم ترض معاهدة ١٩٢٧ الوطنيين العراقيين ، ففتحت مفاوضات تهدف إلى تسوية أكثر قبولا ، وفي ٣٠ حزيران ١٩٣٠ وقع المندوب السامي ونوري السعيد وزير الخارجية آنذاك معاهدة انكليزية عراقية جديدة وهي آخر سلسلة المعاهدات

تنص المعاهدة على عقد حلف أمده خمس وعشرون سنة بين بريطانيا والعراق ، تؤيد عزم بريطانيا تأييد العراق في دخول عصبة الأمم سنة ١٩٣٢ ، كما تعلن استقلال العراق التام وانتهاء مسؤوليات الانتداب البريطاني ابتداءا من تاريخ دخول العراق العصبة ، كذلك فإن المعاهدة تضمنت :-

١- **السياسة الخارجية** : إجراء مشاورة تامة في جميع شؤون السياسة الخارجية وتعهد كل طرف بأن لا يتخذ سياسة تتنافى مع التحالف .

٢- **الدفاع** : تعهدت بريطانيا بالدفاع عن العراق في حالة وقوع الحرب ، وعند ذلك يكون دور العراق بأن يقدم إلى صاحبة الجلالة البريطانية في الأراضي العراقية جميع مافي وسعة من التسهيلات والمساعدات .

٣- **القواعد وحق المرور** : يتعهد العراق بأن يؤجر لبريطانيا مواقع للقوة الجوية قرب البصرة وغربي الفرات .

٤- **الحصانات** : تقرران تتمتع القوات البريطانية في العراق بالإعفاء من الضرائب وسلطة القوانين المحلية .

٥- **تدريب الجيش العراقي** : حينما يقرر العراق دعوة مدربين عسكريين أجانب لتدريب ضباطه ولشراء أسلحة أو معدات فأن لبريطانيا الحق التام بتقديم مثل هذه الخدمات والأسلحة.

٦- **التمثيل الدبلوماسي** : يستبدل المندوب السامي بسفير يتمتع بحق الأقدمية الدائم بين الممثلين الدبلوماسيين الأجانب .

وبناء عليه فقد أدخل العراق إلى عصبة الأمم في ٣ تشرين الأول ١٩٣٢ .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المرحلة : الثانية
المادة : العراق المعاصر
التدريسي : أ.م.د. حميد فجر الدليمي

نظرة في تركيبة النظام السياسي العراقي في العهد الملكي

1442هـ

2021م

أولا : نظرة في تركيبة النظام السياسي العراقي في العهد الملكي :

نتناول في هذا السياق الهيئات المكونة للنظام وهي ثلاثة عناصر :

أ- الملك .

ب. الوزارة .

ت- مجلس الأمة .

كما نتطرق إلى البحث العلاقة بين هيئات هذا النظام للوقوف على طبيعة أو جوهر نظام الحكم ، فقد أعتلى فيصل الأول عرش العراق في 23/آب/1921 ، وأيد ذلك 96% من سكان العراق تقريبا وفق المضابط المرسلة من ألوية العراق ، وأقر الدستور أو القانون الأساس في عام 1925 في ظل المملكة الهاشمية وحدد في المادة الثانية (العراق دولة ذات سيادة وحكومة ملكية وراثية. وشكلها نيابي) فالملك، هو رئيس الدولة هو مصون غير مسؤول (المادة 5) .

أما الوزارة فهي التي تقوم بإدارة شؤون الأمة (المادة 65) ، والبرلمان هو مجلس الأمة الذي يتألف من مجلسين (النواب/ منتخب) و (الأعيان / معين).

وأما العلاقة بين هذه السلطات من الناحية الدستورية ، فأن الملك يستخدم سلطته بإرادة ملكية تصدر بناء على اقتراح وزاري وبموافقة رئيس الوزراء (المادة 27)، ومن جانب آخر فأن مجلس الأمة يختص مع الملك بوضع القوانين وتعديلها وإلغائها (المادة 28) ، وأما العلاقة بين الوزارة والبرلمان فتتمثل في وسائل التعاون وأخرى للتوازن كاختصاص الوزارة بإعداد مشروعات القوانين وتقديمها للبرلمان (المادة 45 – 62)، مقابل اختصاص مجلس الأمة في مناقشة الميزانية والتصديق عليها في صيغة قانون (المادة 98) .

أما التوازن بين الهيئتين فيتمثل في حق السلطة التنفيذية حل مجلس النواب (المادة 62 الفقرة 2) مقابل حق المجلس في تحريك المسؤولية السياسية وحجب الثقة عن الوزارة (المادة 66).

وبضمان ممارسة مجلس الأمة لمهامه فقد أقر القانون الأساس ضمانات لحماية النائب ، حيث منح الحصانة البرلمانية كما نص الدستور على قاعدة عدم المسؤولية

البرلمانية .

وعلى صعيد الحقوق والحريات العامة فقد منح القانون الأساس المواطنين الحريات والحقوق المدنية والسياسية التي نصت عليها الدساتير الديمقراطية الغربية .

وهكذا فان نصوص القانون الأساس قد أرست الأساس القانونية لقيام النظام البرلماني رغم أن هذه الأسس لم تنج من الطعن ومن أبرز هذه الطعون ما وجه للمادة 19 التي نصت على : (أن سيادة المملكة العراقية الدستورية للأمة ، وهي وديعة الشعب للملك فيصل بن الحسين ثم لوريثه من بعده) حيث تخلط هذه المادة بين فكرتين هما نظرية سيادة الأمة ونظرية سيادة الشعب .

كذلك فأن الأسس السابقة أخلت بالركائز الأساسية للنظام البرلماني وهي :-

1- رئيس دولة ضعيف .

2- الوزارة كهيئة مستقلة وقائمة بذاتها .

3 - سيادة البرلمان .

فلقد تمتع الملك وفقا للباب الثاني من الدستور" بسلطات واسعة ، فأصبحت الوزارة في العهد الملكي تمثل مجلس الملك ، أما على صعيد السلطة التشريعية فقد أعطى مجلس الأعيان صلاحيات أكبر تقترب من صلاحيات مجلس النواب المنتخب ، فلم يكن مجلس الأعيان ذا صفة استشارية كما هو في الغالب ، وإنما كان بحق الملك في البرلمان .

وكذلك تمتع الملك بالحق بإصدار مراسيم لها قوة القانون بموافقة مجلس الوزراء فجعل هذا . الحق شبه قاعدة ، لذا فأن تلك الاختلالات كانت مدخلا لسيادة سلطة الملك وحكومته على حساب دور المجلس المنتخب الذي هو المصدر السلطة الشعب.

- **النخبة الحاكمة** : نحاول من هذا المضمار توصيف الإطار العام للنخبة السياسية الحاكمة في مراحل مختلفة من العهد الملكي ففي مطلع العشرينات وخاصة إذ بان تشكيل الدولة العراقية نلاحظ أن الساسة العراقيون **قد انقسموا في الغالب إلى مجموعتين :**

أ- الحزب الشريفي : وهو اصطلاح يشير إلى قلة من الضباط العراقيين الذين

اشتركوا في الثورة العربية الكبرى وفي الحكومة الفيصلية في دمشق 1919 ، كذلك الكثير من رموز ثورة العشرين من زعماء العشائر ورجال الدين ودعاة القومية العربية ، ومن أبرزهم نوري السعيد جعفر العسكري وجميل المدفعي.. الخ .

ب- المجموعة التي تبنت رؤية (العراق للعراقيين) وهم من أبناء الأسر العريقة والكماليين ومن أبرز هؤلاء عبد الرحمن النقيب ، حكمت سليمان ، رشيد عالي الكيلاني ... الخ.

إلا أن هذه المعايير بدأت بالتغير في السنوات اللاحقة وخلال عقد الثلاثينات **حيث انقسمت الطبقة الحاكمة من العراق الملكي آنذاك إلى فئتين رئيسيتين :-**

أ- الفئة التي تحبذ التحالف مع بريطانيا وعلى رأسها ضباط الجيش الشريفين الذين أشرنا إليهم .

ب- الفئة التي تعارض التحالف الوثيق أو التبعية المباشرة لبريطانيا وهي الأوسع من بين أبرز رموزها ياسين الهاشمي ، وطه الهاشمي ، وحكمت سليمان ، ومحمود شوكت ، ورشيد عالي الكيلاني .. الخ.

إلا أن هذا يعني عدم التعاون أحيانا "بين هذه المجموعات وتشكيل الوزارات المشتركة بينهم في ظل ضرورات العمل السياسي .

أما التركيبة الاجتماعية للنخبة في العقد الأول من المملكة فقد كان أفرادها من الطبقة العليا في المجتمع مثل عبد الرحمن الكيلاني الذي كان ينتسب إلى عائلة من قادة الإشراف ، ومن طبقة دينية ثرية مغلقة ، أو عبد المحسن السعدون من مشايخ المنتفق ، وهي طبقة إقطاعية إرثية مغلقة كذلك ، أو ناجي السويدي .... الخ.

وخلال العقد الثاني من الحكم الملكي دخلت إلى مصاف النخبة الحاكمة مجموعات من أصول مختلفة من الطبقات الوسطى أو الدنيا من المجتمع ، **وكان قناة ارتقاءهم عبر محورين :-**

أ. عبر الجهاز الإداري مثل محمد أمين زكي ، عمر نظمي ، سعيد القزاز ، صالح جبر.

ب. عبر المؤسسة العسكرية : حيث هيمن على مقاليد الحكم بصفة رئيسة

مجموعة الضباط الشريفين الذين أشرنا لبعضهم .

ومن أبرز هذه النخب ثلاث جماعات رئيسية تسلمت المناصب الوزارية والحكومية وهي جماعة (علي جودت الأيوبي وجميل المدفعي) وجماعة (نوري السعيد وجعفر العسكري) ، وجماعة (ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني).

أما خلال المرحلة من 1941 – 1958 فقد أصبحت النخبة الحاكمة أكثر انسجاما" وتجانسا" وتوحدا" خاصة بعد فشل حركة مايس 1941 ، وخروج الجيش من الساحة السياسية ، فأصبحت المبادئ الجديدة لوصول الفرد أو بقاءه في الوزارة هي الحفاظ على النظام والوعي الطبقي ، وأصبحت الصراعات الشخصية في مرتبة ثانوية ، وأن انتماء الفرد لعوائل حاكمة لم يعد المعيار الأساسي لدخول مضمار الحكم ، وإنما في ضوء المواقف السياسية ، فمن الشخصيات المعارضة التي لم يسمح لها بالاستيزار إلا بشكل محدود هو كامل الجادرجي ، محمود صبحي الدفتري ، محمد مهدي كبة ، وغيرهم .